



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

تقدمت بها الطالبة:

سامرة عادل حمزة حسن المطيري

بإشراف

الاستاذ الدكتور

طالب حسين فارس الكريطي

1444هـ

2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



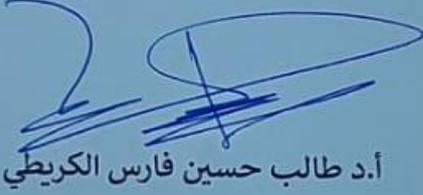
﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ
خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة البقرة - الآية 269

إقرار المشرف

اشهد بان اعداد الرسالة الموسومة (دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي- تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) والتي تقدمت بها الطالبة (سامرة عادل حمزة المطيري) قد اعدت تحت اشرافي في قسم الاقتصاد- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

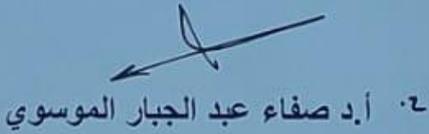


أ.د طالب حسين فارس الكريطي

التاريخ: 2023/5/16

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الأستاذ المشرف، أرشح الرسالة للمناقشة.

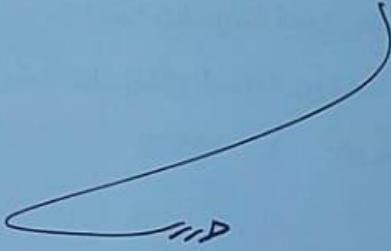


أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: 2023/5/21

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الرسالة الموسومة بـ (دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي- تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) والعائدة لطالبة الماجستير (سامرة عادل حمزة المطيري) /قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت...



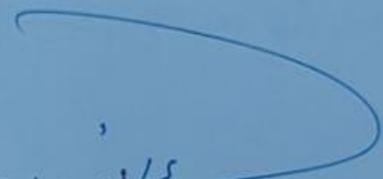
أ.د حازم فاضل محمد

كلية العلوم الإسلامية- جامعة كربلاء

التاريخ: 2023/4/27

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/ قسم الاقتصاد للطالبة
(سامرة عادل حمزة المطيري) الموسومة بـ (دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد
الكلي- تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) أشرح هذا البحث للمناقشة.


أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

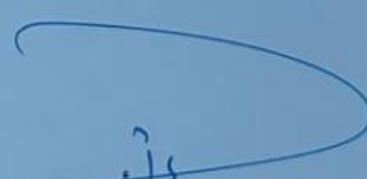
رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

التاريخ: / / 2023

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.


أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ: / / 2023

الجمعية العراقية
للدراسات والبحوث الاقتصادية

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة
بـ ((دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي - تجارب دول مختارة مع إشارة
للعراق)) المقدمة من قبل الطالبة (سامرة عادل حمزة المطيري)، وقد ناقشنا
محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم
الاقتصادية وبتقدير (أستياز) .



الأستاذ المساعد الدكتور

عفيفة بجاي شوكت

(عضواً)

2023 / 5 / 23

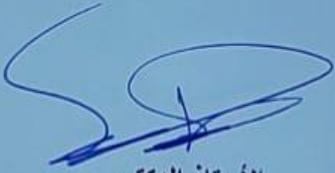


الأستاذ الدكتور

مناضل عباس الجواري

(رئيساً)

2023 / 5 / 16



الأستاذ الدكتور

طالب حسين فارس

(عضواً ومشرفاً)

2023 / 5 / 16



الأستاذ المساعد الدكتور

شيماء رشيد محيسن

(عضواً)

2023 / 5 / 21

الإهداء

- إلى الذي رحل عني ولم اجزيه.. والذي العزيز (رحمه الله)
 - إلى من أبصرت بها طريق حياتي.. و استمديت منها قوتي واعتزازي بذاتي.. إلى الكفاح الذي لا يتوقف، إلى الشامخة التي علمتني معنى الأصرار وإن لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الأيمان والتخطيط السليم، إلى ينبوع العطاء المتفاني مدى عمري.. إلى والدتي الغالية أمد الله في عمرها، وجزاها الله عني خير الجزاء..
 - إلى من كان مشجعاً لي مادياً ومعنوياً، الذي كان خير عون وسند لي في مسيرتي.. زوجي العزيز.
 - إلى شعلة نفاوسها الحب والأخلاص والإيثار والتضحية.. اخوتي واخواتي.
 - إلى أبنائي الأحباء همام، شمس، قمر، الذين اقتطعت من وقتهم الكثير، وقصرت أتباهم لأجل أتمام دراستي.
 - إلى كهوف العلم والمعرفة الذين كانوا لي قدوة.. أساتذتي جميعاً.
 - إلى كل من ساهم في أتمام دراستي من بعيد أو من قريب...
- اليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي ...

الباحثة

شكر وامتنان

ليس بعد اتمام العمل من شيء اجمل ولا احلى من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم احسانه على ما انعم به عليّ من اتمام هذا البحث المتواضع.

ثم انه لا يسعني الا ان اشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في انجاز هذا البحث واخص بالذكر....

أستاذي المشرف الاستاذ الدكتور طالب حسين فارس الكريطي، على ما خصني به من التوجيه والتصويب... وما علمني من فيض انسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقي ولما ابداه من توجيهات قيمة ومتابعة مستمرة لخطوات الرسالة فدعوتي له بالعمر المديد وان يديم الله عليه نعمة الايمان ونعمة العافية.

وبالمشاعر ذاتها اتوجه بخالص شكري واحترامي الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد عميد الكلية ومعاونيه العلمي والاداري.

ومن واجب العرفان بالجميل ان اتقدم بجزيل شكري وتقديري للسيد رئيس قسم الاقتصاد وجميع اساتذتي الذين تحملوا عبئاً كبيراً في اعداد الطلبة علمياً وفكرياً واخص بالذكر الاستاذ الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي والاستاذ الدكتور مناضل عباس حسين الجواري ، فجزاهم الله خير الجزاء.

وكما اتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والامتنان.

واخيراً اتقدم بخالص شكري وامتناني لجميع من اسهم ولو بكلمة في مساعدتي لإتمام هذه الرسالة ومن الله التوفيق والسداد.

الباحثة

المستخلص:

تناول البحث دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة هي الجزائر والاردن مع اشارة خاصة للعراق، من خلال بحث العلاقة النظرية بين اصلاح القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، للوقوف على الاسس النظرية التي توفرها الادبيات الاقتصادية لهذه العلاقة، وامكانية توظيفها في تحليل مسار تطور تجارب الاصلاح المصرفي في بلدان العينة وتأثيرها على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، انطلاقاً من فرضية اساسية مفادها ان الاصلاح المصرفي ركيزة اساسية لاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الاصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل بيانات مؤشرات الاصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في البلدان عينة البحث المدة (2004-2020) وتم استخدام منهجية ARDL لبيان نمط العلاقة المذكورة بين الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي.

يهدف البحث الى دراسة الادبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي وتحليل التطورات التي أثرت على الاصلاح المصرفي في الجزائر والاردن والعراق، ودوره في تحقيق الاستقرار الكلي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، تفاوت الآثار الايجابية لتأثير الاصلاح المصرفي على استقرار الاقتصاد الكلي في بلدان العينة بحسب ظروف ومعطيات كل تجربة والخصائص الهيكلية للنظام المصرفي ودرجة تكامله مع متطلبات تطور النظام الاقتصادي، ففي الجزائر تمارس الودائع المصرفية وحسب التحليل قصير الأجل تأثيراً في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الائتمان المصرفي مع وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي الجزائري و إجمالي الودائع المصرفية والائتمان المصرفي، بينما في الاردن فان الودائع المصرفية والعرض النقدي ذات تأثير في الناتج المحلي الاجمالي خلافاً للعمق المالي، مع وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة الناتج المحلي الاجمالي والودائع المصرفية والعرض النقدي.

المحتويات

الصفحة		الموضوع
من	إلى	
-	أ	الآية
-	ب	الإهداء
-	ج	شكر وتقدير
-	د	المستخلص
ز	هـ	المحتويات
-	ح	قائمة الجداول
ي	ط	قائمة الاشكال
-	ي	قائمة المخططات
-	1	المقدمة
-	2	اولاً: أهمية البحث
-	2	ثانياً: مشكلة البحث
-	2	ثالثاً: هدف البحث
-	2	رابعاً: فرضية البحث
-	2	خامساً: منهجية البحث
-	3	سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث
-	3	سابعاً: هيكلية البحث
6	4	ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
49	7	الفصل الاول: الاطار النظري للإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي
21	7	المبحث الاول: الاطار النظري للإصلاح المصرفي
16	8	اولاً: الجهاز المصرفي (مفهوم، طبيعته، هيكله)
17	16	ثانياً: الاطار المفاهيمي للإصلاح المصرفي
19	18	ثالثاً: أسباب ودوافع الإصلاح المصرفي
20	19	رابعاً: اهداف الإصلاح المصرفي ومتطلباته
43	22	المبحث الثاني: الاطار النظري لاستقرار الاقتصادي

24	22	أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته
30	24	ثانياً: الاتجاهات الفكرية في استقرار الاقتصاد الكلي
43	30	ثالثاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي
49	44	المبحث الثالث: العلاقة بين الإصلاح المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي
45	44	أولاً: دور الإصلاح المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي
47	46	ثانياً: دور الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار
48	47	ثالثاً: دور الإصلاح المصرفي في توازن ميزان المدفوعات
49	48	رابعاً: دور الإصلاح المصرفي في معالجة البطالة
100	51	الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات مؤشرات الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة المختارة
63	51	المبحث الاول: تحليل تطور اتجاهات الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر
52	51	أولاً: النشأة والتطور للبنك الجزائري
56	52	ثانياً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في الجزائر
63	57	ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي
80	64	المبحث الثاني: تحليل تطور اتجاهات الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في الاردن
69	64	أولاً: النشأة والتطور للبنك الاردني
73	69	ثانياً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي الاردني
80	74	ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي
100	81	المبحث الثالث: تحليل تطور اتجاهات الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في العراق
86	81	أولاً: نشأة القطاع المصرفي العراقي وتطوره
91	87	ثانياً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في العراق
97	91	ثالثاً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي وانعكاسها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
100	98	رابعاً: الاستراتيجية المقترحة لتطوير القطاع المصرفي العراقي

131	101	الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)
107	102	المبحث الاول: التأطير النظري لبعض الادوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
130	108	المبحث الثاني: قياس وتحليل النماذج القياسية المقطرة
132	131	المبحث الثالث: مقارنة وتحليل النتائج المتحصل عليها
135	132	الاستنتاجات والتوصيات
-	132	اولاً: الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري
-	133	ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالجانب التطبيقي
135	134	التوصيات:
145	136	المصادر
-	146	Abstract

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
54	مؤشرات الاصلاح المصرفي في الجزائر للمدة 2004-2020	1
57	بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة 2004-2020	2
70	مؤشرات الاصلاح المصرفي في الاردن للمدة 2004-2020	3
74	بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة 2004-2020	4
88	مؤشرات الاصلاح المصرفي في العراق للمدة 2004-2020	5
93	بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020	6
108	اختبار ديكي فولير للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر	7
110	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	8
112	تقدير ARDL للنموذج المقدر	9
113	اختبار LM للارتباط الذاتي	10
114	اختبار Brush- Began لعدم ثبات التجانس	11
115	اختبار التكامل المشترك Bound- test	12
116	التحليل قصير الاجل ونموذج ECM	13
118	اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي Ramsy- test	14
120	اختبار ديكي فولير للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية في الاردن	15
123	تقدير ARDL للنموذج المقدر	16
124	اختبار LM للارتباط الذاتي	17
125	اختبار Brush- Began لعدم ثبات التجانس	18
126	اختبار التكامل المشترك Bound- test	19
127	التحليل قصير الاجل ونموذج ECM	20
129	اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي Ramsy- test	21

قائمة الاشكال البيانية

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
58	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة 2004-2020	1
59	العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 2004-2020	2
60	العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر للمدة 2004-2020	3
61	العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل البطالة في الجزائر للمدة 2004-2020	4
62	العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 2004-2020	5
63	العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي وميزان المدفوعات في الجزائر للمدة 2004-2020	6
70	بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الاردن للمدة 2004-2020	7
75	بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة 2004-2020	8
76	تحليل العلاقة بين مؤشرات النظام المصرفي والنتاج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2020	9
77	العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل التضخم في الاردن للمدة 2004-2020	10
78	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الاردن للمدة 2004-2020	11
79	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن للمدة 2004-2020	12
80	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات في الاردن للمدة 2004-2020	13
89	تطور مؤشرات القطاع المصرفي في العراق للمدة 2004-2020	14
92	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2020	15
93	متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020	16
94	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق للمدة 2004-2020	17
95	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في العراق للمدة 2004-2020	18

96	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020	19
97	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2020	20
109	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في الجزائر للمدة 2004-2020	21
110	فترة الابطاء الامثل في الجزائر	22
117	اختبار الاستقرارية للنموذج cusum- test للمتغيرات	23
117	اختبار الاستقرارية للنموذج cusum- test للمعلمات	24
119	اختبار التوزيع الطبيعي	25
121	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر في الاردن للمدة 2004-2020	26
123	فترة الابطاء الامثل في الاردن	27
128	اختبار الاستقرارية للنموذج cusum- test للمتغيرات	28
128	اختبار الاستقرارية للنموذج cusum- test للمعلمات	29
130	اختبار التوزيع الطبيعي	30

قائمة المخططات

رقم الصفحة	العنوان	رقم المخطط
55	معدل نمو مؤشرات الاصلاح المصرفي في الجزائر للمدة 2004-2020	1
68	التنظيم الاداري للبنك المركزي الاردني	2
86	هيكل الجهاز المصرفي	3

المقدمة

يعد الإصلاح المصرفي من القضايا الجوهرية التي تشغل متخذي القرار الاقتصادي والباحثين، لما يمثله من ضرورة أساسية للإصلاح الاقتصادي المطلوب للتنمية والنمو، وان العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي هي الإطار الذي يجري من خلاله تقييم فعالية سياسات الإصلاح ومدى تكاملها ونجاحها في تطوير النظام المصرفي ودرجة تلبيةه لمتطلبات استقرار الاقتصاد الكلي، ويوصف الإصلاح المصرفي بأنه عملية واسعة وشاملة من التغيرات الجوهرية والضرورية التي تستهدف بنية النظام المصرفي لصالح مستويات أداء مقبولة ومتنامية لوظائفه الأساسية تتسق ومتطلبات التطور الاقتصادي المستهدف، كما ان انعكاس هذه العملية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي يمثل المحصلة الأهم المعبرة عن درجة الاتساق المتحقق بين النظام المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

وتظهر أهمية تطور الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في تجارب البلدان المختلفة التي اثبتت الدراسات المتخصصة بان الإصلاح المصرفي انعكس بشكل واضح على مستويات الاستقرار الكلي، عبر تأثير مؤشرات الإصلاح المصرفي في متغيرات الاستقرار الكلي من خلال قنوات انتقال يمكن تتبع مساراتها، وفق منطق النظرية الاقتصادية، وبالتالي تكون العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي من أولويات البحث العلمي والدراسات المتخصصة للتوفر على مقاربات تسهم في تطوير الأدبيات الاقتصادية حولها، وتقديم الرؤى التي تطور منظور السياسات الاقتصادية.

وتعد تجارب الإصلاح المصرفي في بلدان مثل الجزائر والاردن عينة مناسبة لدراسة تأثير الإصلاح المصرفي على متغيرات الاقتصاد الكلي، كما تعد تجربة الإصلاح المصرفي في العراق من التجارب التي تقتضي اشارة خاصة، لتحليل مسار تطورها وعلاقته باستقرار الاقتصاد الكلي في ضوء ما توفر من خبرة تحليلية لتجارب الجزائر والاردن التي تلتقي مع تجربة العراق في العديد من الخصائص وطبيعة مسار التطور والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من أهمية ودور الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها في أوعية مصرفية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تسهم في خلق فرص عمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة البحث:-

يعالج البحث المشكلة الآتية المتمثلة بمدى تعزيز الإصلاح المصرفي لإستقرار الاقتصاد الكلي؟ من خلال مسارات وقنوات انتقال عمليات الإصلاح في الجهاز المصرفي على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واتجاه وطبيعة هذا التأثير في تجارب مختارة تمثلت بالجزائر والاردن مع اشارة خاصة للعراق، وكيف انعكست خصائص التطور في الجهاز المصرفي خلال مدة البحث على مسار العلاقة المدروسة بين متغيرات البحث.

ثالثاً: هدف البحث:-

يهدف البحث الى :

- 1) دراسة الادبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي.
- 2) دراسة التطورات التي أثرت على الإصلاح المصرفي في الجزائر والاردن والعراق، ودوره في تحقيق الاستقرار الكلي، وبيان أثر الإصلاح المصرفي في الاستقرار الاقتصادي لبلدان العينة المذكورة.

رابعاً: فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

- 1- ان الإصلاح المصرفي ركيزة اساسية للاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الإصلاح المصرفي يؤثر بشكل إيجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي.
- 2- ان تجارب الإصلاح المصرفي في البلدان المختارة في عينة البحث تتفاوت اثارها على استقرار الاقتصاد الكلي حسب مسار تطور كل تجربة وطبيعة الترابط والتكامل بين النظام المصرفي والنظام الاقتصادي، ومدى كفاءة رسم سياسات الإصلاح الاقتصادي وفق منظور يتلائم مع حاجات ومتطلبات القطاع المصرفي والاستقرار الكلي.

خامساً: منهجية البحث:-

اعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليلي والذي يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل بيانات مؤشرات الإصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في

البلدان عينة الدراسة خلال المدة (2004-2020) وقد استخدم نموذج ARDL للوقوف على التحركات المشتركة والاثار الاقتصادية المترتبة على ذلك.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث:-

1- الحدود المكانية للبحث:-

تم اختيار دول ذات ظروف اقتصادية متشابهة من حيث التأثيرات الخارجية والداخلية للاقتصاد العراقي، حيث تم اختيار كل من (الجزائر والاردن)، حيث شهدت هذه الدول اصلاحات واضحة واسعة وملحوظة في مجال الاصلاح المصرفي.

2- الحدود الزمانية للبحث:-

تم دراسة البحث لعينة مؤلفة من (17) سنة أي للمدة (2004- 2020)

سابعاً: هيكلية البحث:-

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول، تناول الفصل الاول الاطار النظري و المفاهيمي للإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي وقسم الى ثلاث مباحث اشتمل المبحث الاول على الاطار النظري للإصلاح المصرفي، اما المبحث الثاني تضمن اطار نظري للاستقرار الاقتصادي والمبحث الثالث اقتصر على العلاقة بين الاصلاح المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي.

اما الفصل الثاني تناول تحليل مؤشرات تطور الاصلاح المصرفي وانعكاسها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقسم الى ثلاث مباحث تطرق المبحث الاول منها الى الاطار التحليلي للعلاقة بين الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للمدة (2004-2020)، وتضمن المبحث الثاني الاطار التحليلي للعلاقة بين الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاردن للمدة (2004- 2020)، في حين اشتمل المبحث الثالث على الاطار التحليلي للعلاقة بين الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق للمدة (2004- 2020).

وخصص الفصل الثالث الى قياس وتحليل العلاقة بين الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)، حيث تضمن المبحث الاول التأطير النظري لبعض الادوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي، في حين تضمن المبحث الثاني تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره، اما المبحث الثالث فقد خصص لمقارنة النتائج المتحصل عليها.

واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة مع تثبيت المراجع والمصادر.

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:-

ان الهدف من استعراض الدراسات السابقة في مجال الدراسة هو عرض وطرح افكار الدراسات السابقة، من خلال استعراض طروحاتها الفكرية والعملية من أجل الاستفادة منها في مجالات ومراحل وخطوات الدراسة المختلفة، وبناء تصور شامل عن طبيعة الافكار للدراسات التي سبقت الدراسة الحالية وفيما يلي طرح لبعض الدراسات السابقة.

1- الدراسات العربية:

أ- دراسة (عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان:2009)⁽¹⁾

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير الجهاز المصرفي المتمثل بالمتغيرات (نمو عرض النقد، اجمالي الائتمان، عدد المصارف وفروعها، نسبة اجمالي الودائع الى عرض النقد بالمعنى الواسع، نسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، كثافة البنوك، على الاستقرار الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والتضخم والبطالة). وقد توصلت الدراسة الى ان تراكم الديون الخارجية الاردنية في نهاية الثمانينات وتفاقم عجز الموازنة فضلاً عن ندرة المساعدات الخارجية وعودة الاردنيين العاملين في دول الخليج (لانخفاض اسعار النفط واندلاع حرب الخليج الثانية) الحكومة الاردنية الى اللجوء الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني سياسة الاصلاح الاقتصادي التي أدت الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعطاء مجال اوسع للقطاع الخاص.

ب- دراسة (أحمد شفيق الشاذلي: 2014)⁽²⁾

تهدف الدراسة الى توضيح دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، حيث ان القطاع المالي المتطور يساهم في كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يساهم في تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، ويدعم الاستقرار الاقتصادي، ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع الازمات الخارجية، وهذا يتطلب وجود اطار قانوني وتنظيمي مناسب، يتضمن اطر اشرافية ورقابية فاعلة ومستدامة تعمل على رفع قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تراكم المخاطر، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط قوية بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي، حيث ان تحقق أحدهما يزيد من فرص تحقق الأخر، كما يساعد وجود سياسة نقدية ومالية جيدة في رفع كفاءة المؤسسات المالية ويزيد من كفاءتها في تخصيص الموارد المالية.

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد26، العدد 17، جامعة البصرة، 2009.

(2) احمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.

ت- دراسة (عجلان صباح: 2019)⁽¹⁾

تسعى هذه الدراسة الى بيان أثر تدخلات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي باستخدام ادوات السياسة النقدية، وما هي حدود فعالية البنك المركزي في توظيف ادوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في عينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2015) وذلك من خلال دراسة قياسية لبيان أثر البنك المركزي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي، والتضخم، والبطالة، ورصيد ميزان المدفوعات باستخدام ادوات السياسة النقدية في كل من العراق، مصر، والجزائر. وتوصلت الدراسة الى محدودية قدرة الادوات التي يطبقها البنك المركزي العراقي في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة

2- الدراسات الانكليزية:

أ- دراسة⁽²⁾ (Pierre Monnin and Terhi Jokipii:2010)

تسعى هذه الدراسة: الى دراسة العلاقة بين درجة استقرار النظام المصرفي وتطور نمو الناتج الحقيقي والتضخم لعينة من 18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة بعد تزايد حدوث ازمات مصرفية ومالية حيث كان التركيز بشكل اساسي على اتجاهين اولهما فهم الروابط بين خصائص الجهاز المصرفي والنمو طويل الأجل، والثاني تحديد تكاليف ازمات النظام المصرفي من حيث خسائر الناتج الحقيقي، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين استقرار النظام المصرفي ونمو الناتج الحقيقي وعدم وجود صلة ارتباط واضحة بين استقرار النظام المصرفي والتضخم، أي بمعنى ان استقرار النظام المصرفي يبدو محركاً مهماً لنمو الناتج المحلي الاجمالي، وعادة ما تتبع فترات الاستقرار زيادة في نمو الناتج الحقيقي، بينما يتوافق عدم الاستقرار مع تباطؤ النمو كما ان استقرار النظام المصرفي يقلل من عدم اليقين بشأن نمو الناتج الحقيقي في المستقبل.

(1) عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة دراسة عينة من البنوك العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019.
(2) Pierre Monnin & Terhi Jokipii (2010), The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, Swiss National Bank Working Papers, ISSN 1660- 7724 (online version).

ب- دراسة (1) (Albert & others)

تهدف الدراسة لبيان أثر استقرار القطاع المصرفي على الاستدامة الاقتصادية من منظور 37 اقتصاداً نامياً للفترة (2000-2016). حيث كشف التحليل التجريبي عن النتائج الرئيسة التالية: أولاً: كشفت الدراسة، ان z-scores للنظام المصرفي لها تأثير ايجابي على الاستدامة الاقتصادية للاقتصادات النامية.

ثانياً: ان الدرجات القياسية للنظام المصرفي والاصول السائلة للنظام المصرفي والائتمان المصرفي لها تأثيرات ايجابية على الاستدامة الاقتصادية لاقتصادات بريكس (الصين، الهند، روسيا، جنوب افريقيا، البرازيل)، في حين ان الاصول السائلة للنظام المصرفي والائتمان المصرفي لها آثار سلبية على الاستدامة الاقتصادية للاقتصادات غير المنتمية الى دول البريكس باستثناء درجات النظام المصرفي.

وأهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ان استقرار النظام المصرفي يمارس دوراً مهماً في الاستدامة الاقتصادية للاقتصادات النامية. ومع ذلك، فان استقرار النظام المصرفي له تأثيرات مختلفة على الاستدامة الاقتصادية لدول البريكس والاقتصادات الغير منتمية الى البريكس والاقتصادات الاسيوية وغير الاسيوية.

اما دراسة الباحثة فقد اضافة بالنسبة للدراسات السابقة، ان الدراسات السابقة تكلمت عن علاقة الجهاز المصرفي بمتغيرات الاستقرار الاقتصادي، ودراسة اخرى اوضحت اثر القطاع المصرفي في الاستدامة المالية، وبينت دراسة اخرى العلاقة بين دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، اما دراسة الباحثة فقد جاءت بأضافة دراسة دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي عام 2023

(1) Albert Henry Ntarmah & Yusheng Kong & Michael Kobina Gyan (2019), Banking system stability and economic sustainability: A panel data analysis of the effect of banking system stability on sustainability of some selected developing countries, Quantitative Finance and Economics, P. R. China, 2019, Volume3, Issue 4.

الفصل الأول

الاطار النظري للإصلاح المصرفي والاستقرار
الاقتصادي

المبحث الأول: الاطار النظري للإصلاح المصرفي

المبحث الثاني: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين الاصلاح المصرفي واستقرار

الاقتصاد الكلي

تمهيد:

يحتل الإصلاح المصرفي مكانة مهمة في النظم الاقتصادية لما له من آثار ايجابية على مسارات التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات من مصادر مختلفة متاحة في الاقتصاد الوطني، والتوزيع الفعال لهذه المدخرات على مختلف الأنشطة الاقتصادية، من خلال القيام بدور الوسيط بين الوحدات ذات الفوائض المالية التي لا تحتاج اليها في زمن معين لبعض الوحدات الاقتصادية في مجتمع ما، وترغب في استثمار هذا الفائض بدلاً من الاحتفاظ به على شكل سيولة نقدية، وفي الجانب الآخر وحدات اقتصادية تعاني من عجز في مواردها المالية وتحتاج الى هذه الفوائض لمواصلة نشاطها الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، لذلك تلجأ تلك الوحدات ذات العجز والتي تمثل جانب الطلب الى المجموعة الاولى ذات الفائض، والذي يمثل جانب العرض، ونتيجة لذلك، تنتقل الموارد المالية من قطاع لآخر من خلال النظام المصرفي، فضلاً عن ما تستطيع خلقه من ائتمان مصرفي له دور فعال في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة المعروض النقدي، لم تعد المصارف الحديثة اليوم مجرد هيئات أو مؤسسات لالتقاء العرض والطلب على الاموال وانما اصبحت تؤدي خدمات متنوعة وشاملة لتضمن لنفسها البقاء والنمو في ظل المنافسة العالمية الشديدة، ونتيجة التطور الاقتصادي ظهر الإصلاح المصرفي كمحرك رئيسي محفز للنمو الاقتصادي في الدول، حيث ان التطور الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بوجود نظام مصرفي كفوء ومتطور.

وفي هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالإصلاح المصرفي ومتطلباته، وبالتالي أهمية هذا الإصلاح في الاقتصاد بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الاول: الاطار النظري للإصلاح المصرفي

في هذا المبحث سيتم التطرق الى المفاهيم الاساسية للجهاز المصرفي والاطار المفاهيمي للإصلاح المصرفي واسباب ودوافع الإصلاح المصرفي ومن ثم أهداف الإصلاح المصرفي ومتطلباته

اولاً: الجهاز المصرفي (مفهوم، طبيعته، هيكله)

وسيتم تناول الفقرات الآتية:-

1 - مفهوم الجهاز المصرفي وطبيعته:-

يعد الجهاز المصرفي وليد الظروف البيئية المحيطة به والتي تطبعه بطابع معين ينعكس بوضوح على واقع مؤسساته، وطبيعة أنشطتها وعملياتها، ودرجة كفاءتها في أداء ادواره الاساسية المهمة.

تطرح الادبيات الاقتصادية عدة مفاهيم للجهاز المصرفي وهي مفاهيم غنية ومتنوعة ومنها المفهوم الذي يعد الجهاز المصرفي على انه مجموع القوانين والتشريعات والانظمة والمؤسسات المصرفية التي تعمل المصارف في ظلها في بلد ما، بحيث تكون وظيفتها الرئيسية هي توفير الائتمان على الصعيدين الفردي والقومي⁽¹⁾.

في حين هناك مفهوم آخر للجهاز المصرفي ينصرف مفهومه إلى جميع المؤسسات المصرفية والقوانين والانظمة التي تتعامل من خلالها هذه المؤسسات في دولة ما⁽²⁾.

وإن وجود جهاز مصرفي سليم وقوي يتمثل في تطوير ورفع كفاءة المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير نظم وآلية الرقابة والاشراف، وتطوير وتحديث وتوسيع الخدمات المصرفية، وأيضاً تطوير الموارد البشرية من حيث قدرتها ومؤهلاتها ومهاراتها لغرض استيعاب التقنيات الحديثة مثل الحاسبات وتقنيات أنظمة الاتصال المتطورة، وبناءً عليه يعتمد نجاح مجالات تطوير الجهاز المصرفي بشكل اساسي على تطبيق سياسات اقتصادية كلية سليمة، وإيجاد إطار قانوني وتشريعي مناسب، ووجود نظام رقابي فعال لتحديد ومتابعة ومراقبة وقياس المخاطر للإبلاغ عنها لغرض الحد منها.

(1) جمال خريس واخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص75.
(2) سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط1، مطبعة الآداب، نجف، 1983، ص3-5.

2- هيكل الجهاز المصرفي:-

يختلف هيكل الجهاز المصرفي باختلاف الغرض الذي تأسس من أجله، فهناك بنوك متخصصة بالقيام بوظائف معينة، وهناك بنوك أخرى تؤدي مجموعة واسعة من الوظائف وتقدم عدداً كبيراً من الخدمات المتنوعة.

ويمكن تقسيم هيكل الجهاز المصرفي كالاتي:⁽¹⁾

أ- البنك المركزي.

ب- البنوك التجارية.

ت- البنوك المتخصصة.

ث- بنوك الاستثمار.

ج- البنوك الاسلامية.

ح- بنوك الادخار والاقراض.

خ- بنوك الادخار.

وسنتناول كل من هذه البنوك كما يلي:-

أ- البنك المركزي : Central Bank

يعود تأريخ البنوك المركزية إلى منتصف القرن السابع عشر، عندما نشأت البنوك المركزية أساساً كبنوك تجارية تطورت وأرتقت عبر الزمن، وكان الهدف منها خدمة المصلحة العامة وليس تحقيق الربح كما في البنوك التجارية. وقد لوحظ إنه في العديد من الدول، بدأ أحد البنوك يتولى تدريجياً مهمة إصدار النقود الورقية بعد أن كان حق إصدارها متروكاً لكل المصارف ولذلك سمي هذا البنك في البداية بنك الإصدار أو البنك الوطني⁽²⁾. وبمرور الوقت ارتقت بنوك الإصدار وبدأت في تنفيذ وظائف أخرى متميزة ومتطورة حتى أصبح مصطلح (البنك المركزي) شائع الاستخدام⁽³⁾.

يعد البنك المركزي أهم مؤسسة اقتصادية في أي دولة، وهو العمود الفقري للنظام المصرفي والنقدي للدولة على اختلاف انظمتها وتوجهاتها الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فإن عمل البنوك المركزية يختلف من دولة لأخرى، فالبنك المركزي هو انعكاس للتطور التاريخي للبلاد الذي يوجد فيه، وقد سميت بالبنوك المركزية لأنها تقع في قمة الجهاز المصرفي وتقوم بقيادة هذا

⁽¹⁾ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004،

ص128

(2) عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، ط1، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990 ص272.

(3) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص128.

الجهاز وبسبب التطورات الاقتصادية والمالية المتلاحقة، وحاجة الدول الى الانفاق وادارة اموالها، ازدادت عدد الوظائف في البنوك المركزية سواء كانت على المستوى المحلي أم الدولي⁽¹⁾.

ويمكن ايجاز أهم الخصائص التي يتمتع بها البنك المركزي وبما يأتي:⁽²⁾

أ- يعد البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة أي انها تدار من قبل الدولة وتحت إشرافها.

أ-2 يكون البنك المركزي ممثلاً للسلطة النقدية في الاشراف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد.

أ-3 يوجد بنك مركزي واحد في كل دولة مع امكانية ان يكون لهذا البنك عدة فروع في مناطق الدولة المختلفة واقليمها.

الاهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها:⁽³⁾

1- الاستخدام الامثل للموارد.

2- المحافظة على استقرار الاسعار.

3- تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

4- التأكد من امكانية تحويل عملة البلد الى عملات الدول الاخرى والحفاظ على قيمتها.

وللبنك المركزي وظائف متعددة يمكن حصرها بما يأتي:⁽⁴⁾

أ- تقنين(النقد) ويقصد به البنك المركزي بصفته مصدراً للنقود.

ب- القيام بوظيفة بنك الحكومة.

ت- الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية والمشرف على عمل البنوك التجارية.

ث- إدارة احتياطيات الدولة من العملات الاجنبية.

ج- البنك المركزي الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية.

ح- قيامه بأعمال المقاصة بين البنوك التجارية.

خ- التنظيم والتحكم في الائتمان.

ب- المصارف التجارية: The concept of commercial

تكوّن البنوك التجارية الجزء الاكبر من الجهاز المصرفي، ومهمتها الاساسية التوسط المالي بين المودعين والمقترضين، وعادة ما تكون متخصصة في منح القروض القصيرة. والبنك التجاري هو مشروع رأسمالي يهدف الى تحقيق الربح وهو في سبيل ذلك يقوم بتقديم الخدمات

(1) محمد علي رضا آل جاسم، الائتمان المصرفي في العراق القديم، دار التضامن، بغداد، 1968، ص15.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، بيروت، 1982، ص107-109.

(3) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2000، ص105.

(4) دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص24.

المصرفية للوحدات الاقتصادية، وفي إطار هذا الهدف يقوم بقبول الودائع (الثابتة لاجل) من الافراد والمشروعات والادارات العامة وإعادة استخدامها لحسابه الخاص في منح الائتمان والخصومات وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية⁽¹⁾.

وتُعرَّف البنوك التجارية بأنها منشآت مالية تقبل الودائع من الغير وتقدم تسهيلات تجارية أخرى، وتجهز منشآت الاعمال الأخرى والجمهور ودوائر الدولة بالأموال على شكل قروض واستثمارات لآجال قصيرة في الغالب⁽²⁾، وتقبل المصارف التجارية الودائع تحت الطلب وودائع التوفير وتقدم القروض بصورة مباشرة الى المقترضين من خلال الاسواق المالية.

وتتولى البنوك التجارية عملية تعبئة المدخرات للوحدات الاقتصادية ذات الفائض من أجل تمويل الوحدات الاقتصادية ذات العجز من خلال الائتمان المصرفي. إن عملية التمويل هذه ما هي الا عملية خلق الائتمان وازافة نقود جديدة تسمى نقود الودائع ناتجة عن قيام البنك التجاري بإقراض مبالغ تفوق حجم النقد المودع لديه⁽³⁾.

وظائف المصارف التجارية: Functions Of Commercial Banks:

ويمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية الى نوعين من الوظائف الاولى تقليدية والاخرى وظائف حديثة:

ب-1 الوظائف التقليدية للمصارف التجارية⁽⁴⁾ Classical Functions:

ب-1-1 قبول الودائع (Deposits) بمختلف أنواعها:- وتشمل ودائع تحت الطلب او الحسابات الجارية (Demand Deposits) وودائع التوفير (Saving Deposits) فضلا عن الودائع الزمنية (Time Deposits) التي لا يجوز سحبها الا بعد انقضاء الفترة المتفق عليها.

ب-1-2 خلق الودائع:- أي منح ائتمان يزيد على الاموال المودعة لدى البنك.

ب-1-3 توظيف موارد المصرف التجاري من خلال القروض والاستثمارات مع الاخذ بالحسبان عوامل الربحية والسيولة والضمان.

ب-2 الوظائف الحديثة⁽⁵⁾ Modern Functions:

ب-2-1 تقديم خدمات استشارية للعملاء بما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم.

ب-2-2 المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية.

ب-2-3 تحصيل وخصم الاوراق التجارية لصالح العملاء.

(1) حسين جميل البديري، البنوك، مدخل محاسبي واداري، ط1، دار الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2003، ص16.

(2) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص14.

(3) عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الجامعة، الاسكندرية، 1979، ص88.

(4) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، مصدر سابق، ص137.

(5) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص104.

ب-2-4 شراء وبيع واصدار الاوراق المالية.

ب-2-5 فتح الاعتمادات المستندية.

ب-2-6 اصدار خطابات الضمان.

ب-2-7 تداول اوراق النقد الاجنبي والقيام بعمليات صرف العملة.

ب-2-8 الصيرفة الالكترونية عبر الانترنت.

ب-2-9 خدمات بطاقات الائتمان.

وتتميز المصارف التجارية بحقيقة انها عادة ما تمنح الائتمان قصير الأجل ودون تخصص في نشاط معين كما هي الحال بالنسبة للبنوك المتخصصة⁽¹⁾، عند منح الائتمان يراعي المصرف التجاري مجموعة أسس تحكم هذه العملية وهي:-

ج-الربحية Profitability:

ان من أهداف المصرف التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق المصرف هذا الهدف يجب عليه ان يوظف أمواله التي تحصل عليها من المصادر المختلفة أفضل توظيف، وان يقلل نفقاته ويرفع إيراداته قدر الامكان، والإيرادات الاجمالية للمصرف هي نتاج عملية الاقراض والاستثمار فضلاً عن الارباح الرأسمالية التي يحققها. اما نفقاته فتشمل النفقات الادارية والتشغيلية، ونفقات ثابتة متمثلة بالفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع لديه⁽²⁾.

ث- السيولة Liquidity:

على المصرف التجاري الاحتفاظ بجزء من أمواله بشكل نقد في خزائنه أو ودائع لدى البنوك الأخرى، وتمكنه هذه الاموال من مواجهة عمليات السحب المفاجئة من قبل المودعين. وتعني السيولة قدرة المصرف على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية الى نقد خلال مدة زمنية قصيرة⁽³⁾.

ج- الامان Safety :

ويتمثل هذا الهدف في تحقيق أكبر قدر من الامان للمودعين على اساس صغر رأس مال المصرف الذي لا يحقق للمودعين الحماية المنشودة كون حافة الامان بالنسبة لهم صغيرة لأن الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف قد من الممكن ان تلتهم جزءاً من أموالهم وتحقيق الامان يكون من خلال أخذ ضمانات على الاستثمارات والقروض الممنوحة⁽⁴⁾.

(1) محمد حامد دويدار، عادل احمد، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مكتبة المعارف، الاسكندرية، 1983، ص181.

(2) اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص148.

(3) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، مصدر سابق، ص195.

(4) اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، مصدر سابق، ص148.

ج- المصارف المتخصصة: Concept of Specialized Banks :-

يمكن تعريف المصارف المتخصصة بإنها (وحدات مصرفية تقوم بتجميع موارد الادخار من الافراد والمشروعات والحكومة وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات نفسها اذا احتاجتها لغرض التوظيف الاستثماري أو عندما يعانون من عجز في الموارد المالية، وهذا الأمر ناجم عن كون النشاط الاقتصادي يترتب عليه فائض عند البعض وعجزاً عند البعض الآخر)⁽¹⁾.

وبمعنى آخر تعرف المصارف المتخصصة أيضاً بإنها (تلك المؤسسات المصرفية التي لا تمارس نشاط المصارف التجارية ولكنها متخصصة في تمويل ونهوض قطاع اقتصادي بعينه)⁽²⁾.

وتجدر الإشارة الى ان المصارف المتخصصة وكما ورد في التعريفين اعلاه تتميز عن المصارف التجارية من حيث تخصصها الضيق والمحدود، لأن الأمر هنا يقتصر على جمع فئة معينة من رؤوس الاموال وفتح الاعتمادات الى جماعة معينة من المقترضين، وبالتالي، فهي لا تزاحم المصارف التجارية رغم انها قد تنجح في ذلك، وتتجاوز النطاق الذي تعمل فيه وتجذب المقترضين الذين لولا وجودها لاتجهوا الى المصارف التجارية⁽³⁾.

وهذا ما تحاول المصارف المتخصصة في الوقت الحاضر القيام به، فهي تقوم بأعمال المصارف التجارية الى جانب تركيز اهتماماتها على قطاع معين بدرجة اساسية⁽⁴⁾.

وتظهر الحاجة بصورة كبيرة لهذه المؤسسات في الدول النامية، كونها تستفيد أكثر من توفر مؤسسات متخصصة في منح القروض لقطاعات معينة بهدف تشجيع تنميتها، وتكون المصارف المتخصصة مملوكة عادة من قبل الدولة جزئياً أو كلياً أو قد تؤسس من قبل القطاع الخاص مع ضمان القروض من قبل الدولة⁽⁵⁾. ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة الى الانواع التالية⁽⁶⁾:-

(المصارف الزراعية، المصارف الصناعية، المصارف العقارية، المصارف التعاونية)،

ولغرض معرفة أهمية كل نوع من الانواع اعلاه من المصارف المتخصصة سوف نتناولها ولو بشكل مختصر، فالمصارف الزراعية هي مؤسسات ائتمانية تهدف الى توفير الاموال اللازمة للنفقات الجارية التي تتطلبها الزراعة، كأثمان البذور والسماذ وشراء المواشي والآلات الزراعية، أي انها تعمل على اقراض المزارعين انتظاراً لبيع المحصول⁽⁷⁾، اما المصارف

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شحبة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص232.

(2) محمد خليل برعي، النقود والبنوك، مكتبة الشرق، القاهرة، 1985، ص40.

(3) عبد الملك العاني، مبادئ الاقتصاد، ط4، مطبعة دار السلام، بغداد، 1972، ص293.

(4) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء، الاردن، 2005، ص250.

(5) وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، النظريات، المؤسسات، السياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001، ص117.

(6) للمزيد انظر:-

- رضا صاحب ابو حمد، فائق مشعل قدوري، ادارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005،

ص22-28.

- عبد الحميد الغزالي، محمد خليل برعي، واخرون، النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص156-165.

(7) عبد الملك العاني، مبادئ الاقتصاد، مصدر سابق، ص298.

الصناعية هي المصارف التي تختص بإقراض المنشآت الصناعية، قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، والتي تساهم في تطوير الصناعة من خلال تمويل انشاء وحدات صناعية جديدة وتعزيز الوحدات القائمة عن طريق تقديم الاموال اللازمة لشراء الآلات والانشاءات والمواد الخام وغيرها.

ويهدف المصرف الصناعي الى الاسهام في تحقيق التنمية الصناعية، والقيام بأعماله المصرفية الخاصة بها، وتنمية وتطوير مختلف فروع الصناعة⁽¹⁾، وهناك المصارف العقارية تختص هذه المصارف بالائتمان العقاري، فهي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل بضمان عقاري، هو عبارة عن حق عيني يرتبه المدين على عقاره لصالح الدائن كضمان لاستيفاء مبلغ الدين، وتهدف هذه المصارف الى تمويل اقامة المشاريع الاسكانية للمواطنين، ونظراً لطبيعة التمويل طويل الأجل الذي تحتاجه هذه المشاريع، كما تساهم المصارف العقارية في تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني على اختلاف انواعها، وتعتمد هذه المصارف في تمويل انشطتها على رؤوس اموالها وعلى القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها كدعم من البنك المركزي والبنوك الأخرى والسندات التي تصدرها⁽²⁾، وكذلك المصارف التعاونية حيث ظهرت فكرة المصارف التعاونية في العديد من دول العالم الا ان تنظيمها الرسمي لم يتبلور الا في القرن الماضي، وهذه المصارف تكون مملوكة من قبل مجموعة من الاعضاء ولا يكون هدفها الاساسي تعظيم الربح بل تهدف الى تقديم القروض لأعضائها بكلف منخفضة. وتهدف المصارف التعاونية لتحقيق الاهداف الآتية:⁽³⁾

- 1- تقديم التمويل الى الجمعيات التعاونية واعضاءها وتقديم الخدمات المصرفية لهم.
- 2- نشر الثقافة التعاونية من خلال انشاء المؤسسات الداعمة كالمعاهد التعاونية.
- 3- تقديم الاستشارات الفنية والادارية والدراسات اللازمة للمشاريع.

د- مصارف الاستثمار: Investment Banks

وتتخصص هذه المصارف في التعامل في السوق الاولية (سوق الاصدار)، حيث يتم بيع الاوراق المالية لأول مرة بعد صدورها، وتقوم هذه المصارف بثلاث مهمات رئيسة حسب اتفاق الجهة المصدرة للأوراق معها هي: الاسناد أي التعهد ببيع تلك الاوراق بالكامل وتدفع قيمتها بشكل مسبق للجهة المصدرة، وتسويق الاوراق المالية لصالح الجهة المصدرة من دون تحمل مخاطر التسويق، وتقديم الاستشارة المالية للمنشآت قبل اصدارها الاوراق المالية، ويحق لهذا

(1) صلاح الدين حسن السبيسي، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص14.

(2) عبد الملك العاني. مبادئ الاقتصاد، مصدر سابق، ص294-295.

(3) اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، مصدر سابق، ص176.

النوع من المصارف ان ينشئ شركات استثمارية أو شركات أخرى تزاوّل نشاطات اقتصادية مختلفة، ويمكن لهذه المصارف تمويل التجارة الخارجية⁽¹⁾.

هـ- المصارف الإسلامية Islamic Banks

تعد هذه المصارف مؤسسات مالية ذات هدف اقتصادي واجتماعي وديني تعمل في اطار تعاليم الدين الاسلامي الحنيف. ولا تتعامل بالفائدة وتعتمد اساساً على مبدأ المشاركة، وعلى وفق النظام المصرفي الاسلامي يتم التعامل مع المودعون كما لو انهم كانوا حملة اسهم للمصرف وبالتالي لا يعطي لهم ضماناً بالقيمة الاسمية ولا معدل محدد مسبقاً على ودائعهم، فاذا حقق المصرف ارباحاً فمعنى ذلك ان حملة الاسهم يحق لهم الحصول على نسبة من هذه الارباح، ومن ناحية أخرى، اذا حقق المصرف خسارة يكون من المتوقع ان يشارك المودعون في هذه الخسارة أيضاً، ومن ثم يحصلون على معدل سالب للعائد⁽²⁾.

وتنصب اولى انجازات المصارف الإسلامية في مجال الاقتصاد الكلي، إذ اعادت المصارف الإسلامية اموال المسلمين التي كانت مكتنزة أو محتفظ بها بصورة غير فعالة وخارجة تماماً عن تيار الانفاق الى دورة النشاط الاقتصادي⁽³⁾، وقد تأكدت الحاجة الماسة للمصارف الإسلامية من خلال زيادة عددها وعدد الدول التي اقيمت فيها باستمرار، خلال السنوات القليلة الماضية وزيادة اعداد المتعاملين معها وزيادة موجوداتها وعملياتها وانشطتها⁽⁴⁾.

والمصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تزاوّل اعمالها وفق احكام الشريعة الإسلامية وتهدف الى تحقيق ما يلي⁽⁵⁾:

- 1- تجميع الحد الأقصى من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الافراد والجهات المختلفة في المجتمع.
- 2- العمل على مزاولة النشاطات الاقتصادية واحداث التوسع فيها بما يضمن تلبية وتطوير الاحتياجات الاجتماعية.
- 3- تحقيق ربح مناسب ومشروع من اعمالها ونشاطاتها، سواء للمساهمين في المصرف الاسلامي أو لأصحاب الحسابات أي المدخرين أو المتعاملين معها.

(1) بشير العلق، ادارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، 2001، ص17.

(2) ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1979، ص38.

(3) صالح عبد الله كامل، العمل المصرفي الإسلامي والمشتقات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف الحديثة، بيروت، 1995، ص43.

(4) فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط1، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، اربد، الاردن، 2006، ص42.

(5) عبد الحلیم محمود كراجة، محاسبة البنوك، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص21.

4- العمل من أجل الوصول الى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للمصرف الاسلامي بالشكل الذي يجعله قادراً على زيادة حصته في السوق المرتبطة به عن طريق زيادة قدرته على تجميع الموارد وعلى استخدامها.

و- مصارف الادخار والاقراض : Saving and Loan Banks:

تكون هذه المصارف مشابهة للمصارف التجارية الا انها لا تقبل الودائع الجارية وتحصل على الاموال من خلال حسابات التوفير، أو أوامر السحب القابلة للتداول وحسابات الودائع في السوق النقدية، ويقرضون الاموال اساساً الى الافراد والشركات على شكل قروض الرهن العقاري.

ز- بنوك الادخار: Saving Banks:

وهي مصارف تقوم بتجميع المدخرات الصغيرة وتخدم ذوي الدخل المحدود، مثل صناديق البريد، أي انها تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح قروضاً صغيرة للجمهور الذي يتعامل معها وتكون ذات ملكية مختلطة، وتتلقى هذه المصارف إقبالاً واسعاً من قبل الافراد كون العملية الادخارية هنا تكون ذات مخاطر محدودة مما ساعد في انتشار هذه المؤسسات بشكل كبير وضاعف من حدة المنافسة بينها⁽¹⁾.

وتقبل هذه المصارف ودائع التوفير وحسابات ودائع السوق النقدية، وعادة ما تقرض الاموال وتستثمرها من خلال السوق النقدية، كما انها تقدم قروض الرهن العقاري لبعض الافراد، وتسعى هذه المصارف اليوم للاندماج مع بعضها لتكوين مصارف كبيرة لغرض التخلص من القيود المفروضة على فعاليتها واعطائها قدر أكبر على العمل مثل المصارف التجارية⁽²⁾.

ثانياً: الاطار المفاهيمي للإصلاح المصرفي:-

وفيه سيتم التطرق الى مفهوم وأهمية الاصلاح المصرفي

1- الاصلاح المصرفي (المفهوم)

1-1 مفهوم الاصلاح المصرفي

المعنى اللغوي لكلمة اصلاح يقصد بها (العملية التي ترمي الى جعل الشيء أكثر صلاحاً)⁽³⁾. ويشير المعنى الاقتصادي لكلمة الاصلاح الى الجهد القومي الذي يهدف الى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه، وذلك من خلال تعديل السياسات

(1) رضا صاحب ابو حمد، فائق مشعل قدوري، ادارة المصارف ، مصدر سابق، ص18.

(2) Valdez. Stephen, Introdction to global in ancial markets, 3ed, macmilan press, 2000,p.16.

(3) توفيق شميور، الاصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1993، ص49.

الاقتصادية المتبعة وطريقة تناولها بهدف إزالة أوجه الاختلاف في بنيتها الاقتصادية والعودة بالمسار الاقتصادي الى طريق نمو وتوفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع ولخلق فرص عمل تستوعب الاشخاص الداخلين الى سوق العمل فضلاً عن تحقيق التوازن بين المصروفات والايرادات للسيطرة على التضخم⁽¹⁾.

اما الإصلاح المصرفي فهو يشير الى (مجموعة العمليات الشاملة والمستمرة، التي تتضمن إعادة هيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في زيادة حجم الاقراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية)⁽²⁾، وهناك مفهوم آخر للإصلاح المصرفي بأنه جزء من العمليات المالية التي تتمثل بالعمليات المصرفية والعمليات التأمينية والتي من شأنها المساعدة في العمليات الاستثمارية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل⁽³⁾.

ويعرف الإصلاح المصرفي أيضاً بأنه (تلك العملية التي تؤدي الى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي الى تحسين الاداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وبالتالي يجب اجراء عملية تقييم لجميع هذه الاجراءات حتى يتم الحكم عليها واعطائها وصفاً حقيقياً⁽⁴⁾).

ومن خلال التعاريف التي مر ذكرها نجد ان عملية الإصلاح المصرفي تنطوي على عدد من العناصر تتمثل بإدخال تعديلات على الأطر القانونية والرقابية التي تحكم عمل المصارف فضلاً عن تحرير النشاط المصرفي وكذلك تقليص مساهمة الحكومة في تكوين رأس مال المصارف وتشجيع عمليات الدمج بين المصارف لتصب هذه التغيرات في رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي وتحسين مستويات جودة الخدمات المصرفية، وبما يدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:

- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ط1، الاردن، البنك العربي، 2000، ص14.
- جميل حميد احمد، جمال داوود سلمان، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية وصندوق النقد والبنك الدوليين 1970-1990، العدد32، بغداد، جامعة المستنصرية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، 2000، ص10.
(2) علي توفيق صادق، وآخرون، السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، العدد السابع من 28 الى 31 اذار، ابو ظبي، 1998، ص63.
(3) سرمد كوكب جميل، النظام المالي العراقي واعادة الاعمار، الجندول، العدد20، نيسان، 2005، ص9.
(4) دانيال أرنولد، تحليل الازمات الاقتصادية للأمم واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2019، ص86.

ثالثاً:- أسباب ودوافع الإصلاح المصرفي:-

يتناول هذا المطلب اسباب ودوافع الإصلاح المصرفي وكما يلي :-

1- اسباب الإصلاح المصرفي:-

تعتبر عوامل الضعف في الجهاز المصرفي في البلدان الساعية للإصلاح من اهم الاسباب الداعية للإصلاح المصرفي والتي تتمثل بما يأتي⁽¹⁾:

أ- ضعف المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي وضعف قاعدة الموارد والمدخرات مع قنوات محدودة لجذب الموارد.

ب- المصاعب الناتجة عن البيئة التي يعمل فيها الجهاز المصرفي كارتفاع معدلات التضخم وتآكل قيمة الاصول المصرفية، فضلا عن عدم استقرار اسعار الصرف.

ت- صغر حجم المصارف مقارنة بالمصارف الخارجية سواءً من حيث رأس المال أم حجم الودائع أم حجم المحافظ التمويلية.

ث- مشكلة الكثافة المصرفية مما يثير قضية الاندماج بين المصارف المحلية وعبر حدود الدولة⁽²⁾.

ج- ضعف الشفافية والافصاح في البيانات المصرفية وتفاوتهما بين المصارف في الدول الساعية للإصلاح، ما يؤثر على الثقة في هذه المصارف ويجعل المقارنة بينها وبين المصارف العالمية أمراً صعباً كما تؤدي إلى ضعف الرقابة عليها⁽³⁾.

ح- التحول في طبيعة الاقتصاد كالتحول من اقتصاد تحكيمي إلى اقتصاديات السوق أو التحول النوعي في هيكل الاقتصاد، أو دخول موارد جديدة أو تدفق استثمارات خارجية.

خ- الضعف في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة الاعمال المصرفية وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية.

د- نقص الكفاءة الادارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة الواسعة ونقص في التدريب خصوصا في مجالات تقييم المخاطر وادارة المحافظ الائتمانية.

2- دوافع الإصلاح المصرفي

تقسم دوافع الإصلاح المصرفي الى ما يلي:-⁽⁴⁾

(1) صابر محمد حسن، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، السودان، بنك السودان، سلسلة الدراسات والبحوث، العدد3، 2004، ص14.

(2) ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، اصدارات جسر التنمية، العدد17، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص9.

(3) صابر محمد حسن، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، مصدر سابق، ص15.

(4) فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص75.

- أ- دوافع نقدية:- جاءت الدوافع النقدية نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام النقدي لمواكبة التطورات المالية والنقدية على مستوى العالم. لذلك فان هناك حاجة الى إعادة صياغتها وفق سياسة إصلاح مصرفي تأخذ بعين الاعتبار الواقع النقدي والبيئة المحلية واحداث تغيير يواكب التطورات النقدية والمصرفية على الساحة العالمية.
- ب- دوافع تقنية:- وقد جاءت هذه الدوافع استجابة للتطورات التي حدثت في مجال الصناعة المصرفية ومجال الأجهزة التقنية لذا ينبغي وضع التشريعات والقوانين التي تدعم هذه التقنيات الحديثة من أجل المنفعة العامة وبما يقدم الخدمات المتنوعة للعملاء.
- ت- دوافع اقتصادية:- وهي أساس مبررات الإصلاح المصرفي كون مهمة المؤسسات المصرفية هي المساهمة في خلق النقود الائتمانية الضرورية لطلبها لدعم تقديم المجتمع وازدهاره.
- ث- دوافع تنظيمية:- والتي تعني المعايير التنظيمية للمؤسسة المصرفية من خلال عرض افكار جديدة والتي من شأنها تقليل انحراف القائمين على إدارة هذه المؤسسة والتقليل من الروتين عند تقديم الخدمات المصرفية⁽¹⁾.

رابعاً: اهداف الإصلاح المصرفي ومتطلباته

اذ سيتم تناول كل من اهداف الإصلاح المصرفي ومتطلباته وكما يلي:-

1- اهداف الإصلاح المصرفي

تهدف المصارف عند إدارة اموالها الى تحقيق غايات وأهداف متعددة من حيث المساهمة في تنمية اقتصاد البلد أم في تحقيق الارباح والنمو، وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الادارة وسياسات التوظيف الخاصة بالأموال والقدرة على المواعمة بين أهداف المصرف بشكل يضمن اداء المصرف بكفاءة تجنبه من تحقيق خسارة سواء كانت محلية أو اجنبية⁽²⁾.

ومن هذه الاهداف:⁽³⁾

1- إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من أجل تسهيل المدفوعات وتشجيع وتطوير اسواق الاوراق المالية وتعزيز قدرتها في مجال إدارة السياسة النقدية.

(1) أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص64.
(2) David E. Allen and Jerry T. Parwada , Effects of Bank Funds Management Activities on the Disinter Mediation of Bank Deposits , Journal of Business Finance& Accounting, Vo1.31, N. 7, 2004,p152.
(3) مایح شبيب، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح، دراسة في اقطار عربية مختارة، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 34، 2017، ص89.

- 2- توضيح مهام المصارف والمؤسسات المالية ووضع حد من قبل السلطات النقدية لكل تدخل اداري في القطاع المالي والمصرفي.
- 3- تحريك النظام المالي الى أكثر الهياكل المرغوب فيها وعلى طول عدة ابعاد، بما في ذلك نظام مالي أكثر شفافية مع أفضل حوكمة ونظام لإدارة المخاطر والضغوط التي تتعرض لها.
- 4- التخفيف من الاعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة استمرار دعمها للمشاريع بكافة أنواعها واحجامها.
- 5- بناء كيانات مصرفية قوية تستطيع النهوض بالحياة الاقتصادية وذلك من خلال اعداد كوادر مصرفية مؤهلة تمتلك القدرة على مواكبة مستجدات العمل المصرفي.
- 6- دعم الاستقرار المالي والاستقرار الكلي من خلال أيجاد نظام مصرفي قادر على مواجهة الصدمات وتخفيف آثار المخاطر النظامية وغير النظامية.
- 7- دعم النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي وبما يدعم توفير التمويل للأنشطة الاقتصادية وتوفير السيولة والتبادلات النقدية.

2- متطلبات الإصلاح المصرفي:-

يتطلب تطور النشاط المصرفي تغييرات واصلاحات شاملة تتعدى بكثير السماح بإقامة مصارف خاصة، فالأمر يتطلب تغييرات واصلاحات شاملة يتم من خلالها إزالة أية تشوهات تشوب الاقتصاد والبدء بعد ذلك بعمليات الإصلاح حتى تتمكن المصارف من تحديد برامجها الإصلاحية على اساس قاعدة واضحة ومحددة وفقا لخطوات ضرورية واساسية لا ينبغي اغفالها لتطوير الصناعة المالية والمصرفية، وعلى الرغم من الاختلاف في عمق الاصلاحات ومجال تركيزها بين الدول المختلفة، إلا انها تهدف بشكل الى الاعتماد على قوى السوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية، والتركيز على سلامة القطاع المالي وتقوية أطره التنظيمية والتشريعية، وتحسين مقدره المؤسسات على تهيئة المدخرات المحلية وزيادة المنافسة بين المصارف، وذلك يكون عن طريق تهيئة متطلبات ضرورية من بعضها ما يلي⁽¹⁾:

أ- استقرار الأوضاع الامنية:- الأوضاع الامنية واستقرارها تقف على رأس متطلبات الإصلاح سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، وان وجود استقرار آمني من شأنه ان يشجع خطوات الإصلاح المصرفي وبما يضمن للمستثمرين بيئة آمنة ومستقرة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث لا جدوى من عملية الإصلاح مالم يكن هناك محيط

(1) احمد ابي السرور، السياسات المالية واسواق المال العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ابو ظبي 1994، ص96.

اقتصادي واجتماعي آمن ومستقر وهذا ما اثبتته تجارب الدول المتقدمة في مجال
الإصلاح.

ب- **تأهيل وتنمية وتطوير الموارد البشرية وتحسين جودة الاعمال المصرفية:-** وبما يتناغم
والمتطلبات العالمية عن طريق تبني القطاع المصرفي والمالي معايير العمل الدولي في مجالات
الرقابة وادارة المخاطر، والمحاسبة والتدقيق، ومكافحة غسيل الاموال.

ت- **تطوير البنى التحتية الاساسية:-** وذلك عن طريق التركيز على زيادة دور الاسواق المالية
من اجل المساهمة في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل عملية تطوير البنى التحتية، وزيادة
مساهمة القطاع المالي في عملية النمو والتنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال دعم
عملية الإصلاح بشكل مستدام، بما يتيح للقطاعات الاقتصادية الوصول بسهولة الى مصادر
التمويل المصرفي.

ث- **اقامة البيئة التشريعية والتنظيمية:-** ان العمل على تهيئة وتطوير البنية القانونية والتشريعية
للقطاع المالي يعد نقطة تحول عميقة في مسار العمل المصرفي، اذ يعمل اصلاح الاطار القانوني
للنشاط المصرفي على ترسيخ استقلالية السلطة النقدية بتحريرها وتمكينها من بلورة وادارة
السياسة النقدية بما يتوافق مع الاهداف المرجوة والسير وفق قواعد السوق بما يفسح المجال
لإنشاء المصارف الخاصة وفتح فروع للمصارف الاجنبية مما يعزز المنافسة بين المصارف
وتطوير عملها.

ج- **اعادة هيكلة القطاع المصرفي العام وإدخال آليات السوق الى اعماله:-** ومن خلال تشجيع
عملية التنوع المصرفي⁽¹⁾، وتوسيع نطاق القطاع المالي المحلي من خلال تشجيع تأسيس
مصارف وشركات وصناديق استثمار، وشركات تأمين خاصة، ومصارف اسلامية جديدة،
وشركات وساطة مالية متنوعة، وتطوير وسائل وادوات الدفع بما يقلل من الاعتماد على النقد
المتداول في الاقتصاد.

(1) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،
العدد الثالث والعشرون، 2010، ص18.

المبحث الثاني: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي

في هذا المبحث سيتم التطرق الى مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته والاتجاهات الفكرية في استقرار الاقتصاد الكلي ومن ثم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

اولاً: الاستقرار الاقتصادي :- (المفهوم والاهميه)

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي :-

يعد الاستقرار الاقتصادي هدفاً تسعى الى تحقيقه جميع الاقتصادات سواء متقدمة أو نامية، فعوامل عدم الاستقرار موجودة في الاقتصادات، ولكن بدرجات مختلفة. ففي بعض الاحيان يكون سببها الدورات الاقتصادية وطبيعة النظام الاقتصادي التي تجعل الاقتصاد يمر بمراحل الانتعاش والرواج وأخرى من الكساد والركود، وهذا هو الحال في الدول المتقدمة حيث يعكس الوضع الاقتصادي فيها طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يتكيف مع هذه التقلبات من خلال امتلاكه لعوامل الاستقرار الذاتية (التلقائية) التي توفرها توليفة من قاعدة اقتصادية و إنتاجية ومالية قوية ومتناسكة تجعل السياسات النقدية والمالية والتجارية فعالة وقوية تمكنها من معالجة التقلبات الاقتصادية، والتي غالباً ما يكون سببها نمو وتضخم القطاع المالي بمعدل اكبر من القطاعات الانتاجية، مما يؤدي غالباً الى ازمات اقتصادية ذات طبيعة مالية⁽¹⁾.

لكن الامر يختلف بالنسبة للدول النامية، حيث يرجع السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي الى الاختلالات الهيكلية في البنية الانتاجية، وعدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية احتياجات الطلب، واحيانا الانفرادية في الاقتصاد سواء كان ذلك نقدياً أو مالياً أو تجارياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام، بالإضافة الى ذلك، يؤدي ذلك الى تعزيز التبعية الاقتصادية للاقتصادات المتقدمة ويجعلها عرضة للتأثير بالتقلبات والازمات الاقتصادية التي تحدث فيها، وبالتالي تعاني الدول النامية من عدم الاستقرار وعدم التوازن في القطاعين الحقيقي والمالي.

لذلك يعد الاستقرار الاقتصادي حالة مثالية يصعب تحقيقه بشكل مطلق وانما تتحقق بشكل نسبي ومدى اقتراب الاقتصاد من الوضع النموذجي يحدد مستوى التطور والاستقرار الاقتصادي. ويختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تعريف الاستقرار الاقتصادي، فالبعض يعرفه على انه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات أو التقلبات الاقتصادية الشديدة في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل في ظل تضخم واطى ومستقر يعد الاقتصاد مستقراً.

(1) Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , UK, September 2005. P7.

كما يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه (تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي⁽¹⁾). ومن رؤية أخرى يمكن تعريفه أيضاً بأنه عملية تهدف الى تحقيق مستويات عالية من التوظيف والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر، وهناك جانبان للاستقرار الاقتصادي، الاول قصير المدى يهدف الى التقليل من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، والأخر طويل الأمد يهدف الى تجنب الركود والتضخم وتحقيق نمو متوازن لكل من عرض النقد والناتج الحقيقي⁽²⁾.

وعليه فان مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بمتغيرات هذا الاقتصاد بحيث يكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة وتجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد. ومما تقدم تبين ان الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تحقق معدلات متدنية ومقبولة اقتصادياً للتضخم والبطالة معاً والتي تحقق معها معدلات عالية من النمو الاقتصادي باستخدام كافة الوسائل والاجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

2- أهمية الاستقرار الاقتصادي:-

تعد البيئة المستقرة اقتصادياً أمراً أساسياً في تحقيق الكفاءة في أي اقتصاد، وقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين، فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على أهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال اجراءاتها في السياسيتين النقدية والمالية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث ان بلدان العالم كافة تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس بشكل واضح على اقتصاداتها، ويمكننا توضيح أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:⁽³⁾.

1- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن ان يحقق مستوى عالي من العمالة وصولاً الى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد.

2- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيؤدي الى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وبالتالي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة، كل هذه

(1) بول ساملسون، وويليام نورد هاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص715.

(2) محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية - تحليلية - قياسية، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2011، ص199.

(3) J.Broadus , 2001, Transparcy , in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3,USA,2001,p 1-9.

الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة، ومن ثم زيادة في الرفاهية الاقتصادية.

3- ان دور الحكومة يتمثل في توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والحكومة والافراد على التخطيط الفعال على المدى الطويل.

4- ان الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يمكن ان تكون فيه أي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الحالية، وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحدياً لأقتصاد الدولة، لذا فان المحافظة على الاستقرار مع مثل هذه البيئة يعد امراً ضرورياً لأستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.

5- ان الاستقرار في مستوى الاسعار يمكن ان يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، وذلك من خلال المحافظة على قوتها الشرائية، كما ان استقرار الاسعار يقلل من مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي⁽¹⁾.

ثانياً: الاتجاهات الفكرية في الاستقرار الاقتصادي:-

هناك اتجاهات ومدارس فكرية في الاستقرار الاقتصادي الكلي نذكر منها:-

1- المدرسة الكلاسيكية:-

هي المدرسة التي انتشرت افكارها في القرن التاسع عشر، وكان من ابرز روادها (آدم سميث) (1723-1790) ويعد آدم سميث المؤسس الحقيقي للمدرسة الكلاسيكية، والذي تأثر كثيراً بأراء الطبيعيين ومن مؤلفاته (ثروة الامم) والذي عدّ بداية لمرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي، و(دافيد ريكاردو) (1772-1823)، ودعت هذه المدرسة الى حرية العمل والنشاط الاقتصادي ومبدأ المنافسة، ورأت بانها كافية لخلق مجتمع تسوده العدالة والتقدم، وان المنافسة وحرية العمل كافتان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من دون أي تدخل من قبل الدولة⁽²⁾، ويرى الكلاسيك ان الاقتصاد القومي دائماً ما يكون متوازناً عند مستوى التوظيف الكامل أو العمالة الكاملة، حيث لا توجد بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي، وبمعنى انهم يعارضون فكرة بطالة العمال ويعتبرونها ظاهرة عابرة، وحثهم في ذلك ان مرونة الأجور كفيلة بتحقيق التشغيل الكامل لكن وان حدث وازداد عرض العمل على الطلب عليه فإن المنافسة بين العمال ستؤدي الى انخفاض

(1) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th Ed, Worth Publishers, New York, 2010, P 278.

(2) مدحت صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، دار اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص289.

الأجور وزيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال الى زيادة حجم العمالة وامتصاص جميع القوى العاملة العاطلة حتى يتم تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه داخل سوق العمل⁽¹⁾، ويسلم الكلاسيك بإستبعاد حدوث وفرة في الإنتاج، اعتماداً على ذاتية أو تلقائية النظام الاقتصادي، والذي يولد دائماً توازناً مستمراً بين العرض والطلب دون تدخل الحكومة وقد ظهر قانون ساي (Say law) والذي يشير الى ان العرض يخلق الطلب المساوي له، والذي ينصرف الى ان المنتجات تتبادل مع المنتجات، أذن الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية ينفق على شراء السلع الاستثمارية، وان كل ادخار سيتوجه الى الاستثمار، لأن العرض هو المحرك الرئيسي في الاقتصاد وما يبرز ذلك هو قبول فكرة ان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل لأن أي زيادة في الإنتاج لن يهددها نقص الطلب وسيدفع المنتجين الى المنافسة بإستغلال عناصر الإنتاج⁽²⁾، اما بالنسبة للتقلبات في المستوى العام للأسعار (أي قيمة النقود)، فقد فسروها بنظرية كمية النقود، أي ان التغييرات في كمية النقود هي وحدها التي تؤدي الى حدوث التقلبات في مستوى الاسعار على المدى القصير، لذلك يرتفع هذا المستوى عندما تزداد كمية النقود وينخفض عند نقصانها⁽³⁾.

2- المدرسة الكينزية:-

ادت أزمة الكساد العظيم (1929-1933) الى تطور الفكر الاقتصادي، وبروز وسائل اقتصادية جديدة، فقد أقر كينز بإمكانية تعرض النظام الرأسمالي للأزمة والتضخم وفقدان الرأسمالية قدرتها على تحقيق التوازن التلقائي، لذلك يجب على الدولة ان تلعب دوراً حاسماً في النشاط الاقتصادي وعليها ان تمارس دورها في الانفاق العام لمنع حدوث البطالة على نطاق واسع⁽⁴⁾، وقد قدم كينز تحليلاً مخالفاً لنظرية كمية النقود من خلال تركيزه على التقلبات في مستوى الانفاق القومي بوصفه المحدد الرئيسي لمستوى الاسعار وذلك باستخدام ادوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعدل بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود، ويرفض كينز فكرة البطالة الاختيارية ويرى ان آليات النظام الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وقد تكون البطالة اجبارية بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال⁽⁵⁾، وفسر كينز التضخم بزيادة حجم الطلب الكلي أي (طلب على السلع والخدمات والنقود) على حجم العرض الكلي بزيادة محسوبة ومستمرة مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام

(1) محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2004، ص216.

(2) اكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، ط2، دار وائل، عمان، الاردن، 2008، ص102-103.

(3) مدحت صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مصدر سابق، ص130.

(4) سلام عبد الكريم مهدي سميسم، التوازن الاقتصادي العام، ط1، دار مجدلاوي، الاردن، 2011، ص224-228.

(5) محمد فوزي ابو السعود، مصدر سابق، ص218.

للأسعار بما في ذلك فائض الطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الإنتاج والذات يكونان معاً الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، ويركز كينز على جانب الطلب الاستثماري في تحديد التقلبات الاقتصادية، على الرغم من اعتقاده بأن الانفاق الاستهلاكي الشخصي أكثر استقراراً من الطلب الاستثماري، إلا أن حساسية الأخير أمام تقلبات الأسواق هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب اعتماده إلى حد كبير على توقعات أصحاب الأعمال الذين يتخذون قراراً بالإنفاق الاستثماري⁽¹⁾، ويعتقد المؤيدون لهذه النظرية أن السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن أن تقلل معدلات التضخم، لكنهم يعتقدون أيضاً أنها سوف تستغرق وقتاً طويلاً جداً لكي تؤدي دورها بنجاح وأن العمالة والناجح سيكونان تحت مستوياتها التوازنية على المدى الطويل خلال هذه المدة، ويخلصون إلى أن الحد من التضخم بإستعمال سياسة مالية ونقدية مقيدة، فإن كثير من الكينزيين أن لم يكن معظمهم يدعم استخدام سياسات أخرى تندمج مع السياسات المالية والنقدية الأقل توسعية، مثل برامج ترشيد الأسعار والأجور، وكذلك برامج السيطرة على الأجور والأسعار، والبرامج المختلفة التي تعمل بالنظام الضريبي لدعم استقرار الأسعار والأجور⁽²⁾. ويؤكد الفكر الكينزي على أن الدولة يجب أن تتدخل لغرض التخلص من معدلات البطالة المرتفعة وأن الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بإستخدام السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، ومن ثم سيرتفع الطلب الكلي ويعود مستوى الناتج إلى مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك حدوداً لفاعلية الانفاق الحكومي في معالجة مشكلة الركود لاسيما في الدول النامية⁽³⁾.

3- المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):-

تكونت المدرسة النقدية من مجموعة من الاقتصاديين العاملين في جامعة شيكاغو وأهم مؤسسيها فريدمان، وأعتمد هذا التيار إلى الرجوع للفروض الكلاسيكية، رافضاً التحليل الكينزي، ومخالفة مبدأ منحني فيلبس ولا سيما على المدى الطويل، حيث يرى رواد هذه المدرسة أنه لا يوجد ارتباط بين متوسط معدلات التضخم ومتوسط معدلات البطالة، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة تعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار ستنتهي كالمعتاد إلى وجود علاقة احصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة⁽⁴⁾، ولا علاقة للتضخم بركود

(1) بختيار صابر محمد اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي - اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل- 2008 ص5.

(2) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999، ص425-426.

(3) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص287.

(4) سلام عبدالكريم مهدي سمييم، مصدر سابق، ص229.

الأجور ونقابات العمال، والسبب الرئيسي في ذلك هو زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج حيث ان المتغير الرئيسي الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات الاسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج وليس اجمالي كمية النقود⁽¹⁾، ويرى النقديون ان تكون الزيادات في عرض النقد ثابتة، ويعتقدون ان هذا هو المنهج السليم الذي سيقبل من التقلبات في الناتج والعمالة، وهم يعتقدون انه لا توجد حاجة الى سياسات مرنة لتحقيق الاستقرار لأن السياسات المرنة بحسب رأيهم ستؤدي الى العبث في الاستقرار والاقتصاد مما يؤدي الى التغيير حتى يسود التوظيف الكامل، على عكس المدرسة الكينزية، التي تعتقد ان السياسات المرنة تؤدي الى الاستقرار⁽²⁾. كما ان انصار هذه المدرسة يذهبون الى ان السياسة الكنزوية المرنة تؤدي الى عدم الاستقرار والسبب هو ان معلوماتها عن حجم السياسة الكلية وتوظيفها غير كافٍ، لذا فان نماذج التنبؤ تعطي نتائج صحيحة، وستكون لسياسة الاستقرار المرنة عيوب اكثر من مزاياها والحل في ذلك هو عدم اتباع هذه السياسة والعمل على زيادة عرض النقد بمعدل ثابت ومحدود يعادل نمو الاقتصاد القومي في الأجل الطويل⁽³⁾، والجدير بالذكر ان النقديون يتجهون نحو تحجيم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي، فضلاً عن انتهاج الدولة سياسات نحو عدد محدد من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل زيادة معدلات عرض النقود والانفاق الحكومي والضرائب وعجز الموازنة وغيرها.

4- مدرسة التوقعات العقلانية:-

يعتقد انصار هذه المدرسة ان التوقعات لها تأثير مهم على السلوك الاقتصادي للإنسان، سواء كان ذلك في مجال الاستهلاك أو الانتاج أو الادخار والاستثمار، أوفي مجال السياسات الحكومية النقدية والمالية. فقرار المستهلك في توزيع دخله المتاح بين الاستهلاك والادخار يعتمد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية، وقرار المستثمر في الدخول في مشروع استثماري معين يعتمد بالتأكيد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية لذلك المشروع وما يتوقعه بالنسبة لأتجاه سعر الفائدة في المستقبل⁽⁴⁾، ويرى اصحاب هذه المدرسة ان البطالة اختيارية، لأن آليات سوق العمل تتكيف بسرعة مع جميع الاختلالات التي قد تحدث (على ان تكون الاسعار والأجور مرنة، وان تتوفر معلومات كافية لبناء التوقعات المستقبلية)، فإذا ارادت الدولة رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل معدلات الطلب الكلي عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة، فان الافراد سوف يتنبؤون

(1) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص475.

(2) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، مصدر سابق، ص337.

(3) جيمس جوارثيني وريجارد إستروب، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999، ص426.

(4) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، مصدر سابق، ص319.

بحدوث التضخم ويطالبون بزيادة في الأجور، مما يعني ارتفاع التكاليف بما في ذلك ارتفاع الاسعار التي قد يعجز المستهلك على تحملها فتسعى المؤسسات الى خفض تكاليفها من خلال التأثير على اليد العاملة (اعفاء العمال) وعليه فان هذه السياسة غير فاعلة⁽¹⁾، وان هذه المدرسة تقوم على توقعات عقلانية رشيدة على افتراض ان الاسواق تكون في حالة توازن بإستمرار⁽²⁾.

5- مدرسة اقتصاديات جانب العرض:-

ظهرت هذه المدرسة في سبعينات القرن العشرين في الولايات المتحدة الامريكية؛ ومن خلال اعتقاد هذه المدرسة بصحة قانون ساي فان النظام الرأسمالي لا يمكن ان يتعرض لأزمات فائض في الانتاج، وبالتالي فان المساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي حتمية، واذا حدث اضطراب بينهما فانه ينشأ من جراء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية الافراد والمشروعات⁽³⁾. وقد تم تطبيق افكار هذه المدرسة في الولايات المتحدة في المدة من (-1989 1981) كما طبقت ايضاً في بريطانيا للمدة (1979-1990) وبين اصحاب هذه المدرسة ان الضرائب المرتفعة سوف تدفع المنشآت لتقليل المعروض من العمل ورأس مالها⁽⁴⁾.

وتتلخص افكار هذه المدرسة في ان السياسات الاقتصادية يجب ان توجه نحو زيادة الانتاجية، والتي بدورها تزيد من إجمالي العرض؛ ويؤيد انصارها ان التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب انها تقدم حافزاً للعمل والادخار والاستثمار، ويعتقدون ايضاً ان ازمة البطالة والركود لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما يراه الكنزيون بل في نقص قوى العرض، ويعتقدون انه للخروج من هذه الازمة لا بد من العمل على انعاش الحوافز التي من شأنها ان تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والانتاج⁽⁵⁾، وبتقليل معدل البطالة سيؤدي الى زيادة قوى العرض من السلع والخدمات والى تخفيض في الاسعار ومعدل التضخم ويعدون أن القضية مركزية في مكافحة البطالة والركود هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة الذي سيؤدي الى زيادة فرص التشغيل لقوة العمل.

(1) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان، بيروت، 2010، ص213- 214.

(2) تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص26.

(3) سلام عبد الكريم مهدي سميح، التوازن الاقتصادي العام، مصدر سابق، ص232.

(4) بول سامويلسون وويليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، ط2، عمان، الاهلية للنشر، 2006، ص743.

(5) للمزيد انظر في ذلك:

- Paula . Stephen L. slavin- Macroeconomics MARIA RENDON- U.S -2008- p70-p71.

- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص213.

6- الكنزيون الجدد:-

يرى اصحاب هذه المدرسة ان الاقتصاد في بعض الاحيان يكون غير مستقر حتى عندما يبحث الافراد عن مصالحهم الخاصة، حيث تؤدي مشاكل المعلومات والتكاليف المتغيرة الى تحرك الاسعار ببطء والتي بدورها تؤدي الى التذبذبات الاقتصادية في الانتاج والتشغيل⁽¹⁾؛ وقد بُنيت أفكار هذه المدرسة على فرضية التوقعات العقلانية الرشيدة (التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد) لكن هذه المدرسة عارضت وتحدت الفكرة القائلة ان الاسواق تتوازن باستمرار بل انهم أكدوا ان الانتاج دون مستوى التشغيل الكامل، والبطالة طويلة الأمد متأصلة في النظام الرأسمالي، وان عمل السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وأثرها قد يقوى عندما تكون السياسات قابلة للتنبؤ بشكل كامل⁽²⁾.

7- المدرسة الهيكلية:-

تكمن الجذور الفكرية للنظرية الهيكلية في تفسير التضخم في كتابات عدد من الاقتصاديين مثل تشارلز سولتز في دراسة له حول " تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم في الولايات المتحدة" والتي نشرت في 1959، ووفقاً لسولتز فان تحليل التضخم ينتج عادة عن وجود خلل هيكلية ناشئ بشكل اساسي عن تغير بنين الطلب مع عدم امكانية مجاراة بنين العرض للتغير الذي حدث في بنين الطلب⁽³⁾، حيث ركزت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة عرض بعض منتجات القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي. اذ ان القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة تؤدي الى زيادة في الطلب عليها الى زيادة مستوى الاسعار بسبب عدم قدرة هذه القطاعات على زيادة الانتاج ومواكبة الزيادة في الطلب في المدى القصير⁽⁴⁾.

(1) تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص28.

(2) مدحت صالح الفريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مصدر سابق، ص274- 278.

(3) الاء نوري حسين، تقييم سياسة استهداف التضخم في اسواق متقدمة وناشئة مختارة مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2011، ص14.

(4) سلام عبد الكريم مهدي سميح، التوازن الاقتصادي العام، مصدر سابق، ص235.

8- المدرسة المؤسسية:-

تعد هذه المدرسة إحدى أهم روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر، وانتقدت المدارس الوضعية الأخرى مع تقديم حلول ومقترحات اصلاحية، مع اعطاء الدولة والشركات الكبرى والنقابات العمالية أهمية خاصة ومحورية في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة⁽¹⁾، وتستند هذه المدرسة في تحليلها لمشكلة التضخم التي تنص على ان كلا من قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية مسؤولتان عن أحداث التضخم، والرابح هو المؤسسات الاحتكارية عندما تبدأ الدورة التضخمية بين الأجور والاسعار ويمكن للدولة معالجة التضخم عن طريق تطبيق نظام رقابي مناسب على الأجور والاسعار والاختصاص بالتخطيط، فالتضخم لديهم ناجم عن طبيعة رد فعل النقابات للدفاع عن مصالح العمال وبذلك فان المؤسسيين يعززون ارتفاع الاسعار الى صراع المؤسسات وليس الى زيادة كمية النقود⁽²⁾.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:-

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف، من أهمها سرعة النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل واستقرار القوة الشرائية للعملة. كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية الى تحقيق العمالة الكاملة وتفاذي اوضاع التضخم والكساد، وتوازن ميزان المدفوعات، أي بمعنى ان الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات⁽³⁾. ويمكن تلخيص ذلك:

1- مفهوم النمو الاقتصادي:- (Economic growth)

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه (الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد)⁽⁴⁾. ويحدث عندما يكتسب بلد ما موارد جديدة أو يقوم بإنتاج المزيد من الناتج بنفس المقدار من الموارد المتاحة. وقد تعني موارد جديدة، قوة عاملة أكبر أو زيادة خزين رأس المال⁽⁵⁾. كما يعبر النمو الاقتصادي ايضاً عن الزيادات المستمرة في حصة الفرد من الدخل القومي، فعندما تحصل هذه الزيادة بعد ان

(1) سلام عبد الكريم مهدي سميسم، التوازن الاقتصادي، العلم، مصدر سابق، ص235.
 (2) الاء نوري حسين، تقييم سياسة استهداف التضخم في اسواق متقدمة وناشئة مختارة مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص15.
 (3) ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص373.

(4) ابراهيم متولي حسن المغربي، المصدر نفسه، ص373.

(5) Karl E. Case & Ray C. Fair: Principles Of Macroeconomics, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 07458, United States Of America, 2007, p35.

يتعافى الاقتصاد من الكساد فإنها تعد دورية وليست مستمرة، ويجب ان تكون هذه الزيادة اسرع من معدل الزيادة في عدد السكان حتى تعكس حقيقة النمو⁽¹⁾.

ومن التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نلاحظ ان النمو هو عملية تغيير في المقادير الاقتصادية وعلى مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، وعليه فان النمو الاقتصادي يتصف بثلاث خصائص وهي⁽²⁾ :

أ- ان النمو الاقتصادي عملية تتصف بالاستمرارية على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً.

ب- ان النمو الاقتصادي يشمل تغييراً في المقادير التي تتصف بكونها مقادير اقتصادية.

ت- يتصف النمو الاقتصادي بكونه ديناميكياً في طبيعته، لأنه يحدث خلال الزمن.

اما على صعيد محددات النمو الاقتصادي

ويقصد بها العوامل التي تؤثر فيه ودرجة تأثير كل عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي.⁽³⁾

لقد وجد الاقتصاديون الذين درسوا النمو، أن محرك التقدم الاقتصادي يجب ان يستند على اربعة مصادر رئيسة بغض النظر عما اذا كانت الدولة المعنية غنية أم فقيرة، وهذه المصادر الأربعة هي:⁽⁴⁾

أ- الموارد البشرية (عرض العمل والتعليم والتدريب والمهارات والحوافز).

ب- الموارد الطبيعية (الارض والمعادن والوقود وجودة البيئة).

ت- رأس المال (المصانع والطرق والآلات والملكية الفكرية).

ث- التغيير والابتكارات التكنولوجية (العلوم والهندسة والإدارة وتنظيم المشاريع).

ومن الضروري الإشارة الى ان النمو الاقتصادي لا يتحقق الا في اطار تحمل بعض الاعباء والتضحيات أهمها⁽⁵⁾:

أ- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة الى زيادة انتاج السلع الرأسمالية

وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها، بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التعليم

والتدريب، وهذا يعني التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل

زيادة الانتاج في المستقبل.

(1) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة، مصدر سابق، ص455.

(2) سامويلسن، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص 587.

(3) محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، ط5، صنعاء، 2013، ص298.

(4) Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus: Macroeconomics, Op.Cit, p219.

(5) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص398.

ب- كلما زاد النمو الاقتصادي زاد التقدم المادي وزادت سيطرته على الجوانب الاخلاقية في المجتمع. أدى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى في الدول النامية الى زيادة التلوث البيئي، والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

2- ميزان المدفوعات (Balance of Payments) :-

ويعرف ميزان المدفوعات لأي بلد بأنه (هو ملخص لجميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة)⁽¹⁾، كما يعرف بأنه (سجل حسابي يبين ما للدولة من حقوق وما عليها من ديون والتزامات تجاه العالم الخارجي والناشئة عن كل معاملات هذه الدولة مع الخارج وخلال سنة واحدة عادة)⁽²⁾.
ويقوم ميزان المدفوعات على نظام القيد المزدوج، فكل عملية اقتصادية تتم مع العالم الخارجي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ويشتمل ميزان المدفوعات على⁽³⁾:

أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي.
ب- التغيرات في الملكية من الذهب وحقوق السحب الخاصة، ومستحقات ذلك الاقتصاد على العالم الخارجي والتزاماته المترتبة عليه.
ت- التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة المطلوبة بالمعنى المحاسبي لموازنة أية قيود متعلقة بما سبق ذكره من معاملات والتغيرات التي لم يجد لها قيوداً مقابلاً.
وهناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى الاختلال في ميزان المدفوعات يمكن توضيحها وكما يلي:

أ- **الاختلال الهيكلي**:- وهو من أهم وأخطر اسباب اختلال ميزان المدفوعات، حيث انه مرتبط بطبيعة هيكل الانتاج والتشغيل والدخل للاقتصاد القومي، وان هذا النوع من الاختلال يبقى قائماً الى ان يحصل التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي حتى يتحقق التوازن بين المدفوعات والمقبوضات؛ ويسمى هذا النوع من الاختلال احياناً بالاختلال المزمّن، وان هذا الاختلال يحدث في اغلب الاحيان في البلدان النامية بسبب ضعف هيكل الانتاج فيها واعتماد برامج التنمية الاقتصادية على

(1) رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص313.

(2) موفق علي خليل واخرون، مبادئ الاقتصاد، مطبعة التقي، بغداد، 2001، ص249.

(3) رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، مصدر سابق، ص311.

مستويات ضعيفة من الاستثمارات والمدخرات مما يحدث اختلالاً زمنياً⁽¹⁾. كما ان التخصص وتقسيم العمل يسهمان في استمرار هذا الاختلال؛ اذ ان اغلب صادرات هذه البلدان تركز على المواد الاولية مقابل استيرادها السلع الصناعية من الدول المتقدمة، بالإضافة الى ان مرونة الطلب الداخلية على صادرات هذه البلدان أقل من الواحد⁽²⁾، مما يجعلها غير مستجيبة للزيادة في الدخل التي تحصل في البلدان المتقدمة.

ب- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:- من المعروف ان هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف المحدد في البلد وحالة ميزان المدفوعات، فعندما يكون سعر الصرف للعملة المحلية مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية، ومن ثم تقويض الصادرات المنظورة وغير المنظورة وذلك لأن الاسعار المحلية تكون مرتفعة من وجهة نظر الخارج، وبالتالي سينخفض الطلب الخارجي على السلع المحلية والخدمات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ولكن اذا كان سعر صرف العملة المحلية مقيم بأقل من قيمته الحقيقية فذلك يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، أي ان السعر في الداخل يكون منخفض من وجهة نظر الخارج، ونتيجة لذلك يزداد الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية ومن ثم يتحقق فائض في ميزان المدفوعات⁽³⁾.

ت- الاسباب الدورية:- والتي تتمثل بالدورات التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في البلد وتسمى بالدورات الاقتصادية، وما لها من تأثيرات مباشرة على ميزان المدفوعات.

ث- الظروف الطارئة:- وتتمثل هذه الظاهرة في الكوارث الطبيعية، والاضطرابات، والاحداث السياسية التي يتعرض لها البلد، وان هذه الظروف يكون لها تأثير سلبي مباشر على الصادرات، مما يؤدي اختلال ميزان المدفوعات⁽⁴⁾.

3- التضخم الاقتصادي: (inflation)

يعد التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لأنه مؤشر على مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد، اضافة الى ذلك دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويمكن تعريف التضخم بأنه، الارتفاع المستمر والملموس في المستوى

(1) رانيا محمود عبد العزيز احمد عمارة، تحرير التجارة الدولية واثر انضمام مصر لاتفاقية الجات في مجال الخدمات على ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص389.

(2) كريمة كريم وجودة عبد الخالق، اساسيات التنمية الاقتصادية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص54.

(3) همام الشماع وعمرو هشام العمري، تعدد اسعار الصرف واثره على ميزان المدفوعات، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص19-24.

(4) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر، بيروت، 2006، ص96.

العام للأسعار في دولة ما⁽¹⁾. كما يعرف على انه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم اكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب⁽²⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة فإنه يمكن ان نقول بان التضخم يعبر عن الزيادة المستمرة في كمية النقود المتداولة الى درجة حدوث انخفاض في قيمتها، وهذا ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الاسعار المحلية مع استقرار مستويات الدخل؛ بحيث يؤدي التضخم الى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. وفيما يتعلق بقياس التضخم الاقتصادي ان ظاهرة قياس التضخم حديثة العهد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وكان أول من تحدث عنها اللورد كينز وذلك عند تمويل الجيوش اثناء الحرب، حيث بحث في الفجوة التضخمية وبدأت الدراسات بعد هذا التاريخ الى ان علماء الاحصاء والاقتصاد طوروا العديد من القوانين لحساب الفجوة التضخمية وحساب التضخم بأشكال عديدة منها⁽³⁾:-

أ- الارقام القياسية:

وتستخدم لقياس القوة الشرائية للأفراد، والمشاريع، والتعرف على تطور النقود والاسعار لساعة معينة خلال مدة زمنية معينة. وتستند هذه الارقام على المقارنة بين سنتين أحدهما هو سنة الاساس التي يتم اعتبارها ثابتة وتنسب اليها تقلبات الاسعار؛ وسنة المقارنة التي يتم فيها التعرف على مقدار التضخم. وهناك عدة ارقام قياسية منها :

أ-1 **الارقام القياسية لأسعار التجزئة**:- يؤخذ في حساب هذا الرقم القياسي أهم السلع والخدمات التي تدخل ضمن ميزانية الأسرة، أي تلك السلع والخدمات النهائية التي ينفق عليها معظم افراد المجتمع دخولهم. ومن ثم يتم استخدام هذا المؤشر لقياس التغيرات في تكاليف معيشة افراد المجتمع⁽⁴⁾.

أ-2 **الارقام القياسية لأسعار الجملة**:- ان هذا الرقم القياسي يعكس التغير في المستوى العام للأسعار في اسواق الجملة، ويعاب عليه وجود فترة زمنية بين وصول السلع الى اماكن بيعها وانتقالها من اسواق الجملة⁽⁵⁾.

(1) خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص249.

(2) هيكل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص277.

(3) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت-2012، ص303.

(4) عبدالله طاهر، موفق علي خليل، مبادئ الاقتصاد، مطبعة التقي، بغداد، 2001، ص131.

(5) متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان-الاردن، ط1، 2010، ص222.

أ-3 فائض المعروض النقدي:- وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي، وهي عبارة عن الفرق بين التغير في العرض النقدي والتغير في الطلب على النقود خلال مدة زمنية معينة.

وان تحديد الحجم الامثل للنقود في الاقتصاد يعد خطوة اساسية ليس فقط للقضاء على التضخم فحسب بل للتوجه نحو تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، فالبنك المركزي هو من اجرى هذه الدراسة بهدف تقييد الاصدار والتوسع ليتناسب مع حجم الناتج في الاقتصاد⁽¹⁾.

أ-4 الفجوة التضخمية:-

كان كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب"، وحسب تحليله فان الفجوة التضخمية هي مقدار فائض الطلب الكلي⁽²⁾ وهي الحالة التي يكون فيها الطلب التجميعي "الانفاق الكلي" أعلى من العرض التجميعي عند مستوى التوظيف الكامل. وان للتضخم آثاراً تختلف في شدتها وفقاً لنوع التضخم سواء كان التضخم زاحفاً يمثل ادنى مستويات التضخم أو التضخم مكبوتاً⁽³⁾، لذلك فان الآثار الاقتصادية للتضخم والتي يمكن عدها ضريبة التضخم هي:⁽⁴⁾

- أ- ضعف القوة الشرائية للنقود مما يقلل من رغبة افراد المجتمع في الادخار.
- ب- يشجع التضخم الاستهلاك على حساب الادخار اذ يفقد المستهلك الثقة بالعملة.
- ت- دفع رؤوس الاموال للهجرة الى الخارج.
- ث- ظهور المضاربات في السوق السوداء.
- ج- ان التضخم يحدث اجواء تشاؤمية تجعل من رجال الاعمال والمؤسسات الائتمانية يبتعدون عن مشاريع انتاجية وقروض طويلة الأجل في المستقبل.
- ح- يقوم اصحاب المدخرات النقدية بتحويل مدخراتهم النقدية الى اشكال عينية مثل الاراضي والعقارات والاسهم وذلك للحفاظ على قيمتها أو تحويلها الى عملة اجنبية.
- خ- تزايد طلب النقابات العمالية على رفع الأجور وعدم استجابة رجال الاعمال والمؤسسات الانتاجية لهم وذلك بسبب الاضرابات وتعطيل الانتاج.
- د- اعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المرتفعة كفوائض العمليات (ارباح وفوائد وايجارات) على حساب ذوي الدخل الثابتة.

(1) علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص307-308.

(2) المصدر نفسه، ص304.

(3) سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص620.

(4) انظر في ذلك:

- عوض الدليمي: مصدر سابق، ص675-678.

- سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، مصدر سابق، ص628.

- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص200-203.

4- البطالة (unemployment)

ومن هذه الفقرة سيتم التطرق الى مفهوم البطالة وانواعها واسبابها وعلى النحو الآتي:

أ- مفهوم البطالة:

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي اخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، حيث انها استحوذت على اهتمام اصحاب القرارات السياسية. والبطالة هي ظاهرة اقتصادية يرجع ظهورها بشكل ملموس الى فترة ازدهار الصناعة حيث لم تكن معروفة في المجتمعات الريفية، اذ ان معدل البطالة يعتبر مؤشراً واضحاً للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما، ويمكن تعريفها بأنها "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون ان تجد عملاً"⁽¹⁾، وتعرف ايضاً بأنها "الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الاجور السائدة وحجم العمالة المستخدمة عند تلك المستويات خلال مدة زمنية معينة، اي ان حجم العمل يعكس حجم الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل"⁽²⁾.

وباعتبار ان البطالة ظاهرة تعاني منها دول عديدة، فان هناك من حاول علاجها فمثلاً تناولت النظرية الكلاسيكية ظاهرة البطالة من خلال تخفيض الاجور النقدية والذي بدوره سوف يؤدي الى تخفيض معدل الاجور الحقيقية وبالتالي انخفاض تكلفة الانتاج ويزداد الطلب على الانتاج، ومن ثم تعود حالة العمالة الى التوازن الاولي، بينما ترى النظرية الكينزية من الضروري المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة في معدلات الأجور تمثل الدخل الذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وهذا يؤدي الى زيادة التشغيل وانخفاض البطالة والأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة.

ويمكن القول ان السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة من خلال الطلب الفعال؛ فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي سوف تنخفض اسعار الفائدة فيقبل رجال الاعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل⁽³⁾.

(1) محمود حسين الوادي واخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص31.

(2) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد226، الكويت، اكتوبر1997.

(3) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص138.

ب-انواع البطالة:-

تصنف البطالة الى عدة أنواع وهي:

ب-1البطالة الهيكلية:-

وتسمى ايضاً بالبطالة الفنية⁽¹⁾، وتُعرف البطالة الهيكلية بأنها البطالة التي تنشأ بسبب الأختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع قوة العمل (العاملين والمتعطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليه⁽²⁾، ويشير هذا النوع الى العمال الذين تم تسريحهم من وظائفهم بسبب التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، ولا سيما التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا أو نتيجة لمستويات جديدة من المهارات اللازمة للقيام بالعملية الانتاجية. وبسبب هذه التطورات سوف يتغير نوع الطلب على العمالة من العمالة الغير مدربة أو الغير ماهرة الى عمالة مدربة وماهرة.

ب-2البطالة الاحتكاكية:-

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التغييرات الاقتصادية التي تحصل في المجتمع والتي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، مما يجعلهم عاطلين عن العمل، ويحدث هذا النوع من البطالة بسبب عدم توفر المعلومات الكافية عن فرص العمل المتاحة للباحثين عن العمل، فضلاً عن نقص المعلومات الكافية لدى اصحاب العمل⁽³⁾.

ويمكن ادخال هذا النوع من البطالة في تلك التي اشارت اليها الامم المتحدة وهي خاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح، وذلك يحدث في الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة اقتصادياً، ففي الاولى فان الطلب الكلي غير قادر على مواكبة المعروض من العمالة وينشأ بسبب عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات فيتم معالجة ذلك بزيادة الانتاج، ولكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع الى نقص رأس المال أو الارض والتي يمكن لرأس المال ان يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل⁽⁴⁾.

ب-3 البطالة الدورية:

وهي البطالة التي ترتبط بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد، ويتم تفسير اسبابها استناداً الى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يؤدي الى ضعف استخدام الطاقة الانتاجية ومن ثم الى انخفاض درجة الاستخدام وزيادة البطالة⁽⁵⁾.

(1) خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص20.
 (2) ايهاب مقابلة واخرون، الاقتصاد والتمويل، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2013، ص166.
 (3) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص154.
 (4) خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، مصدر سابق، ص19.
 (5) وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص85-86.

ان تأثير هذا النوع من البطالة لم يعد يقتصر على الدول المتقدمة حيث ان تأثيره اتسع ليشمل الدول النامية أيضاً ونظراً لأرتفاع درجة الترابط والاعتماد بين اقتصاد هذه البلدان مع اقتصاد الدول المتقدمة، فالدول النامية هي في الغالب دول مصدرة للمواد الاولية التي تعتمد عليها الدول الصناعية في أغلب نشاطاتها، وهذا يعني ان الركود الذي تعاني منه الصناعة في الدول المتقدمة سيؤدي الى انخفاض الطلب على المواد الاولية متسبباً في ذلك الى انخفاض ايرادات الدول النامية، والى تأثر النشاط الاقتصادي فيها والذي ينعكس على حجم القوة العاملة فيها (1)

ب-4 البطالة المقنعة:

وتسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي بطالة العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر، ويظهر هذا النوع من البطالة في مجال الزراعة التقليدية أو الوظائف الحكومية اذ يكون عدد العمال الذين يشتغلون في وحدات الانتاج أكبر مما يجب.

ب-5 البطالة الموسمية:

ينتج هذا النوع من البطالة عن التباين في الانماط المتاحة؛ فعادة ما تزداد البطالة نسبياً في فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف، كما تتأثر بصورة خاصة في مجال الزراعة اذ تكون الاعمال الزراعية مرتبطة بمواسم معينة(2).

ب-6 البطالة الاختيارية:

وهي الحالة التي يرغب بها الافراد ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث عن فرصة عمل افضل ذات دخل اعلى، أو لبحثه عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع القدرات والطموحات(3).

ب-7 البطالة الاجبارية:

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير ارادته أو اختيار، وتحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد القسري من العمل رغم ان العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.

وقد تحدث البطالة الاجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، على الرغم من بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الاجر السائد(4).

(1) حنان عبد الخضر هاشم واخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد3، العدد16، جامعة الكوفة، 2010، ص59-60.

(2) حسام علي داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2011، ص184.

(3) بسام الحجاز، عبدالله رزاق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص328.

(4) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مصدر سابق، ص30.

ج-أسباب البطالة:-

تعد البطالة من أهم العوامل التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، وتعود معدلات البطالة المرتفعة الى اسباب منها اقتصادية، واجتماعية واخرى سياسية، وغالباً ما يكون انتشار ظاهرة البطالة لأسباب منها داخلية وأخرى خارجية في كثير من الاحيان. وتختلف اسباب البطالة من بلد لآخر وذلك وفقاً للهيكل الاقتصادي والتركييب السكاني لكل بلد، وقد تختلف اسبابها في بعض الاحيان من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد⁽¹⁾.

وفيما يلي الاسباب العامة للبطالة⁽²⁾:

ج-1 التقلبات الموسمية:-

تخضع الاعمال الى تقلبات موسمية تحدث فيها، فتترك اثراً باتجاه الركود في مواسم معينة من السنة، وباتجاه الراج في فصول أخرى. ومن هذا قد تبين ان التقلبات الموسمية من حيث مداها وآثرها وانتظامها تؤثر في حركة البطالة.

ج-2 الدورات الاقتصادية:-

ان اضطراب التوازن العام ينجم عنه تغير في حركة الاستثمار، حيث يزداد الطلب على القوى العاملة في اوقات الراج الاقتصادي، على العكس من حالة الكساد التي يكون من نتائجها تسريح عدد كبير من القوى العاملة وبالتالي تفشي ظاهرة البطالة بينهم.

ج-3 العامل الشخصي ودوره في أحداث البطالة:-

يقصد بالعامل الشخصي هنا مدى استعداد الشخص لمزاولة عمل ما. ولا يظهر تأثير العامل الشخصي الا في فترات الكساد الاستثنائي، والتي يكون من نتائجها الاستغناء عن عدد معين من القوى العاملة الأقل فائدة. وتختلف عملية الاستغناء بحسب نوع وطبيعة المهن احياناً تقتضي الضرورة القصوى الاحتفاظ بالقليل من القوى العاملة من الذين اظهروا كفاءة عالية في العمل، لكن اذا كان الكساد أقل حدة فلا يسرح من القوى العاملة الا الذين تكون كفاءتهم دون المتوسط.

ج-4 تدهور الكفاية الصناعية للقوى العاملة:-

ان هذا السبب يعمل على زيادة عدد العاطلين عن العمل بين العمال، وهو استعمال المبتكرات والمستحدثات العلمية على نطاق واسع، حيث ان هذه التغيرات الفنية الدائمة والطارئة تؤدي الى ان يفقد بعض العاملين اعمالهم.

(1) ايهاب مقابلة واخرون، الاقتصاد والتمويل، مصدر سابق، ص165.

(2) حنان عبد الخضر هاشم واخرون، مصدر سابق، ص64-65.

5- سعر الصرف (exchange rate)

وفيه نتناول مفهوم وأهمية سعر الصرف والعوامل المحددة له وأنظمة سعر الصرف وعلى النحو التالي:

أ- مفهوم وأهمية سعر الصرف:-

أ- مفهوم سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف انه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الأجنبية⁽¹⁾، اوانه سعر عملة دولة معينة مقومة بعملة دولة أخرى، أو نسبة المبادلة بين عملتين⁽²⁾.

أ- أهمية سعر الصرف:

ان لسعر الصرف دور مهم واساسي في تحديد طبيعة النشاطات الاقتصادية سواء كان في الداخل اوفي الخارج. ففي الداخل، من الممكن استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة النقدية في البلد من أجل تقليل معدلات التضخم بالشكل الذي يتلائم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية. أما في الخارج فإن أهمية سعر الصرف تكمن في كونه يمثل تكاليف الإنتاج والاسعار سواء كان في الداخل أو في الخارج، وبالتالي يمكن استخدامه كمؤشر لقدرة البلد التنافسية ومن ثم تأثير ذلك في ميزان المدفوعات، إذ ان في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية فهذا يدل على ارتفاع قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً، وهذا يؤثر سلباً في الصادرات. اما في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية، فان الوضع يكون عكس ذلك تماماً⁽³⁾.

وبالتالي فان لسعر السعر اهمية اقتصادية كبيرة سواء داخلياً معبراً عن استقرار مستوى الاسعار من خلال استخدام سعر الصرف كمرتكز اسمي لمواجهة التضخم، خاصة في حالة اعتماد البلد على الاستيرادات لتلبية حاجاته الاساسية، أو خارجياً وذلك من خلال تأثير تغيرات سعر الصرف في القدرة التنافسية للبلد ومن ثم ميزان المدفوعات.

أ-3 العوامل المحددة لسعر الصرف:-

يتم تحديد سعر الصرف شأنه شأن اي سلعة وذلك من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، وهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحدد عرض وطلب العملة الاجنبية يمكن توضيحها كما يلي:

(1) امين رشيد كونة، الاقتصاد الدولي، ط2، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1987، ص203.
 (2) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص44.
 (3) لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص121-122.

أ-3-1 ميزان المدفوعات:

يمكن توضيح تأثير ميزان المدفوعات في سعر الصرف وذلك من خلال البنود الرئيسة لهذا الميزان:

أ- 1-1-3 الحساب الجاري:-

ان زيادة الاستيرادات من الخارج أو مدفوعات دخل الاستثمار الأجنبي الداخلي الى الخارج، ومدفوعات التحويلات الى الخارج، يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وزيادة المعروض من العملة المحلية من أجل الحصول على العملات الاجنبية ومن ثم ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية. اما في حالة زيادة الصادرات والدخول المتأتية من الاستثمارات الوطنية في الخارج والتحويلات من الخارج الى الداخل فإنه يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وزيادة عرض العملة الاجنبية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف المحلي⁽¹⁾.

أ-3-1-2 حساب رأس المال طويل الأجل:-

ان زيادة الاستثمارات الوطنية في الخارج تؤدي الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ومن ثم ارتفاع سعرها وانخفاض سعر الصرف المحلي، في حين زيادة الاستثمارات الأجنبية في الداخل يعني ذلك زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع سعر الصرف المحلي⁽²⁾.

1-3-2 التضخم:-

ان ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المحلية، يعني ذلك ان اسعار الصادرات تكون أعلى من اسعار الاستيرادات، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الاستيرادات وتراجع الصادرات، وهذا يعني زيادة الطلب على الصرف الأجنبي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الاجنبي. اما في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار فان الأمر سوف يكون على العكس أي زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع سعرها.

1-3-3 سعر الفائدة:-

ان رؤوس الاموال المعدة للإقراض يتجاوب بشكل كبير مع التغيرات في اسعار الفائدة الحقيقية على المستوى الدولي في حالة الحرية التامة لحركة رؤوس الاموال دولياً، فعندما ترتفع اسعار الفائدة الحقيقية في الخارج، سيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ومن ثم ارتفاع

(1) Dennis R.Appleyard And Others: International Economics, Seventh Edition, Mcgraw-Hill Irwin, Americas, New York, Ny, 10020.2010, p478.

(2) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص69.

سعرها. اما في حالة ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية محلياً فان ذلك سوف يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الى الداخل اي زيادة الطلب على العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف المحلي

1-3-3-1 نظم سعر الصرف:-

يعرف نظام سعر الصرف بشكل عام بانه (جميع القواعد والاجراءات التي تحدد تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الاجنبي من اجل التأثير في عمل سعر الصرف)⁽¹⁾. وتقسم هذه النظم الى :

1-2-3-1 نظام سعر الصرف الثابت:-

حسب هذا النظام تحدد السلطة النقدية سعر صرف معين لعملتها، وتعد قاعدة الذهب (المسكوكات او السبائك الذهبية) وقاعدة الصرف بالذهب هما أهم قاعدتين نقديتين اعتمدتا على سعر الصرف الثابت⁽²⁾.

ان العمل حسب هذا النظام لا يعني ان سعر الصرف ثابت بشكل مطلق بل هناك مدى يتحرك ضمنه من خلال دخول وخروج الذهب (هذا في ظل قاعدة الذهب)، او مدى التغيير الذي يسمح به صندوق النقد الدولي (وفقاً لقاعدة بريتون وودز)، أو الحدود التي تسمح بها السلطات النقدية لسعر الصرف بالتحرك ضمن مداها (في ظل قاعدة النقود الورقية)⁽³⁾.

وبحسب هذا النظام عادة ما يفضل الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي، وذلك من خلال تقلبات الاسعار والدخول نتيجة لخروج أو دخول الذهب، أي ان هذا النظام ييسر اتجاه النشاط الاقتصادي الداخلي (انكماشاً وتوسعا) استناداً الى حالة ميزان المدفوعات⁽⁴⁾.

1-2-3-2 نظام سعر الصرف المرن:-

يتم تحديد سعر الصرف وفق هذا النظام طبقاً لقوى العرض والطلب عليه، وفي هذه الحالة لا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف ولا تتخذ اي اجراءات أو تدابير من أجل دعم سعر الصرف⁽⁵⁾. ويتركز عمل سعر الصرف المرن بالسماح للسياسة النقدية في الحفاظ على العمالة الكاملة وتخفيض التضخم المحلي وذلك من أجل تحقيق التوازن الداخلي، على عكس نظام سعر

(1) لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مصدر سابق، ص134.

(2) محمد دويدار واسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص158.

(3) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مصدر سابق، ص85.

(4) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص49.

(5) بول سامويلسون وويليام نورد هاوس، الاقتصاد، مصدر سابق، ص651.

الصرف الثابت الذي يركز على التوازن الخارجي⁽¹⁾، ان آلية عمل نظام سعر الصرف المرن مثلها مثل آلية عمل السوق الحرة، أي ان سعر الصرف هنا يتم تحديده من خلال آلية السوق فضلاً عن الهدف الرئيسي لهذا النظام هو تحقيق الاستقرار أو التوازن الداخلي.

1-3-2-2 نظام سعر الصرف المدار:-

يتصف هذا النظام بكونه يمثل حالة وسطية بين آلية عمل نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن، وحسب هذا النظام يتحدد سعر صرف العملات وفقاً لآلية السوق ويمكن للحكومات ان تؤثر في هذا السعر من خلال بيع وشراء العملات لتغيير عرضها وذلك من أجل التأثير في سعر الصرف وفق متطلبات السياسة التي تطمح الى تحقيق الأهداف المرسومة لها، وبناءً على ذلك، فان عمل هذا النظام يبدو انه مزيج بين كل من نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن⁽²⁾.

J. Bradford DeLong & Martha L. Olney: Macroeconomics, Second Edition, Mc Graw-Hill Irwin, (1) Americas New York, NY, 10020, 2006, 451.

(2) بول سامويلسون وويليام نورد هاوس، الاقتصاد، مصدر سابق، ص507-508.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإصلاح المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي

من المتعارف عليه اقتصادياً ان هناك علاقة ايجابية بين تطور وكفاءة النظام المصرفي والاستقرار الاقتصادي، حيث ان النظام المصرفي المتطور والمستقر هو الاساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال توجيه المدخرات من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز لتمويل مشاريع استثمارية منتجة من أجل خلق فرص عمل وزيادة الطاقة الانتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لذلك، فان وجود نظام مصرفي جيد الاداء هو شرط اساسي للوصول الى الاستقرار الاقتصادي الكلي لأنه يشكل المنصة التمويلية الرئيسة للأنشطة الاستثمارية⁽¹⁾.

إي انه كلما كان النظام المصرفي اكثر كفاءة، زادت امكانية توجيه الموارد النادرة للبلد الى الاستخدام الأكثر انتاجية لها، وعند حدوث ذلك يمكن أن يصل الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تحريك الاقتصاد نحو التخصيص الامثل لموارد القطاعين الحقيقي والمالي⁽²⁾.

وتعد المؤسسات المصرفية بأنواعها (البنوك المركزية، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، البنوك الاسلامية، بنوك التوفير، البنوك الشاملة)، من أهم المؤسسات التي تلعب دوراً رئيساً في تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويلعب النظام المصرفي دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عدة مجالات أهمها:

أولاً: دور الإصلاح المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي :-

بعد ان أصبح النظام المصرفي المتطور ركيزة اساسية للنمو الاقتصادي، تنبع أهمية هذا النظام من الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد، مثل: تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع، ومنح القروض، ومراقبة مدراء الاعمال (اصحاب المشاريع الذين يقترضون من المصارف)، وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية. ويعتبر تكوين رأس المال شرطاً اساسياً للنمو الاقتصادي، لذلك فانه في الانظمة المالية غير المتطورة للدول النامية، يعتبر تكوين رأس المال صعب التحقيق في فترة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن الماضي، معظم حكومات دول العالم مارست دوراً واضحاً فالتدخل في انظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل المتزايد في الاعمال المصرفية، مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة،

(1) Elena NAUMOVSKA& Kiril JOVANOVSKI, THE INFLUENCE OF THE BANING SECTOR FUNCTION ON ECONOMIC ACTIVITY IN MACEDONIA, Scientific Annals of the "Alexandru Ioan Cuza" University of Iasi Economic Sciences 62(2), 2015,p209.

(2) Hshin- Yu Liang, Alan Reichert, THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT, Banks And Bank Systems/ Volume1, Issue 2, 2006, p20.

وتوجيه الائتمان وغيرها. هذه السياسات سميت بسياسات الكبح المالي، الهدف الاساسي لهذا التدخل في الاعمال المصرفية من قبل الحكومة هو جعل النظام المالي والمصرفي ان يقوم بدوراً فعالاً في تمويل وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

وقد انتقدت هذه السياسات (الكبح المالي) من قبل العديد من الاقتصاديين مثل (Shaw, 1973) و (McKinnon, 1973)، والذين اعتبروا ان سياسات الكبح المالي والتدخل الحكومي في الاعمال المصرفية يؤدي الى ضعف النظام المصرفي والى تقليل الادخار والاستثمار وبالتالي تدهور النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإن بعض الاقتصاديين لديهم آراء متشككة من عدم اللايقين حول الدور الحاسم الذي يلعبه النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي، اذا يجادل روبنسون (1952) بأن التمويل المصرفي لا يمارس أي تأثير سببي على النمو وبدل من ذلك فإن تطوير النظام المصرفي يتبع النمو الاقتصادي نتيجة لأرتفاع الطلب على الخدمات المالية، وعندما ينمو الاقتصاد يظهر المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات المالية في السوق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية⁽²⁾.

على العكس من ذلك يجادل (Fitim & Artur, 2021) ان النظام المصرفي يعزز النمو الاقتصادي لان المدخرات تحفز الاستثمار والانتاج والعمالة ومن ثم توليد نمواً اقتصادياً مستداماً أكبر، وقد تساعد القروض والتسهيلات المصرفية على تعزيز الاقتصاد من خلال تأثيرها المباشر على الاستثمار، ويؤكد ان البلدان التي لديها معدل ادخار محلي مرتفع لا تعتمد على الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ثم تقل المخاطر الناتجة عن تقلب الاستثمار الاجنبي بشكل كبير⁽³⁾.

ويرى (Mohammed, 2017) إن القطاع المصرفي هو أحد ركائز بناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد والائتمان المصرفي، وهو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي والمصدر الداخلي الرئيسي لتمويل الاقتصاد الفلسطيني، ويرى أن خفض تكلفة الدين يساهم في توفير المزيد من التمويل المحلي، وتحسين سياستهم الائتمانية، حيث يهدف إلى تعزيزها. قدرات جمع الأموال والاستثمارات المحلية، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 64، 2011، ص179 - 194.

(2) SY HO&NM Odhiambo, Banking Sector Development and Economic Growth in Hong Kong: An Empirical Investigation, South Africa, International Business & Economics Research Journal- May 2013 Volume 12, Number 5, p522.

(3) Developing country (the case of Kosovo), Ribaj and Mexhuani Journal of Innovation and Entrepreneurship (2021) 10: 1, <https://doi.org/10.1186/s13731-020-00140-6>, p1.

(4) Mohammed T. Abusharbeh: The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from the Palestinian Economy, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), Arab American University, 2017, p 2314.2017 V01: 6 Issue: 2

ثانياً: دور الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار:-

ان استقرار الاسعار يعني مواجهة التضخم وارتفاع الاسعار وكذلك مواجهة ومحاربة الركود الحاصل في المجتمع، والتضخم، وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهو ظاهرة خطيرة تؤثر على الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي وعدم الثقة والخوف من المستقبل إلى جانب الآثار الاجتماعية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي من التوزيع غير العادل للدخل والثروة⁽¹⁾.

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية هي اصدار النقود وكذلك الرقابة على المصارف التجارية، والتحكم بالمعروض النقدي من خلال الائتمان عن طريق قيامها بخلق نقود الودائع والتي تعتبر أهم انواع النقود في النظام المصرفي الحديث، و للبنك المركزي تأثيراً واضحاً على حجم الائتمان المصرفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الادوات الأساسية التي تؤثر في عرض النقد (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني) أما ان تكون هذه السياسية ائتمانية توسعية أو سياسية ائتمانية انكماشية⁽²⁾.

ان ادوات السياسة النقدية اشد تأثير من السياسة المالية في محاربة التضخم، لأن سحب السيولة عن طريق تدخل المصرف المركزي ستؤدي مباشرة الى تخفيض المعروض النقدي الذي بدوره سوف يؤدي الى رفع سعر الفائدة وتخفيض الطلب الاستثماري أو حتى الطلب الاستهلاكي، اذا كان يعتمد على القروض مما يخفض الاسعار تدريجياً ويتوقف التضخم.

ان فاعلية السياسة المالية في زيادة الانفاق العام قد لا تعطي الأثر المطلوب، ورغم زيادة حجم الانفاق سوف ينخفض الطلب الاستثماري والاستهلاكي وتظهر الضغوط الركودية ويتراجع معدل التضخم. ولكن خلال الفترة القصيرة من 6 اشهر حتى ثلاث سنوات يمكن ان يتراجع معدل التضخم واذا ما استمرت الدولة بنفس الاجراءات سوف يدخل الاقتصاد في مرحلة الركود الاقتصادي، لذلك يعتقد الاقتصاديون بان توقيت السياسة النقدية يجب ان يكون صحيحاً ومحدداً ولا يجوز اطلاق العنان للاتجاه الركودي اذا تراجع الاقتصاد عن معدلات التضخم وأخذ بالاستقرار فالسياسة النقدية هي التي تصنع الاستقرار من خلال:⁽³⁾

1- استقرار قيمة النقد ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار.

2- اختيار التوقيت الصحيح لتنفيذ اجراءات السياسة النقدية.

(1) نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، اكايمية طبية للنشر، 2000، ص86.

(2) Vouthy Khou & Oudom Cheng: Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Employment Policy Department employment Working Paper No. 1

(3) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص 441.

3- تحقيق التوازن في الطلب على الاستثمار عبر سياسة اسعار فائدة مدروسة بعناية أي تراعي المستثمر والمدخر وتحقيق النمو الاقتصادي.

4- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على موجبات استخدام أي اجراء، بحيث يخدم النمو الاقتصادي والاستقرار في مستوى الاسعار

سيؤثر حدوث التضخم على كافة المتغيرات الاقتصادية وكذلك يؤثر على الظروف الاجتماعية ويقسم المجتمع إلى طبقتين الفقراء والاعنياء وتزول الطبقة الوسطى، إذ يقوم التضخم بإعادة توزيع الدخل لصالح الاعنياء، ويزداد بالمقابل فقر الفقراء لانهم لا يحصلون الا على دخول محدودة، بينما اصحاب الاملاك والثروات تزداد قيمة ثرواتهم عندما ترتفع اسعارها. لقد اكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار، وفي حال التقلبات يجب معاملة الفقراء بأنصاف حتى لا يحصل الظلم الاجتماعي.

واستناداً إلى ذلك، فان السياسة النقدية هي اكثر السياسات ظلماً اجتماعياً اذ لم تنصف الفقراء بالإعانات أو تحريك الاجور أو تجبر السياسة المالية على القيام بمثل هذه الاجراءات لأنصاف الفقراء⁽¹⁾.

ثالثاً: دور الإصلاح المصرفي في توازن ميزان المدفوعات :-

يعني توازن ميزان المدفوعات الحالة التي تتعادل في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الداخل، مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الخارج، أي بمعنى تتعادل التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة⁽²⁾.

يلعب النظام المصرفي دوراً مهماً في تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال العمل على رفع سعر الفائدة بهدف جذب رؤوس الاموال الاجنبية للتحرك الى داخل البلد واتباع نظام صرف اجنبي الذي يعمل على تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري اذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته⁽³⁾.

ويكون هذا الميزان في صالح الدولة اذا كان ما يستلمه من العالم الخارجي أكثر مما يدفعه، مما يجعل الدولة تحافظ على ما هو موجود لديها من احتياطات من النقد الاجنبي، ويكون العكس

(1) علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص379.

(2) Graciela L. Kaminsky and Carmen M. Reinhart, The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance- of – Payment Problems, t: <https://www.researchgate.net/Publication/245580354>, Number544.1996, p4-5.

(3) هيل عمجي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص261.

إذا كان هذا الميزان في غير صالحها، إذ سيؤدي ذلك إلى السحب من الاحتياطيات النقدية والاجنبية أو الاقتراض من الخارج مما يترتب آثار سلبية على قيمة العملة الوطنية، والسلطة النقدية تتدخل هنا لتقلص حجم الانفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية في محاولة للحد من استيراداتها وتشجيعها على استعادة أموالها المودعة في الخارج⁽¹⁾.

ويبرز دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية لرفع سعر الفائدة أو تقليل الاحتياطيات النقدية لدى البنوك مما يقلل حجم الائتمان والطلب الكلي، وهو أمر يؤدي إلى انخفاض الأسعار في الداخل مما يدفع المنتجين إلى تصدير سلعهم إلى الخارج من جهة، وانخفاض إجمالي الطلب على السلع المستوردة كون أسعارها أعلى من أسعار السلع المحلية من جهة أخرى، والمحصلة النهائية هي زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات مما يخفض العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

رابعاً: دور الإصلاح المصرفي في معالجة البطالة:-

تعد البطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي حظيت بأهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، إذ إن معدل البطالة مؤشراً وضاحاً للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما، حيث تهدف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق أو بلوغ العمالة الكاملة، مع إعطاء أولوية لهذا الهدف في الدول التي تعاني من مستوى عمالة منخفض بشكل يولد الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤدي البطالة إلى تحرك الاقتصاد باتجاه نزولي يقود إلى الكساد، إذ بزيادة معدلات البطالة تنخفض الدخول النقدية مما يقلل من القوة الشرائية للأفراد بطريقة تجعلهم غير قادرين على شراء احتياجاتهم من السلع والخدمات، الأمر الذي يدفع بالطلب الكلي إلى الانخفاض مما يتسبب في خسائر كبيرة للمنتجين بسبب عدم قدرتهم على تصريف سلعهم، وهذا الأمر يدفعهم نحو تخفيض انتاجهم ويقدمون على استثمارات جديدة مما يؤدي إلى انخفاض في التوظيف والدخل والطلب الكلي واتجاه الاقتصاد نحو الكساد⁽³⁾.

ويأتي دور النظام المصرفي لتحقيق مستوى استخدام أمثل يتم من خلال استخدام السياسة النقدية وأدواتها للتأثير في أهدافها مما يجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من سلبيات⁽⁴⁾.

(1) عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 587.

(2) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم مصدر سابق، ص 141.

(3) سامي خليل، النظرية والسياسات النقدية والمالية، مصدر سابق، ص 647.

(4) عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 586.

فعندما يقرر البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة وزيادة العرض النقدي واحتياطات البنوك النقدية من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية، يصل الطلب على الائتمان الى مستوى يرفع من حجم الاستثمار وبالتالي يؤدي هذا الامر الى زيادة حجم الاستخدام حتى يتم الوصول الى حالة الاستخدام الكامل أو نقطة تقرب منها.

وتجدر الاشارة هنا الى ان السياسات الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كانت هذه السياسات نقدية أو غيرها من السياسات تتميز بقدرتها على تقليص جزء من التقلبات في النشاط الاقتصادي، وليس بالضرورة ان تزيل هذه التقلبات بشكل كامل بنسبة 100% وبالتالي فان هذا الأمر يجعل الاستقرار الاقتصادي يعني منع حدوث الانحرافات الكبيرة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل تطور اتجاهات مؤشرات الاصلاح المصرفي
والاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة المختارة

المبحث الأول: واقع الاصلاح المصرفي في الجزائر

واتجاهات تطوره

المبحث الثاني: واقع الاصلاح المصرفي في الاردن

واتجاهات تطوره

المبحث الثالث: واقع الاصلاح المصرفي في العراق

واتجاهات تطوره



تمهيد:

يهدف الفصل الثاني الى تسليط الضوء على نشأة واصلاح القطاع المصرفي وتحليل أهم مؤشراتته في الدول المختارة ومدى انعكاسها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة 2004 الى 2020 ذلك عن طريق مراجعة تحركات السلسلة الزمنية لمؤشرات الاصلاح المصرفي وتشمل حجم الودائع المصرفية، واجمالي الائتمان المصرفي، وعرض النقد الواسع ، ومؤشر العمق المالي واسعار الفائدة على الايداع طويل الأجل ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات من خلال تحليل التحركات المشتركة خلال مدة الدراسة من أجل تحليل ومعرفة كفاءة وتطور اداء الاصلاح المصرفي في البلدان المختارة عن طريق تحليل مؤشرات تطور الاصلاح المصرفي ومدى امكانيته في جذب المدخرات وقدرته على التوسع في منح الائتمان ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنمو والاستثمار وضبط مستويات الاستهلاك أي بمعنى يتم توجيه الائتمان المصرفي نحو اتجاهات استثمارية ومن ثم زيادة الانتاج ورفع حجم الادخار، وعليه تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تناول الاول منها تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، اما الثاني تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاردن، واخيراً المبحث الثالث اشتمل على تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق.

المبحث الاول: تحليل تطور اتجاهات الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر

يناقش هذا المبحث الإصلاح المصرفي في الجزائر من حيث النشأة والتطور وتحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في الجزائر وكذلك تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الآتي:-

أولاً: النشأة والتطور للبنك الجزائري

يرجع نشوء البنك المركزي في الجزائر الى عام 1963، اذ بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 نحو 20 مصرف، ففي الخمس سنوات الاولى للاستقلال كانت البنوك مهتمة بمصالح الاستعمار كما ان قروضها كانت محددة فقط بالقروض قصيرة الأجل وبتحويل الاموال، والذي أثر سلباً على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي دفع السلطات بضرورة التدخل السريع لإنقاذ الوضعية، فتمت اعادة النظام المصرفي والمالي من خلال عدة مراحل، ففي عام 1962 فقد تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة العامة الفرنسية، وفي 13 ديسمبر عام 1963 تم انشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم (62-144)⁽¹⁾. ويعتبر اول مؤسسة نقدية تأسست في الجزائر المستقلة، وبحسب قانون تأسيسه فان البنك المركزي هو بنك البنوك، وهذا ما يجعله مسؤولاً عن خصم سندات مكفولة من طرفها، ورغم ان النصوص قد وضحت هذه المسؤوليات الا ان الوقائع اثبتت عدم فعالية سلطة البنك المركزي التي تسمح له بتحقيق هذه المهام ميدانياً اذ ان كل من البنك المركزي والبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية.

وقد عانى الاقتصاد الجزائري من الازمات والصعوبات نتيجة اعتماده على منتج القطاع الواحد، حيث يتمثل بقطاع المحروقات (النفط)، خاصة وان الجزائر كانت تحتل المركز الاول في التجارة بأكثر من 90% من صادرات الجزائر لذا فان قطاع المحروقات يتأثر بالازمات الاقتصادية التي حدثت عام 1986 التي تتمثل بانخفاض اسعار النفط، وان هذا الانخفاض له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري ولم يتمكن الاقتصاد من التغلب على هذه الصعوبات فقد عمل على تقديم عدد من البرامج لتخطي هذه الازمات وقد كانت الحلول جزئية من أجل السيطرة على الوضع الاقتصادي المتدني في عموم الجزائر، لاسيما هذه الإصلاحات كانت عبارة عن برامج هدفها أحداث استقرار في النظام الاقتصادي الجزائري⁽²⁾.

كما عرف الاقتصاد الجزائري بانه اقتصاد ريعي، اذ تسهم الإيرادات النفطية بالجزء الاكبر من الإيرادات العامة، مما جعل أي هبوط في اسعار النفط له تأثيرات سلبية في الموازنة العامة والحياة

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص186-187.
(2) سولاف عبد الرحمن ناجي، وموفق هادي سالم، التطورات الاقتصادية في الجزائر (1994-2001)، مجلة ابحاث ديالى الانسانية، المجلد 2، العدد88، 2021، ص220.

الاقتصادية في الآجلين المتوسط والقصير، في حين ان العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر فهي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط الخام مع تراجع دور وأهمية القطاعات الأخرى، مما أدى إلى حدوث فجوات بين قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي انعكس تأثيره في اعتماد الجزائر على استيراد معظم السلع من الخارج وخاصة السلع الاستهلاكية، وبالتالي فإن تراجع أسعار النفط ينعكس تأثيره في تلبية أغلب هذه الحاجات عن طريق الاستيراد⁽¹⁾.

هيكل النظام المصرفي الجزائري:

بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر في نهاية شهر اذار/ مارس عام 2020 نحو (20) مصرفاً، شملت (6) مصارف حكومية و(14) مصرفاً خاصاً، وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محاية وعربية واجنبية، وقد بلغ عدد الفروع المحلية للمصارف الجزائرية (1328) فرعاً، ويعمل في القطاع المصرفي نحو (35000) موظف، وتنقسم المصارف في الجزائر إلى (17) مصرفاً تجارياً و(3) مصارف اسلامية، اما بالنسبة إلى التقسيم من حيث الملكية المحلية أو الاجنبية فيوجد (7) مصارف محلية و(13) مصرفاً اجنبياً، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر إذ تستحوذ على ما يقارب (80%) من موجودات القطاع المصرفي، و(85%) من القروض و(90%) من الودائع⁽²⁾.

ثانياً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في الجزائر

يقع النظام المصرفي تحت سيطرة القطاع العام فضلاً عن صغر حجم المصارف العاملة فيها، وقد ساهم التدخل الحكومي في توجيه أسعار الائتمان ومن ثم انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع وان هذا الانخفاض في معدلات الفائدة على الودائع أدى إلى انخفاض الحافز لدى المدخرين داخل البلد، وفيما يلي توضيح لبعض مؤشرات الإصلاح المصرفي في الجزائر.

1- تحليل مؤشر تطور حجم الودائع:-

تظهر البيانات الخاصة بحجم الودائع المصرفية الواردة في الجدول (1) انها ارتفعت بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة، حيث بلغت حوالي (5641500) مليون دينار جزائري عام 2004 ثم ارتفع إلى (4570200) مليون دينار جزائري عام 2011، ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية وارتفاع أسعار النفط، نتيجة الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق، وادخال التعديلات على قانون النقد والقرض الصادر في عام 1990 من خلال اصدار الامر في فبراير 2001 للفصل بين مجلس ادارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، أي منح البنك المركزي الجزائري

(1) سلام كاظم شاني الفتلاوي، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريفية (تجارب دول مختارة)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص97.

(2) اتحادات المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، تحديث مستمر، الدراسات والابحاث والتقارير، 2020، ص1.

الاستقلالية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، وتوفير أفضل الشروط لتنظيم سوق الصرف والاقتصاد ككل⁽¹⁾.

وعلى أثر ذلك واصل مؤشر حجم الودائع المصرفية ارتفاعاته ليصل الى (6477260) مليون دينار جزائري عام 2018 وهو يسجل اعلى مستوى يصل له خلال مدة الدراسة، ومن ثم انخفض ليصل الى (5240210) مليون دينار جزائري في عام 2020. وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لمؤشر اجمالي الودائع (-0.46) خلال المدة 2004-2020.

(1) صادق جميلة، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2016 في ظل الشراكة الأور، ومتوسطة وانهيار اسعار البترول، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص154.

جدول (1)

بعض مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدلات النمو في الجزائر للمدة (2004-2020) (مليون دينار جزائري)

السنة	اجمالي الودائع (1)	معدل نمو الودائع% (2)	اجمالي الائتمان المصرفي (3)	معدل نمو حجم الائتمان (4)	M2 عرض النقد الواسع (5)	معدل نمو M2 (6)	مؤشر العمق المالي (7)	معدل نمو مؤشر العمق المالي (8)	أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل% (9)
2004	5641500	-	1514400	-	3644293407790		59,25		3.65
2005	1500400	-73	846600	-44	4070442630561	11.69	53,82	5.28	1.94
2006	2086300	39	601400	-29	4870071993160	19.64	56,70	5.57	1.75
2007	2949100	41	102000	-83	5994607617030	23.09	64,00	6.30	1.75
2008	3425000	16	1011800	891	6955967773529	16.03	62,80	6.18	1.75
2009	3114800	-9	402400	-60	7292694702848	4.84	72,02	7.10	1.75
2010	3657800	17	124900	-69	8280740465950	13.54	68,07	6.70	1.75
2011	4570200	25	319900	156	9929187740063	19.20	68,35	6.73	1.75
2012	4729200	3	953500	198	11015134770498	10.93	68,35	6.65	1.75
2013	5045810	7	1920880	101	11941507586742	8.40	71,75	7.07	1.75
2014	5944100	18	4512241	134	13663911696251	14.42	79,44	7.84	1.75
2015	5153060	-13	7844781	73	13704511417483	0.29	82,00	8.10	1.75
2016	4909770	-5	1059210	-86	13816309327312	0.81	78,88	7.78	1.75
2017	5549160	13	1357190	28	14974234178039	8.38	80,53	7.95	1.75
2018	6477260	17	1630200	20	16636712469882	11.10	82,12	8.11	1.75
2019	5526310	-15	8665051	431	16510684196822	-0.75	80,53	7.95	1.75
2020	5240210	-5	1462801	-83	17740006563279	7.44	96,49	9.54	1.75
معدل النمو السنوي المركب%									
2020-2004	-0.46	-0.21	9.75	2.9	-4.4				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1: بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية، للسنوات 2008-2020

2: صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 1995-2019 متوفر على الرابط،

<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economicdatabase>

3: البنك الدولي، البيانات الدولية، متوفر على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator>

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الآتية:-

$$R = \frac{Pt - pt - 1}{pt - 1} * 100$$

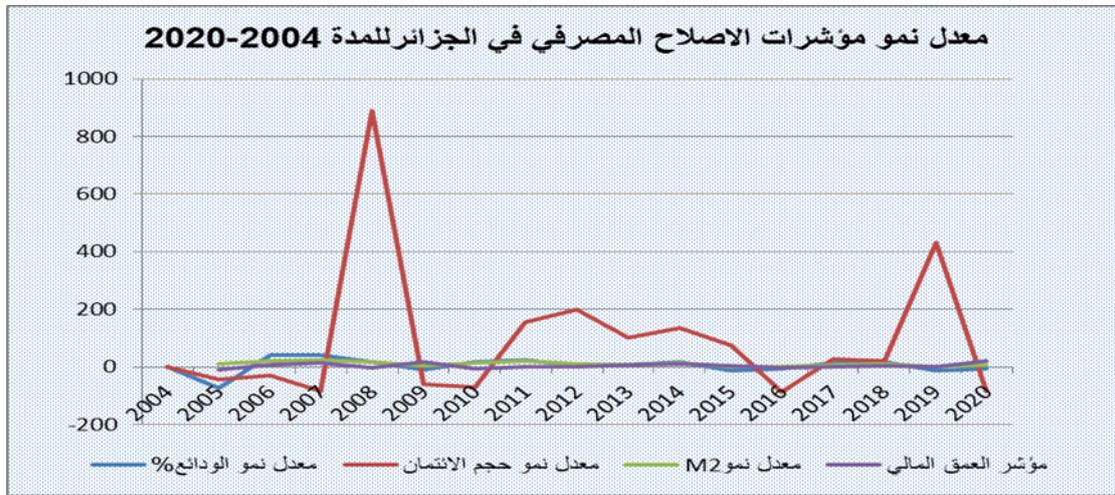
$$R = [(PT/P0)^{(1/N)} - 1] * 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية:-

2- تحليل حجم الائتمان المصرفي:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (1) الى ان حجم الائتمان بلغ نحو(1462801) مليون دينار جزائري في عام 2020 بالمقارنة بعام 2004 حيث بلغ بنحو(1514400) مليون دينار جزائري، وبصورة عامة بلغ النمو المركب (-0.21) ويرجع ذلك الى حالة الركود الاقتصادي، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الجزائر ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار النفط وجائحة كورونا، كما توضح البيانات انخفاضاً حاداً في الائتمان المصرفي في عام 2009 حيث بلغ حوالي (402400) مليون دينار جزائري نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية، (ازمة الرهن العقاري) التي أثرت على قدرة الشركات في الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الانتاج والاستحواذ عبر الحدود الدولية، فضلاً عن تراجع اسعار النفط، والغاز التي من شأنه ان يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه الى هذا القطاع، الذي يعد أكثر القطاعات جاذباً للاستثمارات الاجنبية في الجزائر، والذي يعد المصدر المهم للإيرادات العامة، فضلاً عن متابعة السلسلة الزمنية لبيانات حجم الائتمان المصرفي انخفاض حجم الائتمان المصرفي في عام 2020 ليصل الى ما يقارب (1462801) مليون دينار جزائري بسبب تداعيات جائحة كورونا وما افرزته من انعكاسات سلبية على مجمل الوضع الاقتصادي العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

مخطط (1)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول(1)، ص54

3- تحليل مؤشر عرض النقد m2:-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (1) تغيرات عرض النقد الواسع خلال مدة الدراسة 2004-2020، حيث بلغ عرض النقد الواسع عام 2004 حوالي (3644293407790) مليون دينار جزائري ثم استمر بالارتفاع حتى عام 2010 ويرجع ذلك الى التراكمات المستمرة للاحتياجات الرسمية للبنك المركزي الناجمة عن ذلك بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في

الجزائر، وعلى أثر ذلك واصل مؤشر عرض النقد m2 ارتفاعه ليصل الى (11015134770489) مليون دينار جزائري نتيجة للتوسع النقدي في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض واستمرار تزايد نفقات الميزانية، وقد واصل بنك الجزائر بواسطة ادارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية بالتوسع النقدي وفي تناغم مع الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية، في حين استمر عرض النقد الواسع ارتفاعاته ليصل الى (14974234178039) مليون دينار جزائري عام 2017 نتيجة للارتفاع الحاد للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، اما في عام 2020 فقد بلغ مؤشر عرض النقد حوالي (17740006563279) مليون دينار جزائري وبذلك فهو يسجل أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة، وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لمؤشر عرض النقد الواسع (9.75%) خلال المدة 2004-2020.

4- تحليل مؤشر العمق المالي:-

من خلال بيانات الجدول أعلاه يظهر ان مؤشر العمق المالي تطور بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة وبوتيرة متصاعدة، فبعد ان كانت قيمة المؤشر في بداية المدة (59.25) سنة 2004 أصبحت (68.35) لسنة 2011، ثم تطورت الى (96.49) سنة 2020، وهذه النتائج تكشف أثر الإصلاح المصرفي في رفع مستوى مؤشر العمق المالي والذي يعني زيادة تناسب حجم القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي وان القطاع المالي في حالة تحسن من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار ومن حيث الكفاءة تعني : مدى توفر النقد بما يناسب وحاجة النشاط الاقتصادي للتداول عبر نسبة السيولة المتاحة، بفعل مستوى الوساطة وكفاءة المؤسسات المالية، وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لمؤشر العمق المالي (2.9%) خلال المدة 2004-2020

5- تطور معدل الفائدة على الودائع طويلة الاجل:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (1) انخفاضاً في اسعار الفائدة على الودائع في الجزائر اذ بلغت حوالي (1.75%) في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2004 حيث بلغت (3.65%)، وتشير البيات الى ارتفاع سعر الفائدة في عام 2004 ويرجع ذلك الى بعض الاسباب من بينها ارتفاع مخاطر الاقراض في بيئة تتسم بتعقيد الاجراءات، بالإضافة الى محدودية قدرات البنوك في تقويم المخاطر، مما يدفعها الى تفضيل عدم اقراض القطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعائد مرتفع، والعمل على إيداع فوائدها في بنك الجزائر أو توظيفها في شراء أدوات الخزينة بأسعار فائدة سلبية، ويعزى فائض السيولة في البنوك الى وجود انفصال هيكلية بين وفرة السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري والعجز الكبير في تمويل الوحدات ذات العجز خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه النتيجة لها اسباب منها تلك المتعلقة بالبنوك، ومنها ما يتعلق بمناخ الاستثمار⁽¹⁾.

(1) شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد1، مارس 2017، ص44.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يعد الإصلاح المصرفي من أهم قنوات انتقال السياسة النقدية التي تسعى من خلالها الى تكيف عرض النقود بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي لتلافي حدوث أي أزمة نقدية أو اقتصادية، وتحقيق الاستقرار النقدي. ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والجدول (2) يظهر تطور متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة 2004-2020.

جدول (2)

بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2020) بالاسعار الجارية(%)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي % (1)	معدل التضخم % (2)	معدل البطالة % (3)	معدل النمو الاقتصادي % (4)	معدل نمو ميزان المدفوعات) % (5)
2004	6149117000000	3.96	17.7	4.30	24
2005	7561984000000	1.38	15.3	5.90	83
2006	8501636000000	2.31	12.5	1.70	5
2007	9352886000000	3.68	13.8	3.40	67
2008	11043704000000	4.86	11.3	2.40	25
2009	9968025000000	5.74	10.2	1.60	-90
2010	11991564000000	3.91	10.0	3.60	304
2011	14588532000000	4.52	10.0	2.90	29
2012	16209598000000	8.89	11.0	3.40	-40
2013	16647919000000	3.25	9.8	2.80	-99
2014	17228598000000	2.92	10.6	3.80	-4623
2015	16712686000000	4.78	11.2	3.70	368
2016	17514635000000	6.40	10.5	3.20	-5
2017	18876176000000	5.59	11.7	1.30	-16
2018	20393524000000	4.27	11.7	1.20	-27
2019	20501058000000	1.95	11.4	0.80	-7
2020	18383800000000	1.90	14.1	0.75	-14

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

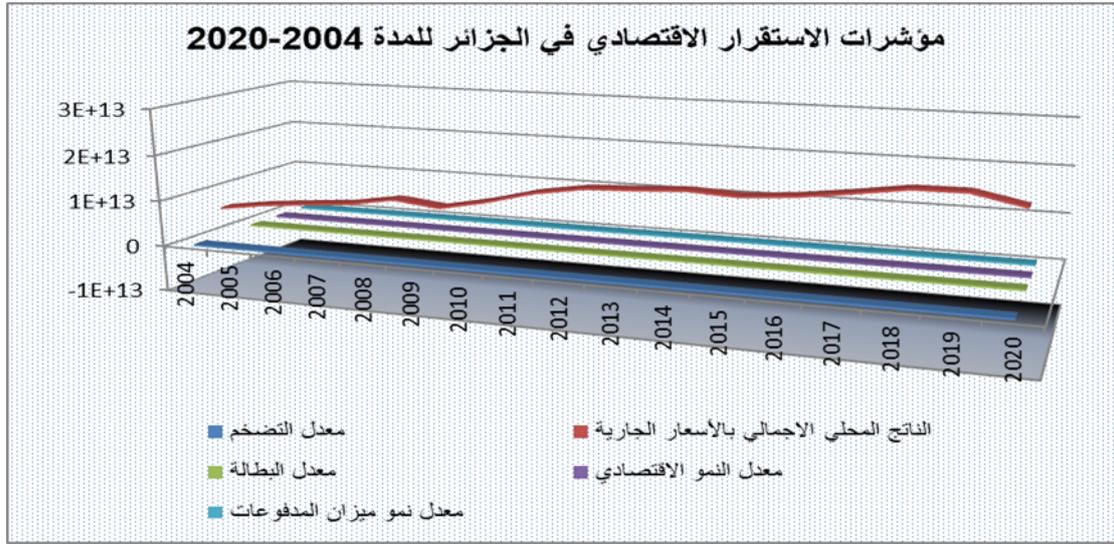
1: بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية، للسنوات 2008-2020

2: صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، لمدة 1995-2019، متوفر على الرابط

<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>

3: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، متوفر على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator>

شكل بياني (1)

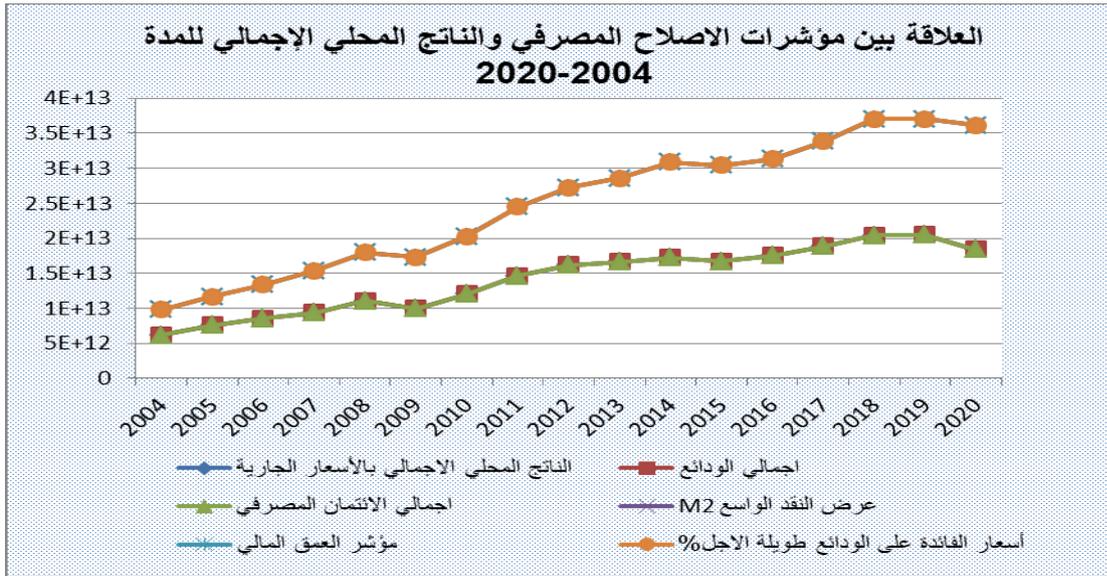


المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (2)، ص 57

1- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والناتج المحلي الإجمالي:-

تشير البيانات الواردة في الجدول (2,1) الى وجود علاقة اقتصادية بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والناتج المحلي الاجمالي ،أي ان اصلاح القطاع المصرفي له تأثير على تحركات الناتج، حيث توضح البيانات الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة من 2004- 2020 ، وسبب الارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، وقد واصل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه حتى عام 2011 حيث بلغ (14588532000000) والسبب في ذلك يعود الى الارتفاعات المستمرة في القطاعات غير النفطية، ثم شهد عام 2015 انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وهذا التراجع يعود الى التراجع في اسعار النفط وقد سجل أعلى ارتفاعاً له خلال مدة الدراسة عام 2019 اما في عام 2020 فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بسبب تفشي جائحة كورونا والذي انعكس ذلك على مجمل الاوضاع الاقتصادية. والشكل الآتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 2004- 2020.

شكل بياني (2)

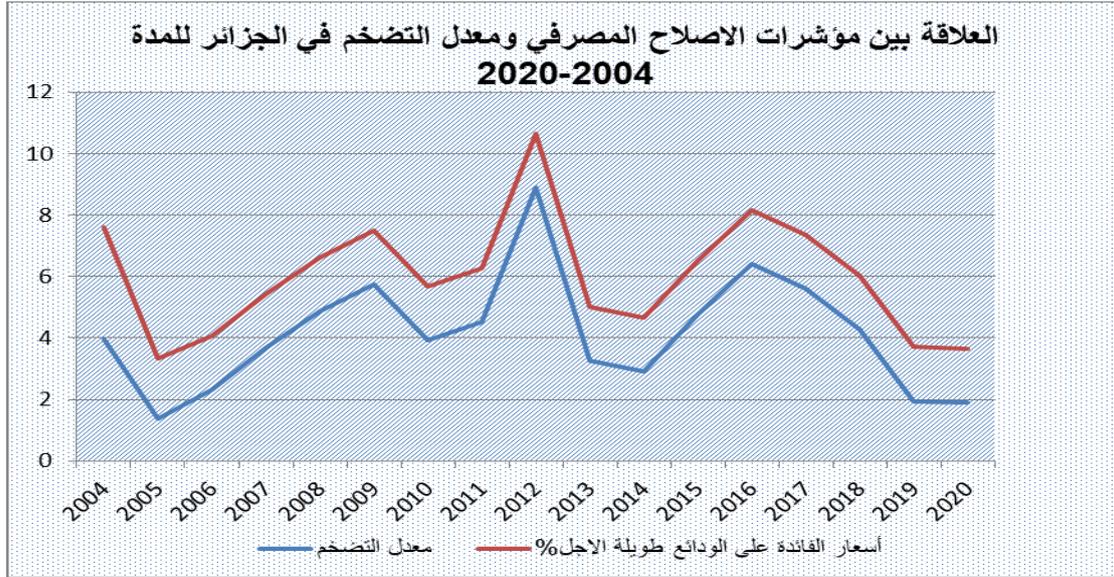


المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2)، ص 57

2- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (2) الى وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة على الودائع ومعدل التضخم. حيث تظهر البيانات انخفاض أسعار الفائدة على الودائع للسنوات 2004 و 2005 حيث بلغ (3.65% - 1.94%) على التوالي، وهذا الانخفاض أدى الى نمو معدل التضخم حيث بلغ (3.96% - 1.38%) ويرجع ذلك الى تبني الدولة لسياسة مالية ونقدية تقييدية لخفض الطلب على السلع والخدمات، وتخفيض الدخل لاسيما الاجور من خلال اتباع سياسة دخول صارمة، وتقليص الموازنة العامة الى مستويات معقولة، والصرامة في عرض النقد، والبحث عن طرق جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الافراط في الاصدار النقدي ورفع أسعار الفائدة، كما توضح البيانات ارتفاع معدل التضخم للأعوام من 2008- 2012 نتيجة انخفاض أسعار الفائدة ونمو الودائع، وشهد معدل التضخم ارتفاعاً عام 2009 حيث بلغ (5.74%) على الرغم من انخفاض معدل نمو الودائع الى (-9%) وانخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي الى (-60%) ويعزى ذلك الى ارتفاع الكتلة النقدية الصافية الناتجة عن تحسين أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برامج دعم الانتعاش الاقتصادي. والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر للمدة 2004-2020.

شكل بياني (3)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1، 2)، ص 54، 57.

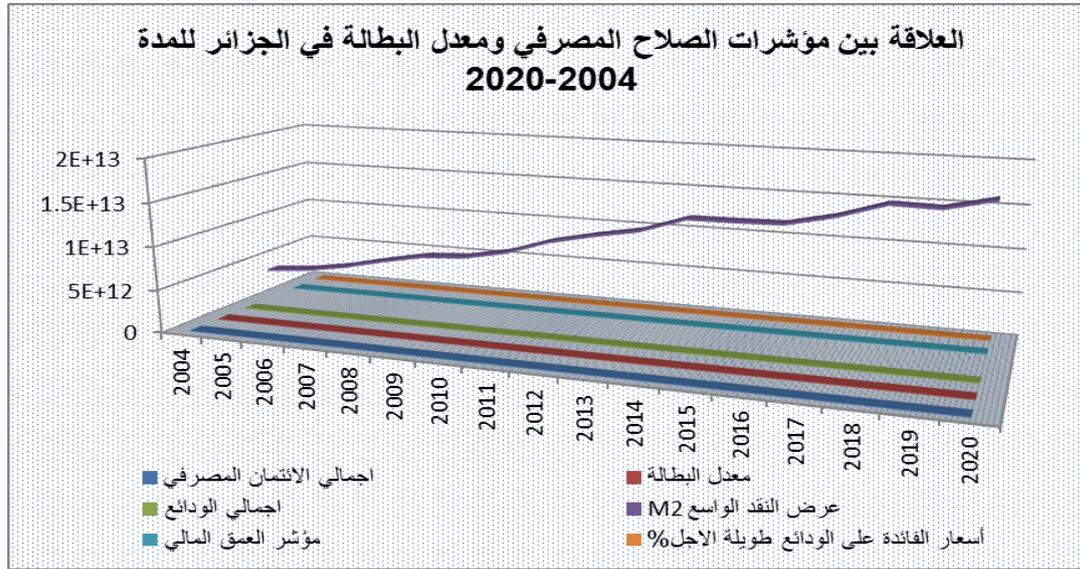
يوضح الشكل اعلاه انخفاضاً في معدل التضخم في السنوات الاخيرة 2016 لغاية 2020، وسعي الحكومة الى خفض قيمة العملة أكثر ورفع معدلات التضخم، فضلاً عن الركود الاقتصادي حيث انخفض معدل نمو الودائع ونمو الائتمان المصرفي بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتفشي جائحة كورونا.

3- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة:-

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) الى ارتفاع معدل البطالة في الجزائر طول مدة الدراسة، وقد بلغ اعلى معدل لها في عامي 2004-2005، حيث بلغ (17.7%، 15.3%)، قابلها انخفاض معدل نمو الائتمان حيث بلغ نحو (-16%، -44%)، ويرجع ذلك الى تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الذي حقق العديد من النتائج الايجابية والسلبية، اما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد تحقق التوازن الاقتصادي وخفض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسيير النفقات العمومية والتحكم في التطور النقدي، والسيطرة على معدل التضخم، ويتضح من خلال متابعة البيانات ان التحركات ضعيفة بين معدل البطالة ومعدل نمو مؤشرات الإصلاح المصرفي، حيث ان معدل البطالة في الجزائر يتذبذب ضمن مستوى محدد بين 10% و14% خلال السنوات العشرة الأخيرة من الدراسة، ويرجع ذلك الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم خفض الاستثمار الحكومي مما أدى الى عدم خلق طاقات انتاجية جديدة تستوعب الايدي العاملة العاطلة، كذلك التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية تمهيداً لانضمامها الى منظمة التجارة العالمية مما شجع على استيراد المنتجات المنتجة محلياً وبأسعار تنافسية، الأمر الذي أدى لتعرض الصناعة الوطنية الى منافسة غير

متكافئة امام المنتجات المستوردة، وكذلك زيادة هيكل القوة العاملة في الجزائر، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة في الجزائر للمدة 2004-2020.

شكل بياني (4)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1، 2)، ص54,57.

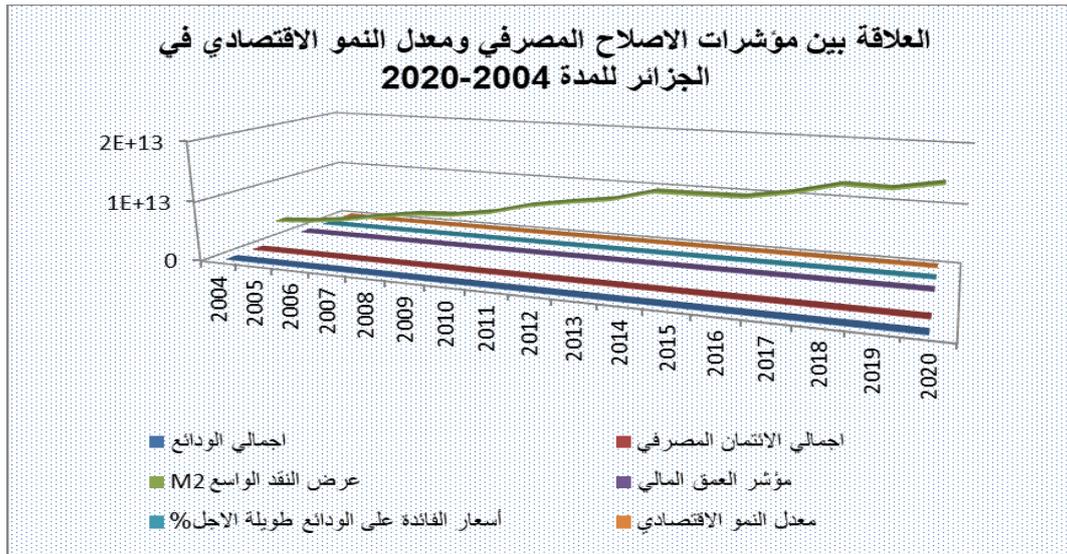
يوضح الشكل اعلاه، ان التحركات التي شهدها معدل البطالة في معظم السنوات خلال مدة الدراسة لا علاقة لها بمؤشرات الإصلاح المصرفي، حيث شهدت بعض السنوات نمو الودائع وحجم الائتمان ولم تترك أي أثر يذكر على حركة معدل البطالة، في حين شهدت بعض السنوات انخفاضا كبيرا في حجم الائتمان المصرفي والودائع بالرغم من هذا الانخفاض، الا ان معدل البطالة لم يرتفع وهذا يدل على ضعف دور النظام المصرفي في التأثير على معدل البطالة، لذا فان معدل البطالة يرتبط بعوامل خارجية، منها ان الجزائر من أكبر الدول المصدرة للنفط وتقلبات الاسعار التي أثرت على الانفاق الحكومي ومن ثم على معدل البطالة، فضلا عن قلة التمويل للمشاريع الاقتصادية العاملة في الجزائر، والتي أثرت على سوق العمل وبالتالي على معدل البطالة.

4- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي :-

توضح البيانات الواردة في الجدول (2,1) الى وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث تشير البيانات الى وجود علاقة ارتباط بين الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الودائع، حيث انخفض معدل نمو الائتمان للفترة من 2006 الى 2010 حيث بلغ نحو (29%-، 83%-، 891%-، 60%-، 69%-)، وهذا الانخفاض يقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو نحو (1.70%، 3.40%، 2.40%، 1.60%، 3.60%)، ويعود هذا التذبذب في معدل النمو الى انخفاض الائتمان المصرفي نتيجة انخفاض معدلات الفائدة على الودائع والقروض، وادى هذا الانخفاض الى تراجع الحافز للدخار لدى الجهاز المصرفي،

مما دفع بالمدرخين بالبحث عن فرص افضل خارج الجزائر، وانعكس هذا الامر في زيادة الكبح المالي، كذلك تظهر البيانات في الجدول (2) انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي في عامي 2019 و2020 حيث بلغ معدل النمو (0,80%، 0,75%) ويعود ذلك الى انخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (-431%، -83%) ، وانخفاض حجم الودائع بمعدل (-15%، -5%). والشكل الآتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

شكل بياني (5)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1، 2)، ص 54,57.

يوضح الشكل اعلاه ان هناك تذبذباً في معدل النمو الاقتصادي طوال فترة الدراسة، على سبيل المثال انخفض معدل النمو الاقتصادي في عام 2017 و2018 على الرغم من الزيادة في حجم الودائع والائتمان المصرفي وعرض النقد، ويعود ذلك لا سباب منها اعتماد الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط والتي تشكل حوالي (60%) من الناتج الإجمالي وتشكل نسبة (96%) من إجمالي الصادرات فضلاً عن (50%) من الإيرادات العامة، وبالتالي أي تغيير في أسعارها ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾.

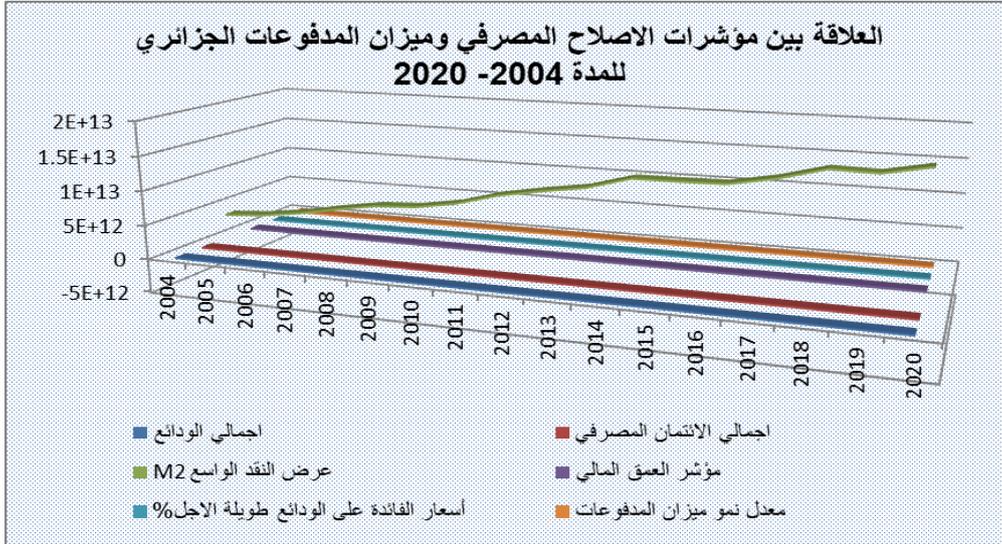
5- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي وميزان المدفوعات:-

تشير البيانات الواردة في الجدولين (2,1) الى وجود علاقة اقتصادية بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات، أي إن اصلاح القطاع المصرفي له تأثير على تحركات ميزان المدفوعات، وتظهر البيانات الى زيادة ميزان المدفوعات للمدة من 2004- 2008 بمعدل (24%)، (83%، 5%، 67%، 25%) ويعود ذلك لانخفاض اسعار الفائدة على الايداع، ومن ثم كلف الاقراض حيث بلغ سعر الفائدة (3,65%، 1,94%، 1,75%، 1,75%) للمدة السابقة نفسها، ويعود ذلك الى

(1) قابوش فريال، اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، اقتصاد كمي، 2018، ص2

اعتماد برامج اصلاحية مدعومة من قبل المنظمات الدولية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري الى اعتماد اليات السوق كبديل عن اليات التخطيط المركزي، ولقد مست سياسات اصلاح النظام الضريبي والنظام النقدي والنظام المصرفي، نظام الاستثمار، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي وميزان المدفوعات الجزائري.

شكل بياني (6)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1، 2)، ص 54، 57.

يظهر الشكل اعلاه ارتفاع ميزان المدفوعات الجزائري خلال العشرة سنوات الاولى من الدراسة من عام 2004 ولغاية عام 2013 وذلك بسبب القوة المالية البارزة للوضع الخارجي، والتي تعد العنصر المحوري لتقوية الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل مستمر، ويعود ذلك الى سياسات الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى تحقيق التوازن الكلي منذ بداية عام 2001، وظهرت سلامة ميزان المدفوعات كقاعدة متينة وذلك من خلال نمو الاحتياطيات في الجزائر وتقليص حجم الدين فضلاً عن ارتفاع حجم المحروقات النفطية، كما يوضح المخطط (7) ان ميزان المدفوعات الجزائري شهد عجزاً في السنوات الاخيرة من عام 2015 ولغاية 2020، ويعود ذلك الى حالة عدم الاستقرار الامني والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية، ناهيك عن تفشي جائحة كورونا والذي انعكس على مجمل الاوضاع الاقتصادية خاصة قطاع السياحة في الجزائر، والذي يشكل نسبه مهمة في الاقتصاد.

المبحث الثاني: الإصلاح المصرفي في الاردن

يتناول هذا المبحث الإصلاح المصرفي في الاردن من حيث النشأة والتطور وتحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في الاردن وكذلك تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الآتي:-

ولاً: النشأة والتطور للبنك الاردني :-

يعد القطاع المصرفي الاردني من القطاعات الخدمية المهمة والنشطة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ونموه ومستوى الاستخدام التقني والمعلوماتية، وان المصارف التجارية الاردنية تواجه مشكلة صغر حجم السوق مع وجود عدد كبير من الوحدات المصرفية الصغيرة الحجم، وكثرة الفروع لهذه الوحدات والذي ينعكس سلباً على هامش الربحية وكفاءته وتواجه تحديات ومنافسة من المصارف الاجنبية، بكل ما تملكه من موارد مالية ضخمة وتقنية عالية وخدمات متنوعة⁽¹⁾.

ويعد الاقتصاد الاردني في بداياته اقتصاداً اقطاعياً عندما كان تابعاً للدولة العثمانية، وبعد استقرار وضعه السياسي وتحوله الى امانة تقدمت الحياة الاقتصادية فيه رغم حكم النمط الاقطاعي. اما صناعته فقد اقتصر على الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة، حيث تحول الى مجتمع أكثر حداثة يهدف الى تنمية المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

ومنذ اوائل الخمسينات وحتى الوقت الحاضر، يبذل الاردن جهوداً متواصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكن هذه الجهود تميزت بمرحلتين مختلفتين، الاولى هي المرحلة التي سبقت النصف الثاني من الثمانينات، وتميزت بسيادة التخطيط الاقتصادي وتدخل حكومي واسع على عكس المرحلة الثانية التي اعقبت النصف الثاني من عقد الثمانينات والتي اعتمدت على برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽³⁾.

فبعد تراجع اسعار النفط نهاية الثمانينات وتأثيرها السلبي على حوالات الاردنيين العاملين في الخارج، وعلى المساعدات الخارجية للأردن، وتراجع الدور الذي كان (الاردن) يلعبه باعتباره المنفذ الوحيد للعراق على العالم طول حرب الخليج الاولى بعد انتهاء الحرب مباشرة عام (1988)، وكذلك

(1) سامي احمد الصمادي واخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الاردنية للفترة: 2000-2009، المجلد التاسع، العدد الاول، 2013، ص100.

(2) للمزيد انظر:

- كامل علاوي كاظم، تحليل مؤشرات التنمية البشرية في الاردن، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، 2004، ص11.
- غازي حمد الله الشبيكات، سياسة وضع الاهداف النقدية في الاردن، اختيار مفهوم السيولة المناسب، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، 1994، ص75.

(3) مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج1، مطبعة البنك العربي، عمان، 1998، ص155.

تراجع الناتج المحلي الاجمالي في اشد فترة كساد مر بها الاقتصاد الاردني ف عام (1989)⁽¹⁾. واتضح ان الاقتصاد الاردني بدأ يغوص في اعماق دورته الاقتصادية متغدياً على الظروف الانكماشية التي شهدتها انظمتها الاقليمية والدولية، كان مستوى النمو الحقيقي اقل من (2.2%) وتفاقم عجز الموازنة الى (25%) من الناتج المحلي الاجمالي، وشكلت نسبة الدين ونسبة عجز الميزان التجاري ما يقارب من (190%) و(22%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، ووصلت البطالة في الاردن الى مستويات لم يشهدها الاقتصاد من قبل حيث بلغت التقديرات الرسمية لها الى (15%) اما غير الرسمية فبلغت (25%) من اجمالي القوى العاملة الاردنية⁽²⁾ وهذا كله جاء مترافقاً مع مستوى تضخم مرتفع جداً في عام (1989) إذ بلغت نسبته (25.8%).

وهذه الامور جعلت الحكومة الاردنية تترك ضرورة اعتماد برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يركز بالدرجة الاساس على المحافظة على سعر صرف الدينار واعادة احتياطات البنك المركزي الاردني من العملات الاجنبية واستعادة التوازن الداخلي والخارجي، فضلا عن تحقيق نمو مناسب من الناتج المحلي الاجمالي والسيطرة على التضخم الذي ينخر اجزاء الاقتصاد الاردني.

وقد توجهت جهود الإصلاح بالدرجة الاساس نحو تقليص الانفاق الحكومي وتحسين نوعيته والتأثير على الطلب الكلي من اجل اعادة التوازن الاقتصادي. وان دور السياسة النقدية في هذا المجال ينحسر في العمل على تقليص معدلات النمو في العرض النقدي لتتنفق مع نسبة التضخم والمحافظة على الاستقرار النقدي بما في ذلك تحديد سقوف الائتمان المحلي خاصة فيما يتعلق بالموجودات المحلية للبنك المركزي واقتراض القطاع العام من الجهاز المصرفي⁽³⁾.

وبشكل عام يتميز الاقتصاد الاردني بالعديد من السمات، بعضها ثابت ولا يمكن تغييره في المستقبل المنظور وبعضها متغير يمكن تحقيقه من خلال الادارة الاقتصادية الفعالة والسيطرة عليها وتوجيهها نحو الافضل. والسمات الثابتة للاقتصاد الاردني هي⁽⁴⁾:-

1- ندرة الموارد الطبيعية: تتميز الموارد الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية بندرتها مقارنة بالبيئة الاقليمية، الامر الذي يتطلب جهود تنموية لمراعاة الاستغلال الامثل لها. وأهم هذه الموارد الطبيعية المتوفرة في الاردن هي الفوسفات والبوتاس.

(1) عاطف بركات، محددات القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1996، ص31.
(2) خالد واصف الوزني، الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية، تحرير، فوزي غلاية، قضايا معاصرة، طبع مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001، ص19-20.
(3) مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مصدر سابق، ص155-161.
(4) خالد واصف الوزني، الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية، مصدر سابق، ص14-18.

2- الموارد البشرية: ان من ابرز سمات الاقتصاد الاردني في هذا المجال الهجرة المتزايدة للعمالة بالاتجاهين (الداخلي والخارجي)، فمن جهة يتصف الاردن بكونه مرسلاً هائلاً للعمالة الى الخارج وخاصة اسواق الخليج، ومن ناحية اخرى يعد مستقبلاً وبكثافة للعمالة الوافدة من الخارج وخاصة من مصر والعراق وفلسطين على الرغم من معاناة الاردن من البطالة⁽¹⁾.

3- صغر حجم الاقتصاد وانفتاحه: والصغر يعود الى عوامل جغرافية واخرى ديموغرافية، وأما الانفتاح بسبب محدودية الموارد المحلية والاسواق، حيث ان جغرافية الاردن من حيث المساحة لا تتعدى (89342 كم) وتشكل الاراضي الزراعية منها فقط (7,9%)⁽²⁾، ويتسم الاقتصاد الاردني بالسمات الآتية:

1- الدور الانتاجي للدولة: استثمرت حكومة الاردنية الكثير من اؤسس الاموال في المؤسسات الانتاجية المختلفة بسبب كبر حجم رأس المال المطلوب فيها أو للأهمية الاستراتيجية لهذه المؤسسات.

2- سيطرة قطاع الخدمات على هيكل الناتج المحلي الاجمالي، اذ تصل مساهمته بصورة عامة الى ما نسبته (65%) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي⁽³⁾.

3- ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد الاردني الى معدلات عالية بسبب العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية.

اما الان وبعد هذه المقدمة المعرفة بطبيعة الاقتصاد الاردني فسيأتي الدور للتركيز على تفصيل مكونات الجهاز المصرفي فيه بدأ من البنك المركزي ومروراً بالمصارف التجارية والمتخصصة.

مكونات الجهاز المصرفي الاردني:

يتكون الجهاز المصرفي الاردني من المكونات الآتية:

اولاً: البنك المركزي الاردني:

منذ عام (1949) كان مجلس النقد الاردني هو السلطة الوحيدة المخولة بإصدار العملة في الاردن، لكن مع دوران عجلة التنمية ورغبة الاردن في تعزيز استقلاله الاقتصادي، رأت الحكومة الاردنية ان المجلس النقدي اصبح غير قادر على مواكبة متطلبات التطور في المدة القادمة التي دفعته الى تأسيس البنك المركزي الاردني بإصدار قانون عام 1959 الذي عدل عام 1960 والذي بموجبه بدأ البنك اعماله في عام 1964

(1) تيسير عبود الجابر، الاقتصاد الاردني موقعة من السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي، تحرير- خالد واصف الوزني، حسين أبو رمان، مركز الاردن للدراسات، دار السندباد، عمان، 1996، ص70-71.

(2) البنك المركزي الاردني، النشرة الاقتصادية الشهرية، سنة 2002، دائرة الابحاث، معلومات اساسية حول الاردن، ص1.

(3) تيسير عبود الجابر، الاقتصاد الاردني موقعة من السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي، مصدر سابق، ص69.

بوصفه شخصية اعتبارية مستقلة ذات رأس مال مملوك من قبل الحكومة الاردنية، ويقوم البنك المركزي بالمهام الآتية:⁽¹⁾

أ- اصدار الاوراق النقدية.

ب- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.

ت- توفير السيولة للقطاع المصرفي.

ث- ادارة احتياطات البنوك.

ج- والسعي الى سلامة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تعزيز اساليب الرقابة المختلفة. كما يعمل البنك المركزي على إدارة وحفظ احتياطات المملكة من الذهب العملات الاجنبية والعمل كمستشار للحكومة، ويسعى البنك المركزي الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسة تتمثل:

• المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

• والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

• والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات، ومن أجل تحقيق ذلك تم وضع اهداف

مؤسسية من البنك المركزي هي⁽²⁾.

أ- المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة: وذلك من خلال المحافظة على استقرار معدلات التضخم، وسعر الصرف ويجاد هيكل اسعار فائدة ومستويات سيولة تتلاءم مع حجم النشاط الاقتصادي، وكذلك توفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمارات، والاحتفاظ باحتياطات المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وادارتها.

ب- المحافظة على سلامة القطاع المصرفي: ويتم ذلك من خلال التحقق من صحة اعمال واداء المؤسسات المصرفية وسلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بتطبيق القواعد والقوانين وفق تعليمات البنك المركزي.

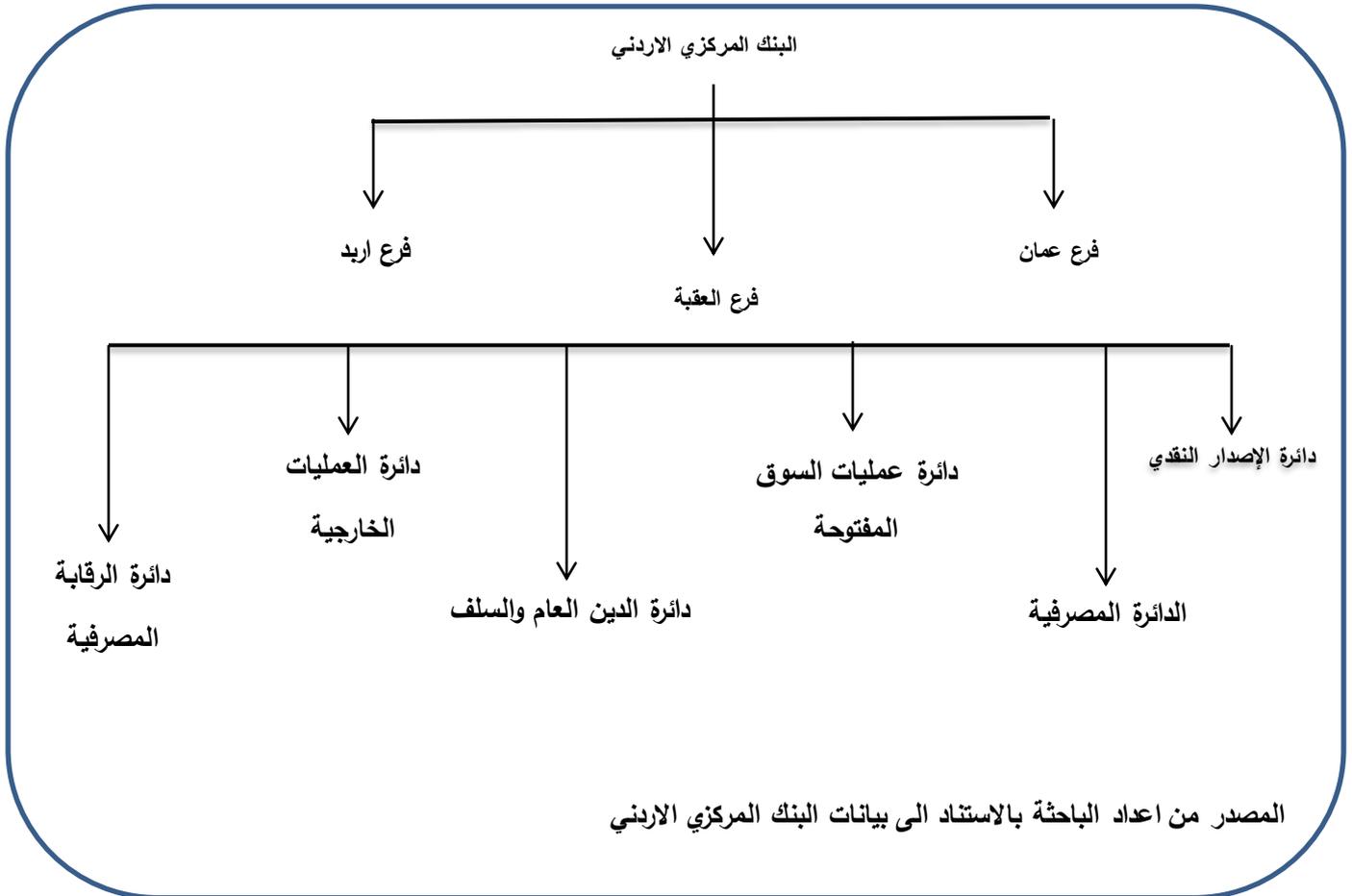
ت- المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور: ويتم من خلال ادارة نظام التسويات الاجمالية، وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال نظام مقاصة الشيكات الالكترونية.

ث- المحافظة على الثقة والامان في النقد الاردني: عبر توفير مواصفات امنية عالية في النقد المصدر مع الحفاظ على جودة اوراق النقد المصدر. وسحب غير الصالح منها في السوق، والمتابعة المستمرة لعمليات التزوير التي تحصل في العملة وضبطها، وتغذية حاجة السوق الاردني من النقد والمسكوكات.

⁽¹⁾ غازي حمد الشبيكات، سياسة وضع الاهداف النقدية في الاردن، اختيار مفهوم السيولة المناسب، مصدر سابق ص29.
⁽²⁾ جمعية البنوك الاردنية: تطور القطاع المصرفي الاردني (2000-2010)، ص17 WWW.ARJ.ORG.JO .

ج- ضمان قابلية تحويل الدينار: من اجل تلبية احتياجات الاسواق المحلية من العملات الاجنبية، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وادارتها، وكذلك مراقبة اسعار الصرف والصرافين.

مخطط (2) التنظيم الاداري للبنك المركزي الاردني



ثانياً: المصارف التجارية والمتخصصة:

وتشمل المصارف الاردنية (التجارية، والاستثمارية، والاسلامية)، والمصارف الاجنبية (غير الاردنية) العاملة في الاردن، اذ بلغ عدد المصارف المرخصة (26) بنك موزعة الى (16) بنك اردني منها (3) مصارف اسلامية و(10) فروع لمصارف اجنبية منها واحد اسلامي ولها (770) فرعاً ومكتباً مختلف في جميع انحاء الاردن و(183) فرعاً ومكتباً خارج الاردن⁽¹⁾. وحتى يقوم البنك المركزي بعمله على اتم وجه وتصل السياسة النقدية الى أهدافها لا بد من وجود هيكلية مصرفية تجارية ومتخصصة متطورة، اذ لا يكفي ان نقول ان بلداً ما لديه جهاز مصرفي تجاري مؤلف من بنك أو عدة

(1) جمال عبد المنعم، دور البنك المركزي الاردني في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص57.

بنوك، فالسوق المصرفي الذي يتلقى اشارات السياسة النقدية المنبثقة من البنك المركزي ينبغي ان يتمتع بالعمق المالي في الاقتصاد، فارتفاع نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي وزيادة درجة الوعي المصرفي جميعها عوامل يمكن لها ان تسهم في وصول القطاع المصرفي الى تحقيق أهدافه⁽¹⁾.

وشهد اصلاح القطاع المصرفي الاردني العديد من التغيرات تمثلت في تصفية بعض البنوك مثل بنك البتراء ونقل التزاماته الى بنك الاسكان، كما وشهد ايضاً دخول بنك المؤسسة المصرفية العربية ضمن هيكل البنوك التجارية وخروجه من دائرة الشركات المالية غير المصرفية، فضلاً عن دمج بنك الخليج وبنك المشرق في مصرف واحد هو بنك الاردن وتحويل المؤسسات المالية العقارية الى بنك الشرق الاوسط للاستثمار⁽²⁾.

وهذا الأمر ناجم عن زيادة درجة المنافسة بين البنوك المحلية وازالة المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك دون غيرها في مجال التسليف فضلاً عن توحيد نسبة الاحتياطي القانوني على كافة انواع الودائع بالدينار وبالعملات الاجنبية دون تمييز بين البنوك.

اما بالنسبة للمنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الاجنبية فقد انعشها قرار البنك المركزي الاردني بالسماح للمستثمر الاجنبي بتملك نسبة من رأس مال المصارف تصل الى (100%) حرصاً على تطوير العمل المصرفي والاستفادة من الخدمات الجديدة في هذا القطاع⁽³⁾.

ثانياً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي الاردني

ان قيام النظام المصرفي الاردني بدور الوساطة في الاقتصاد الاردني بكفاءة وفاعلية انعكس في قدرته على جذب الودائع وتحويلها إلى تمويل، ولعب دوراً مهماً في اتجاه السياسة النقدية وانتقال آثارها في الاقتصاد الكلي، وفيما يلي تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي الأردني.

(1) علي حسين مقابلة، مواءمة السياسة النقدية مع برنامج التصحيح الاقتصادي في الاردن، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، 2018، ص181.

(2) رقية نافع ابو عبيد، الطلب على النقود في الاردن والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير، جامعة اهل البيت، الاردن، 1999، ص28

(3) أمية طوقان، الاردن سياسة تصحيحية واستقرار مصرفي، حوار منشور في مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 5، 2004، ص11.

جدول (3)

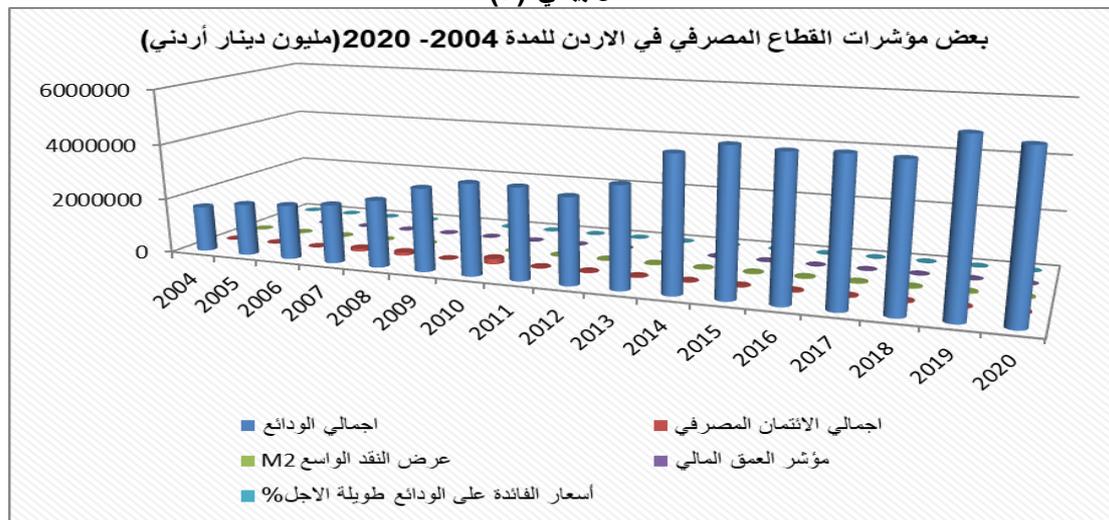
بعض مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدلات النمو في الاردن للمدة 2004-2020 (مليون دينار أردني)

السنة	اجمالي الودائع (1)	معدل نمو الودائع (2)	اجمالي الائتمان المصرفي (3)	معدل نمو حجم الائتمان (4)	M2 عرض النقد الواسع (5)	معدل نمو M2 (6)	مؤشر العمق المالي (7)	معدل نمو مؤشر العمق المالي (8)	أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل % (9)
2004	1651580	-	5227.9	-	10571.4	-	130	-	2.49
2005	1874580	14	6887.4	32	12364.0	14.95	138	38	2.91
2006	1969410	5	8761.8	27	14109.7	14.11	132	32	4.62
2007	2125390	8	101997	16	15606.9	10.61	128	28	5.45
2008	2423730	14	113701	11	18304.3	17.28	117	17	5.46
2009	2979970	23	771.711	4	20013.3	9.33	118	18	4.94
2010	3277040	10	192591	24	22306.7	11.45	118	18	3.53
2011	3274450	0	22344.6	16	24118.9	8.12	117	17	3.40
2012	3076370	-6	26102.4	17	24945.1	3.42	113	13	3.77
2013	3607106	17	20440	-22	27363.4	9.69	114	14	4.85
2014	4758770	32	21308.1	4	29240.4	6.85	114	14	4.52
2015	5130240	8	23468.2	10	31605.5	8.08	115	15	3.50
2016	5037890	-2	24030.8	2	32876.2	4.02	116	16	3.03
2017	5084180	1	23835	-1	32957.6	0.24	111	11	3.43
2018	5024606	-1	25991	9	33359.3	1.4	108	8	4.38
2019	5894190	17	27462.8	6	34969.7	4.82	109	9	4.93
2020	5660910	-4	26726.9	-3	37011.9	5.83	117	17	5.12
معدل النمو السنوي المركب %									
2020-2004	8	10.73	7.6	-0.6	4.6				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

- 1: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، world Bank Open Data
<https://data.albankaldawli.org/indicator>
- 2: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995-2019
<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>

شكل بياني (7)



1- مؤشر حجم الودائع المصرفية:-

تظهر البيانات الخاصة بتطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الاردني في الجدول (3) انها شهدت تطورات ملحوظة خلال المدة 2004-2020، حيث ارتفعت من (16,515.80) مليون دينار اردني عام 2004 لتصل الى نحو (56,609.10) مليون دينار اردني في عام 2020، باستثناء عام 2012 الذي شهد تراجعاً نسبياً في المؤشر بسبب انخفاض الانفاق الحكومي، وزيادة معدل البطالة والدين العام، ونسبة العجز في الموازنة، وتراجع المساعدات الخارجية وتأثير الازمة السورية على الاقتصاد الاردني، ولكن في عام 2020 والذي شهد تفشي جائحة كورونا وما تبعها من تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الاردني بشكل خاص، فقد انخفض حجم الودائع لتصل الى (56,609.10) مليون دينار بالمقارنة مع (58,941.90) مليون دينار في عام 2019، وبلغ معدل النمو المركب لحجم الودائع المصرفية خلال مدة البحث نحو (8%) ويرجع ذلك الى اجراءات البنك المركزي الاردني والتي تضمنت تحقيق ثلاثة أهداف وطنية، منها المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة، والحفاظ على استقرار معدل التضخم وسعر الصرف، وإيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

2- مؤشر حجم الائتمان المصرفي:-

وتوضح السلسلة الزمنية لإجمالي الائتمان المصرفي في الجدول (3) إن هذا المؤشر شهد ايضاً تطورات ملحوظة طوال فترة البحث، حيث ارتفع من (5227.9) مليون دينار اردني في عام 2004 ليصل الى نحو (26102.4) مليون دينار اردني في عام 2012 وهو أعلى مستوى له طيلة المدة من 2004-2020 ، ثم شهد تراجعاً ملحوظة خلال 2013-2018، ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة نتيجة ارتفاع معدل التضخم وتوسع الحكومة في الاقتراض من البنوك من خلال اصدار السندات الحكومية، فضلاً عن الاضطرابات في المنطقة العربية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على اداء القطاع المصرفي الاردني، ومن ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في عامي 2019-2020، وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لهذا المؤشر خلال الفترة حوالي (10.73%) وهذا يشير الى تطور اداء القطاع المصرفي الاردني طوال فترة البحث.

3 -تطوير مؤشر عرض النقد M2:-

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (3) ارتفاع عرض النقد الواسع خلال مدة البحث (2004-2020)، حيث شهد ارتفاعاً للأعوام من 2004 لغاية عام 2011 اما في عام 2012 فقد سجلت

(1) مؤيد عبد الكريم مخيف، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2021، ص73.

السيولة المحلية تباطؤ ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة وقد جاء هذا التباطؤ نتيجة لزيادة ودائع التوفير وانخفاض عرض النقد الضيق وهذا يعكس حالة عدم اليقين التي سادت الاسواق⁽¹⁾.

وقد استمر عرض النقد بالارتفاع حتى عام 2020 مقارنة بعام 2019 حيث بلغ حوالي (37011.9) مليون دينار اردني، ويعزى هذا الارتفاع الى قيام العملاء بسحب جزء من ودائعهم لدى البنوك خلال فترة الاغلاق الكلي التي قررتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا وتفضيلهم بالاحتفاظ بالسيولة بدلاً من ايداعها في البنوك، وقد بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة 2004-2020 (7.6%).

4- تحليل مؤشر العمق المالي:-

من خلال بيانات الجدول أعلاه يظهر ان مؤشر العمق المالي تراجع بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة وبوتيرة واضحة، فبعد ان كانت قيمة المؤشر في بداية المدة (130) عام 2004 أصبحت (17) عام 2011، ثم استمر في التراجع المتذبذب حتى عام 2019 وهذه النتائج تكشف ضعف أثر الإصلاح المصرفي في رفع مستوى مؤشر العمق المالي والذي يعني عدم زيادة تناسب حجم القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي وان القطاع المالي في حالة تراجع من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار ومن حيث الكفاءة تعني : مدى توفر النقد بما يناسب وحاجة النشاط الاقتصادي للتداول عبر نسبة السيولة المتاحة، بفعل مستوى الوساطة وكفاءة المؤسسات المالية. وقد بلغ معدل النمو المركب لمؤشر العمق المالي خلال مدة الدراسة حوالي (-0.6%).

5- تطور اسعار فائدة الايداع على الودائع طويلة الاجل:-

يعد مؤشر اسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل من أهم المؤشرات لقياس كفاءة القطاع المصرفي الاردني، حيث يعطي تصوراً لنجاح القطاع المصرفي في جذب المدخرات وتوظيفها في منح القروض والتسهيلات المصرفية التي لها دور رئيسي في تنشيط الاقتصاد من خلال دعم الاستثمار والانتاج والاستهلاك، لذا فان استقرار اسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل هي مؤشر على الاستقرار الاقتصادي المتعلقة بقرارات الاستثمار في المستقبل.

وتشير البيانات الخاصة بسعر الفائدة على الودائع في الجدول(3) انها تراوحت ما بين (-5.12% 2.49%) خلال المدة من 2004-2020، حيث شهد سعر الفائدة ادنى مستوى لها في عام 2004 بلغت نحو(2.49%) ومن ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً خصوصاً الفترة 2007-2009، وذلك بسبب اثار الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض قيمة اسهم الشركات الاردنية المدرجة في البورصة والتي ساهمت بها البنوك الاردنية، اضافة الى انخفاض قيمة الاستثمارات بالأوراق المالية في البنوك

(1) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، 2012، ص28.

والتي اشترتها لغرض التداول بها، وتأثرت المحافظ الائتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الاسهم، والتي سجلت انخفاضاً حاداً في اسعارها، وانخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها⁽¹⁾.

وبصورة عامة، يعود سبب انخفاض اسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل الى الدور الكبير للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي، ووفقاً لسياسة البنك المركزي التي تسعى لتحفيز النمو وتحريك عجلة الاقتصاد عبر خفض تكاليف التمويل وخدمة الدين لجميع الانشطة الاقتصادية للمساهمة في استمرارية حركة عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) احمد دودين، دور القطاع المصرفي الاردني في تخفيف اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص15.

ثالثاً:- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تسهم كفاءة وفاعلية الوساطة المالية التي يمارسها الجهاز المصرفي الاردني في الاقتصاد في تحفيز وتشجيع الاستثمار والذي يعتمد على قدرة القطاع المصرفي على جذب الودائع وتحويلها الى تمويل الاستثمارات، كذلك يعد اصلاح القطاع المصرفي قناة لنقل وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (4)

بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن للمدة (2004- 2020) بالاسعار الجارية (%)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	معدل النمو الاقتصادي %	نمو ميزان المدفوعات %
2004	8090.7	4.36	6.03	5.72	-86
2005	8925.4	3.49	5.91	4.67	45
2006	10675.4	6.25	5.60	4.02	-653
2007	12131.4	4.74	5.36	3.62	-38
2008	15593.4	13.97	5.38	2.31	34
2009	16912.2	0.74	6.01	0.11	161
2010	18762.0	4.85	5.92	2.87	-147
2011	20476.6	4.16	5.78	2.65	-213
2012	21965.5	4.52	5.78	2.99	121
2013	23851.6	4.82	5.77	2.56	-110
2014	25437.1	2.90	5.63	1.25	505
2015	27396.8	0.88	5.63	1.34	-75
2016	27323.7	0.78	5.66	1.05	1
2017	29542.0	3.32	5.55	0.29	-272
2018	30793.3	4.46	5.37	0.12	-117
2019	31945.7	0.76	5.37	0.49	-17
2020	31369.4	0.63	6.47	0.45	-4.8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

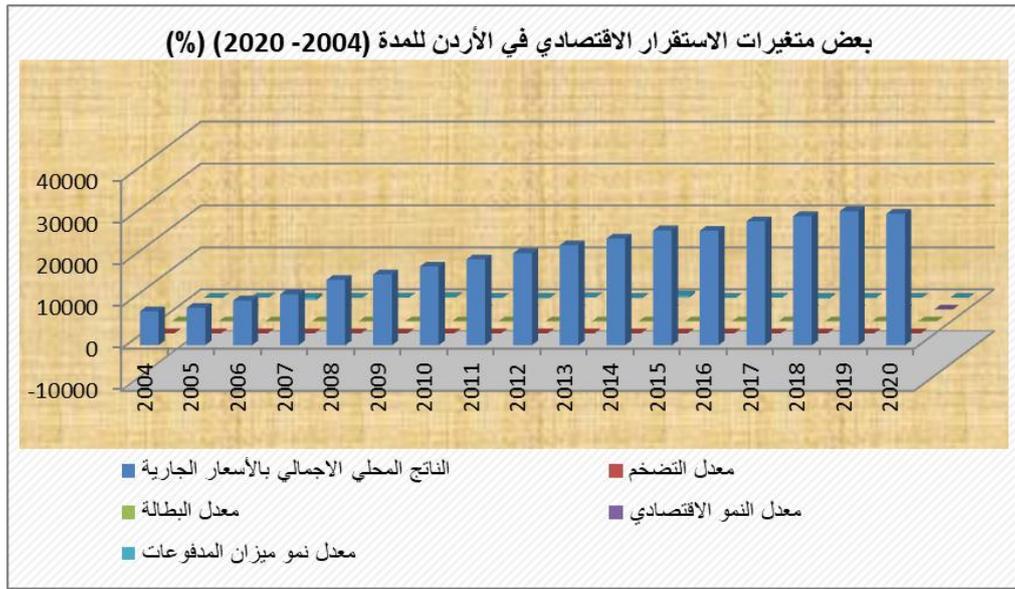
1: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، world Bank Open Data

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

2: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 1995-2019

<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>

شكل بياني (8)



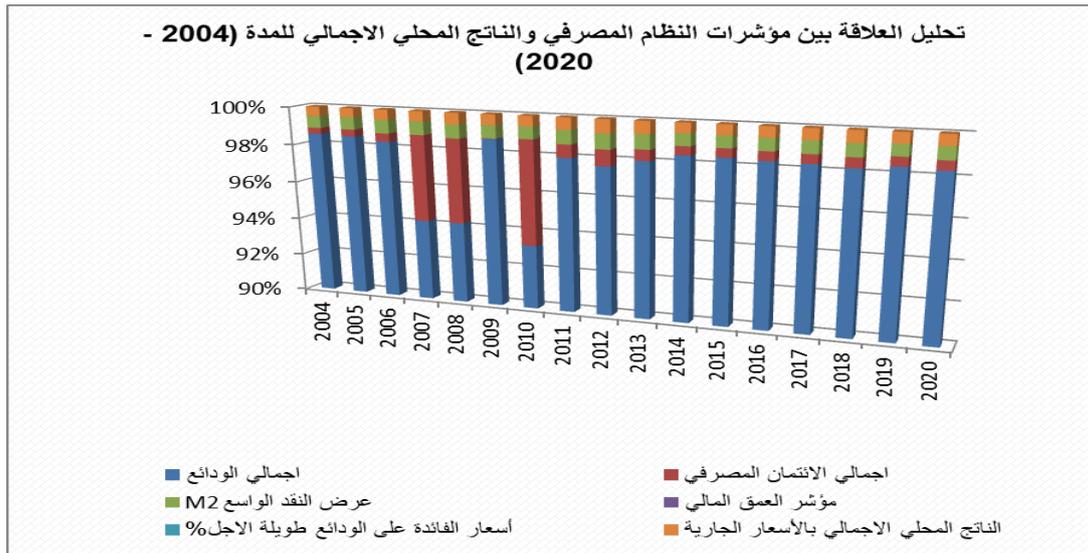
المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4)، ص74.

1- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والناتج المحلي الاجمالي:-

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة من 2004-2020، حيث نجح الاقتصاد الاردني خلال عام 2005 من تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج مقارنة بعام 2004 حيث تقدر هذه النتائج الايجابية للأداء الاقتصادي مؤشراً هاماً على قدرة الاقتصاد الاردني على استيعاب اية تطورات غير مواتية في بيئة الاقتصاد الكلي والتكيف معها، في حين نما الناتج المحلي وقد واصل ارتفاعه حتى عام 2010 حيث بلغ (18762.0) مليون دينار اردني نتيجة لتحقق زيادة في صافي دخول عوامل الانتاج من الخارج.

وتشير البيانات الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حتى عام 2012 ليصل الى (21965.5) مليون دينار اردني نتيجة لارتفاع الاسعار مقارنة بالعام الذي سبقه، اما في عام 2017 فقد نما الناتج المحلي بنسبة ضئيلة مقارنة بالعام الذي سبقه نتيجة استمرار حالة عدم اليقين في المنطقة الناجمة عن الاضطرابات السياسية والامنية في بعض دول الجوار والتي ساهمت بانخفاض تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة من جهة والتباطؤ في اداء قطاع الصناعات الاستخراجية من جهة اخرى، وقد سجل تراجعاً في عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من اغلاقات اقتصادية.

شكل بياني (9)

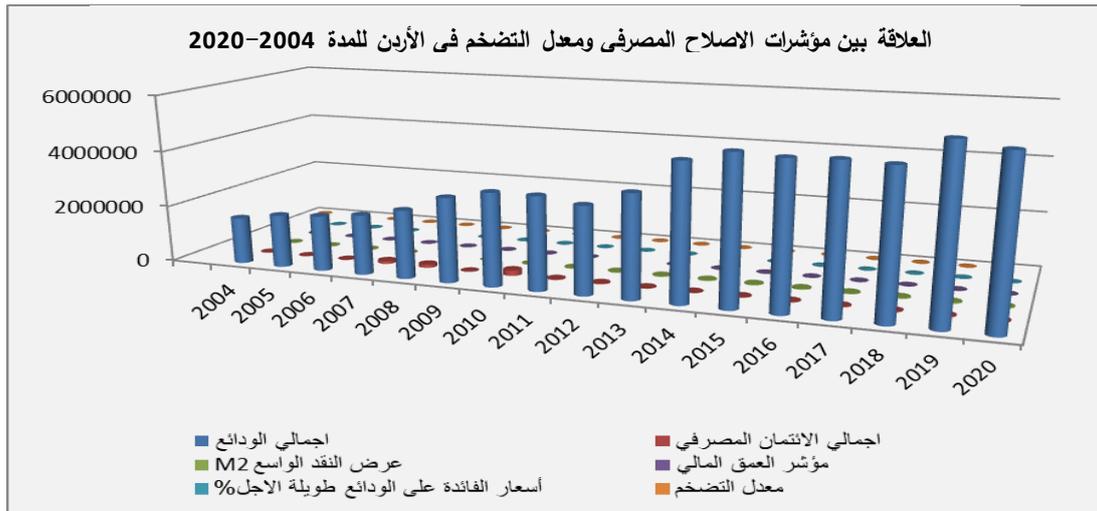


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (4,3)، ص 70, 74.

2- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم:-

توضح البيانات الواردة في الجدولين (3) و (4) عن وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في الاردن خلال مدة الدراسة، حيث تظهر البيانات وجود علاقة سلبية بين مؤشرات اسعار الفائدة على الودائع ومعدل التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم في عام 2004 بلغ نحو(4.36%) ويقابلها في السنة نفسها انخفاض في اسعار الفائدة على الايداع حيث بلغ (2.49%) وهذا الانخفاض في اسعار الفائدة يعني التوسع في عمليات الاقتراض ومن ثم الزيادة في نسبة السيولة في السوق مما يؤدي الى زيادة المعروض النقدي ومعدل التضخم، من ناحية اخرى تشير البيانات الى وجود علاقة موجبة بين حجم الائتمان المصرفي ومعدل التضخم، حيث بلغ معدل نمو الائتمان للمدة 2004-2012 على التوالي (,17%,16%,24%,4%,11%,16%,27%,32%) وقد ارتبط هذا التوسع في حجم الائتمان المصرفي بشكل ايجابي بزيادة معدل التضخم حيث بلغ نحو (4.52%,4.16%,4.85%,0.74%,13.97%,4.74%,6.25%,3.49%,4.36%) للسنوات المذكورة على التوالي، وذلك لان زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية الممنوحة من قبل البنوك يعد مؤشراً مهماً يدل على حالة النشاط الاقتصادي والتوسع الاقتصادي والنقدي، واذ كان هذا الارتفاع متسارعاً وبمعدلات اعلى بما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام فان ذلك يكون سبباً لحدوث التضخم، والشكل (10) يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في اغلب سنوات الدراسة هي علاقة عكسية، أي كلما زاد نمو حجم المؤشرات ادى الى انخفاض معدل التضخم بسبب جذب السيولة النقدية وانخفاض حجم المعروض النقدي.

شكل بياني (10)



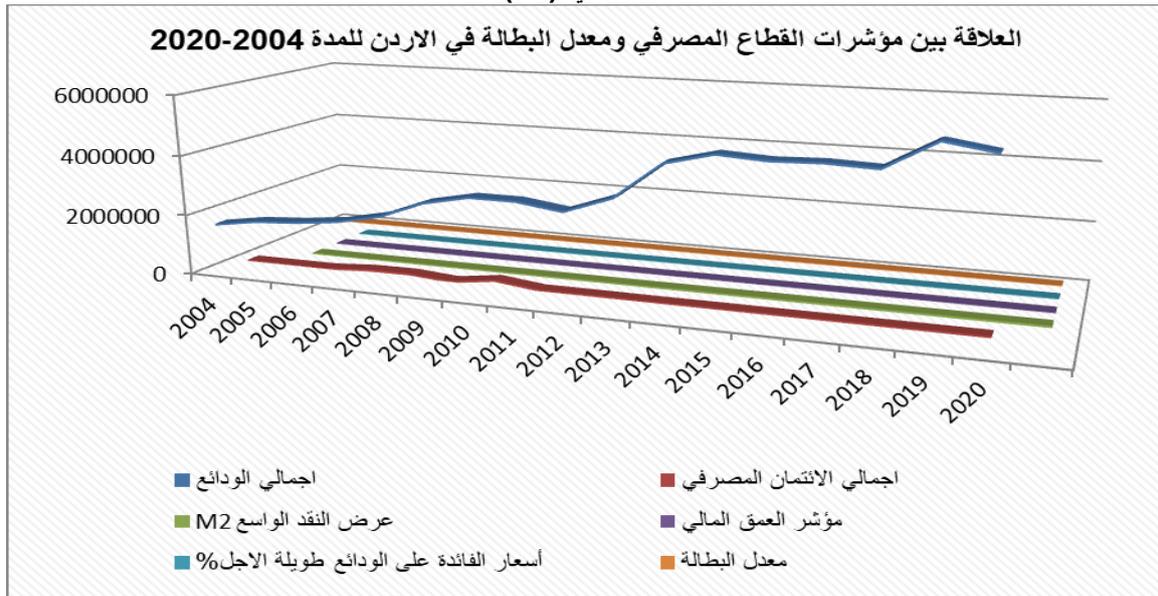
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (4,3)، ص 70, 74.

يوضح الشكل اعلاه انه في بعض السنوات بالرغم من انخفاض معدل نمو الودائع وحجم الائتمان المصرفي الا ان معدل التضخم اخذ بالارتفاع خاصة عام 2008 وعام 2012 وهذا يعود الى عوامل خارجية خارج سيطرة السلطة النقدية منها ارتفاع اسعار السلع الاولية (بما في ذلك السلع الغذائية) عالمياً، وارتفاع اسعار النفط لان الاردن يستورد كافة احتياجاته من النفط من الخارج، اضافة الى ذلك شهد معدل التضخم انخفاضاً في عام 2015 و2016 حيث بلغ نحو (0.88% و 0.78%) رغم انخفاض اسعار الفائدة وزيادة الائتمان المصرفي، نتيجة الركود الاقتصادي الذي شهدته اسواق المنتجات الاردنية التقليدية، كأسواق الخليج العربي والسوق العراقي.

3- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة:-

يوضح جدول (4) ان معدل البطالة في الاردن بقيت مرتفعة عند مستويات (6%) تقريباً، ولم تنجح السياسات الاقتصادية في تخفيضها، ويبين الشكل (11) ضعف القطاع المصرفي في التأثير على مسارات البطالة، نتيجة الى عوامل خارجة عن سيطرة القطاع المصرفي منها الزيادة المطردة في عدد السكان، فضلاً عن ارتفاع اعداد اللاجئين السوريين، واصبحت الحكومة مطالبة ليس فقط بتوفير فرص عمل لمواطنيها بل وللاجئين، كذلك انحسار دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل، نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل، وارتفاع نسب الضرائب على الاعمال، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن وهذه العوامل لم تؤثر على الاستثمار المحلي فحسب بل تؤثر على جذب الاستثمارات الخارجية، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة في الاردن طوال مدة الدراسة.

شكل بياني (11)



المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (4,3)، ص 70,74.

4- العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي :-

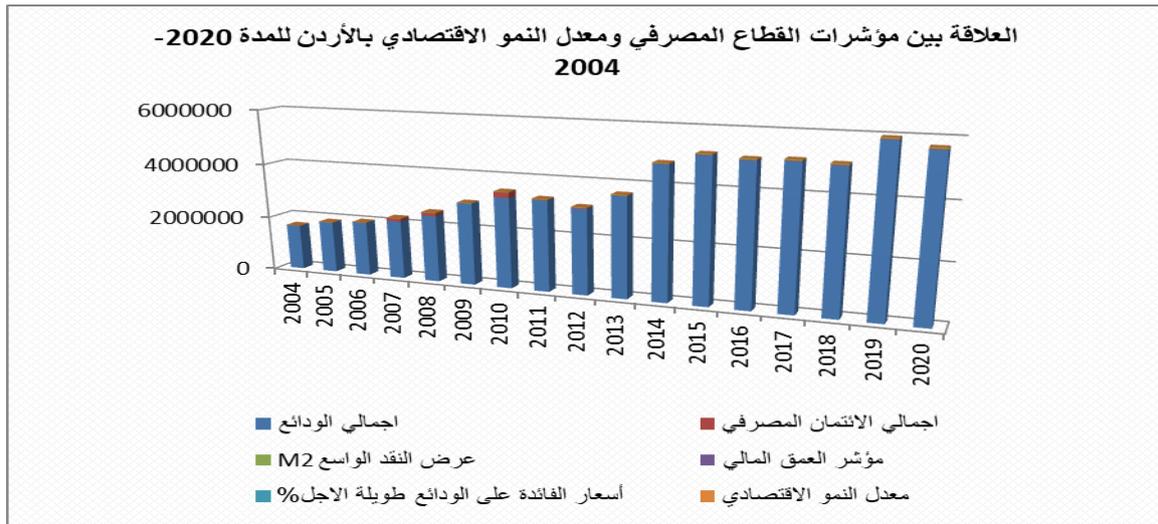
تشير اغلب الأدبيات الاقتصادية الى وجود علاقة وثيقة ومتشابهة بين النمو الاقتصادي والإصلاح المصرفي، لان وجود قطاع مصرفي كفوء من شأنه ان يدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام، وتشير البيانات الواردة في الجدولين (4,3) وجود علاقة وثيقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والنمو الاقتصادي.

حيث تظهر البيانات ان الاقتصاد الاردني شهد نمواً متواصلاً خلال المدة 2004-2008 حيث بلغ في عام 2004 (5.72%)، ثم استمر بالنمو وبمعدل يتراوح ما بين (2%-3) لغاية عام 2009 ليشهد تراجعاً واضحاً نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) التي بدأت من الولايات المتحدة الامريكية لتصيب الاقتصاد العالمي بالشلل التام، وبعد ان استعاد الاقتصاد العالمي عافيته من تداعيات الازمة، عاد الاقتصاد الاردني لمواصلة نموه وبمستويات ما قبل الازمة، في حين شهدت المدة من 2017-2020 تراجعاً حادة في معدلات النمو بسبب توتر الوضع السياسي وضعف اداء الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا واغلاق الاقتصاد العالمي.

في مقابل ذلك نجد ان هذا النمو يقابله نمو حجم الودائع لدى الإصلاح المصرفي حيث بلغت (6%، 0%، 10%، 23%، 14%، 8%، 5%، 14%) خلال المدة من 2004-2012 وهذه العلاقة الطردية سببها نمو الودائع يعني نمو الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم تشجيع الاستثمار والانتاج والدخل ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تظهر البيانات ان معدل النمو الاقتصادي انخفض في السنوات الاخيرة من الدراسة من عام 2016 ولغاية 2020 حيث بلغ معدل

النمو الاقتصادي حوالي (1.05%, 0.29%, 0.12%, 0.49%, 0.45%) على التوالي ويرجع ذلك الى تراجع معدل نمو الودائع والائتمان المصرفي، حيث انخفض معدل نمو الودائع الى (-2%, -1%, 1%, 17%, 4%) خلال المدة المذكورة، وكذلك انخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي الى (2%, -1%, 9%, 6%, -3%)، والشكل الاتي يظهر العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن للمدة 2004-2020.

شكل بياني (12)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (3,4)، ص 70، 74.

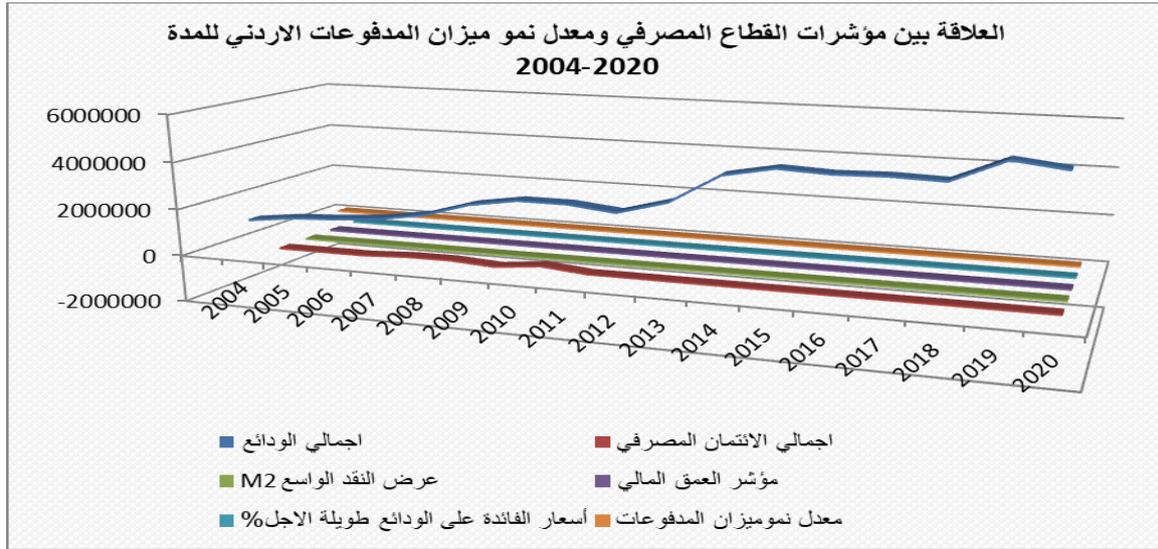
يوضح شكل (12) ان العلاقة بين اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية خلال فترة البحث ويعود ذلك الى ان سعر الفائدة يعد من اهم ادوات السياسة النقدية، ويأخذ دور هام في نمو الاقتصاد نحو الامام، ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الايداع والاقتراض.

5- العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي وميزان المدفوعات:-

توضح البيانات الواردة في جدول (4) الى وجود عجز في ميزان المدفوعات الاردني في اغلب سنوات فترة الدراسة، على الرغم من نمو مؤشرات الإصلاح المصرفي كالودائع، وحجم الائتمان، وانخفاض اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل، ويرجع ذلك الى مجموعة عوامل خارجية تتعلق بطبيعة الاقتصاد الاردني الصغير والمفتوح واذي يعتمد بشكل كبير على ازدهار دول الخليج، نتيجة انخفاض تحويلات الاردنيين في الخارج، وتراجع حجم المساعدات العربية، كذلك ارتفاع عجز الموازنة العامة والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الاجنبية، كما ان الاردن يعتمد على القروض الخارجية وما يعانیه من اعباء القروض المترتبة وخدمتها، جميع هذه العوامل ادت الى عجز

ميزان المدفوعات واصبح سمة اساسية ملازمة للاقتصاد الاردني. والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات الاردني.

شكل بياني (13)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (3,4)، ص 70، 74.

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي في العراق ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يناقش هذا المبحث الإصلاح المصرفي في العراق من حيث النشأة والتطور وتحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في العراق وكذلك تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الآتي:-

أولاً: نشأة القطاع المصرفي العراقي وتطوره

يعد القطاع المصرفي العراقي هو حلقة اساسية في سلسلة الاقتصاد العراقي، ويعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل متعددة ومعقدة، سواء تلك المتعلقة بالتشريعات والضوابط والتعليمات ومحددات الادارة المركزية للاقتصاد، أو تلك المتعلقة بعدم الاستقرار الاقتصادي والوضع الامني الذي مر به العراق في السنوات 2003 الى الوقت الحاضر، مما ادى الى ظهور عقبات حقيقية امام محاولات الإصلاح المصرفي، وعلى الرغم من اداء القطاع المصرفي العراقي وجهوده الذاتية ضمن اشراف البنك المركزي العراقي في تقديم خدماته للجمهور وفق الامكانيات الادارية والمصرفية، كانت مشاركة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية محدودة بسبب مواجهة التحديات والمشاكل والعقبات ترجع الى اسباب موضوعية وذاتية منها انخفاض اسعار النفط، والازمة الاقتصادية المخيفة التي تعرض لها العراق، والحرب على الارهاب، والركود الاقتصادي، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي خاصة في السنوات الاخيرة⁽¹⁾.

يرجع نشوء القطاع المصرفي العراقي الى القرن التاسع عشر كبداية رسمية، حيث كان يوجد فقط المصارف الاجنبية، ثم تأسست المصارف الحكومية (المتخصصة)، ومن ثم الاهلية، وبصورة عامة يمكن تقسيم نشأة وتطور القطاع المصرفي الى مرحلتين وهما:

1- ما قبل عام 2003:

مر القطاع المصرفي العراقي بتطورات كبيرة وتنوعت ادواره بحسب التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية التي مر بها، وشهدت بداية ظهور المصارف في العراق هيمنة المصارف الاجنبية، وكانت هذه المصارف وفروعها نشطة في العراق، وتوزعت في المراكز الرئيسية (بغداد، البصرة، الموصل)، ولم يكن هناك دور رقابي للحكومة المركزية يذكر، ولم يكن هناك دور للمصارف الحكومية، وكانت المصارف الاجنبية تمارس جميع الاعمال المصرفية الحكومية، لحين تأسيس مصرف الرافدين الحكومي عام (1941)، وكذلك تم تكليف البنك الشرقي بالعمل كوكيل للجنة اصدار

(1) سمير النصيري، القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الإصلاح، اوراق في السياسة الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2018، ص18.

العملة، التي تأسست في لندن عام (1931)، واستمر هذه الوضع الى أن تأسس المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي العراقي) عام (1947)، وقد شهدت هذه المدة صدور قانون العملة العراقية في عام (1931)، بموجب القانون المرقم (44) لسنة (1931)، والذي تأسس بموجبه لجنة العملة ومقرها في لندن، وعموما وحتى عشرينات القرن الماضي كانت هناك ثلاث مصارف وهي البنك العثماني (1893)، والبنك الشرقي المحدود الذي اصبح بنك الحكومة، والبنك الشاهنشاهي الايراني 1916 (البنك البريطاني للشرق الاوسط)⁽¹⁾.

وفي ثلاثينات القرن العشرين، كان هناك تعاطف كبير في تاريخ القطاع المصرفي، إذ تأسست الصيرفة العراقية الوطنية، وكذلك المصارف التجارية العراقية، إذ تم الإعلان في عام 1935 عن تأسيس أول مصرف حكومي في العراق (المصرف الزراعي الصناعي)، والذي قسم فيما بعد إلى مصرفين هما (المصرف الزراعي، والمصرف الصناعي)، وهذا الانشطار يعزى إلى قلة التخصيصات المالية، وكذلك لتحديد التخصص الدقيق لعمل المصرف، وفي عام 1941 تأسس مصرف الرافدين، وكذلك نشوء الصيرفة المركزية العراقية في العراق، وكذلك تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب قانون (43) لسنة 1947، لغرض تنظيم الصيرفة المركزية، وقد باشر اعماله عام 1948، وفي عام 1956 تم تغيير اسمه الى "البنك المركزي العراقي" بموجب قانون رقم (72)، كما تم تأسيس المصرف العقاري عام 1948، ليبلغ عدد المصارف الحكومية (5) مصارف ضمنها البنك المركزي العراقي، أما المصارف الاجنبية فكانت (8) مصارف، والمصارف الأهلية (5).

شهد عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي تطورات كبيرة في القطاع المصرفي، حيث تم إصدار قانون تأميم قانون المصارف رقم (100) لسنة 1964، والذي أثار جدلاً بين المختصين بين الرفض والقبول، إذ تم تقسيم المصارف بموجب قانون التأميم إلى أربع مجموعات هي (مجموعة البنك التجاري العراقي، ومجموعة بنك بغداد والعربي، ومجموعة بنك الرشيد، ومجموعة بنك الاعتماد)، ثم أعقب ذلك عمليات دمج أخرى والتي انتهت بدمج المصارف المؤممة بمصرف واحد وهو مصرف الرافدين وكان ذلك عام 1974، وصدور قانون رقم (52) والخاص بتأسيس مصرف الرشيد في سنة 1988، حيث تم تقسيم مصرف الرافدين إلى مصرفين هما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين⁽²⁾.

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخارجي، مجلة 26 العدد 17، جامعة البصرة، 2009، ص20.

(2) عمار ياسر عبد الكاظم العابدي، النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، ARID، 2020، ص1-2.

وتجدر الإشارة إلى إن قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976، الذي ينص على إن المصارف العاملة في العراق يجب أن تكون مملوكة للدولة حصراً، وقد منع القطاع الخاص من تأسيس مصارف داخل العراق، وعليه فقد تم القضاء على رأس المال الاجنبي ورأس المال المحلي الخاص⁽¹⁾. ومع بداية عقد التسعينات، تم التحول من الاحتكار المصرفي إلى الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية، من خلال السماح للقطاع الخاص بمزاولة العمل المصرفي بموجب القانون رقم (12) لسنة 1991، والذي نص على تأسيس المصارف بموجب قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983، واصبح النظام المصرفي يضم (25) مصرفاً تعمل في مجال الصيرفة منها (6) مصارف حكومية، و(18) مصرفاً خاصاً تجارياً بضمنها مصرف إسلامي واحد ومصرف مختلط واحد، وأصبح القطاع المالي يتمتع بوجود مساحة من المناقشة لتوفير الخدمات المالية⁽²⁾.

من ناحية أخرى وفي عام 1991 تم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية والذي أوكل للمصارف مهمة الوساطة في السوق من خلال تأسيس مكاتب لتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وتم منح اجازات ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة استناداً إلى قانون نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998⁽³⁾.

2- ما بعد 2003

بدأت هذه المرحلة بعد تغيير نظام الحكم في العراق والتحول نحو اقتصاد السوق، حيث صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 والذي بموجبه تم منح البنك المركزي استقلالية تامة عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية، بموجب المادة (26) من القانون نفسه أصبح البنك المركزي مستقل وبمعزل عن ضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة، بهدف الحفاظ على المعروض النقدي، كما شهدت هذه المرحلة اصدار قانون المصارف التجارية رقم (94) لسنة 2004، وصدر قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004، وقانون البنوك التجارية رقم (94)، وكذلك قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، من أجل بناء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية، وكان من أبرز البنوك التي انشأت في هذه المرحلة المصرف العراقي للتجارة برأسمال قدره (100) مليون دولار من صندوق تنمية العراق، ويسعى هذا البنك إلى مساعدة العراق لاستعادة ترسيخ جدارته

(1) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص3.
 (2) وليد عبيد عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2011، ص2.
 (3) وليد حميد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، ط1، دار اليازوري للنشر، 2022، ص73.

الائتمانية دولياً، فضلاً عن تعزيز العلاقات المالية بسبب التي عانى منها العراق خلال فترة الحصار المفروض في ذلك الوقت، إجمالاً شهدت هذه المرحلة جملة من الإصلاحات يمكن ايجازها بالآتي⁽¹⁾:

1- تحديد الحد الأدنى لرأس المال البنوك القائمة بما لا يقل عن (250) مليار دينار، أو (50) مليون دولار أو ما يعادله بنسبة (30%) من رأس مال البنوك المحلية كرأس مال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.

2- السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب لها في العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، بغض النظر عن النسبة وذلك لتعزيز المنافسة وتطوير العمل المصرفي، وفق الفقرة السادسة من قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).

3- العمل على تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني من (42%) إلى (25%) منها (5%) على شكل نقدي في خزائن المصرف نفسه، و(20%) للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي.

4- تحرير أسعار الفائدة المصرفية.

5- فتح نافذة مزاد العملة الأجنبية مما ساهم في تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.

6- اصدار عملة عراقية جديدة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة الثقة في الدينار العراقي.

وفي عام 2012 اتخذ البنك المركزي العراقي المزيد من الاجراءات لرفع اداء القطاع المصرفي وزيادة كفاءته من خلال اصدار تعليمات لخدمات الدفع، واصدار قانون الدفع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، وكذلك زيادة رأس المال للمصارف التجارية الى (150) مليار دينار عراقي، وشركات الصرافة الى (500) مليار دينار وشركات التحويل الى (45) مليار دينار⁽²⁾.

وخلال المدة (2015-2019) اتخذ البنك المركزي العراقي عدداً من الاجراءات والتدابير وأصدر عدداً من القوانين لمواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، اذ صدر قانون البنوك الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 لتنظيم عمل البنوك الاسلامية، وتم اتخاذ جملة من الاجراءات من أجل تنظيم عمل المصارف لعل ابرزها تطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق⁽³⁾.

(1) Ahmed Hussein & Faisal Ghazi Faisal: Using the Herfindal_ Hirschmann Index to measure the competition between banks operating in the Iraqi banking sector for the period (2011- 2016), Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/ Vol.4/ No.44 part 1/ 2018.p 9- 10.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص33.

(3) للمزيد من التفاصيل، ينظر في ذلك: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية اعداد مختلفة.

وفي عام 2020 ومن أجل مواجهة انتشار جائحة كورونا، والتقليل من حدة آثارها والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي أتخذ البنك المركزي العراقي عدداً من الاجراءات والتشريعات لعل أبرزها⁽¹⁾.

- 1- إصدار الضوابط الموحدة لمبادرة (1) ترليون لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- 2- إصدار ضوابط شبكة الحماية المالية الاسلامية.
- 3- إصدار قائمة السيولة للبنوك الاسلامية.
- 4- إصدار لائحة عمل مزودي خدمة الدفع الالكتروني من خلال الهاتف النقال.
- 5- إصدار ضوابط محدثة لتنظيم عمل الوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات الحوالات الاجنبية.
- 6- اعداد مبادرات ضمن الخطة الاستراتيجية 2020-2023 والتي تشمل مراقبة مديونية الافراد لدى النظام المصرفي، وتعزيز السيطرة على المخاطر العابرة للحدود.

ثانياً: هيكلية القطاع المصرفي العراقي:-

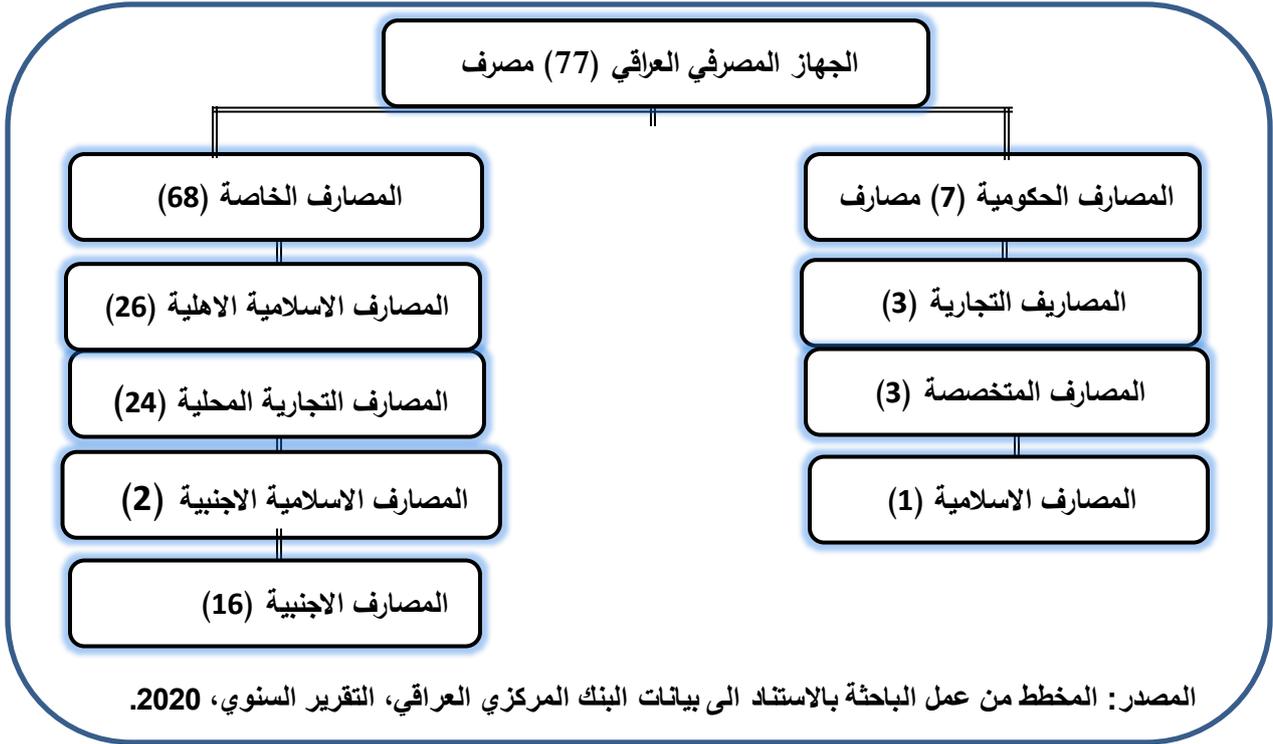
بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (77) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية موزعة ما بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة ومصرف اسلامي واحد، و(24) مصرفاً عراقياً اهلياً تجارياً خاصاً، و(26) مصرفاً اسلامياً اهلياً خاصاً، و(18) فرعاً لبنوك تجارية عربية وأجنبية (10) منها مصارف لبنانية تدير (27) فرعاً في العراق، حيث بلغ عدد الفروع (430) منها فروع للمصارف الحكومية (51%) من مجمل فروع المصارف العاملة في العراق والبالغة (843) مصرفاً نهاية العام 2017، كما بلغ عدد موظفي البنوك العاملة في العراق (30-507) في العام 2018، يعملون نحو (68%) في سبعة بنوك حكومية و(32%) في البنوك الخاصة على الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الاهلية في العراق الا ان حجمها ونشاطها محدودين للغاية مقارنة مع المصارف الحكومية التي تدير حوالي (90%) من إجمالي اصول القطاع المصرفي العراقي، بينما تدير المصارف الاهلية العراقية والاجنبية حوالي (10%) فقط⁽²⁾.

(1) مؤيد عبد الكريم مخيف، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، مصدر سابق، ص100

(2) اتحاد المصارف العربية، تطوير القطاع المصرفي العراقي - سياسات ناجحة للبنك المركزي العراقي وحاجة لتفعيل دور المصارف، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث، 2019، ص1.

مخطط (3)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي عام 2020



ثانياً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في العراق:-

ومن هذا المطلب سيتم تناول:

1- تحليل تطور حجم الودائع لدى النظام المصرفي العراقي

توضح البيانات الواردة في جدول (5) الى زيادة حجم الودائع في العراق حيث ارتفعت (3946668) مليون دينار عراقي عام 2004 الى (36729113) مليون دينار عراقي عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (14.96%)، ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية طوال فترة الدراسة يلاحظ شهد معدل نمو حجم الودائع في العراق تذبذباً واضحاً فبعدما بلغ ما يقارب (50.9%) في عام 2007 انخفض ليسجل معدلات سالبة في عامي 2015 و2016 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة التي يعيشها الاقتصاد العراقي في تلك الفترة (انخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب)، ثم شهد نمواً في عامي 2018 و2019، حيث ان ازمة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية بسبب التباعد الاجتماعي ادت الى تراجع النمو في اجمالي الودائع. وبشكل عام يلاحظ بالرغم من التذبذبات ان اجمالي الودائع قد ارتفع خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك الى زيادة حجم الانفاق الحكومي في الموازنة العامة سواء كانت نفقات استهلاكية أو استثمارية، فضلاً عن ان المصارف الحكومية تشكل نسبة (90%) من القطاع المصرفي العراقي مما يعطي ثقة كبيرة للمودعين بالاحتفاظ بودائعهم في المصارف وخير مثال على ذلك عند سقوط بعض المحافظات العراقية بيد الارهاب، لم يواجه المودعون اي ازمة سيولة من البنوك الحكومية لكونها ضامنة لها.

جدول (5)

بعض مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدلات النمو في العراق للمدة (2004-2020 مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الودائع (1)	معدل نمو الودائع % (2)	اجمالي الائتمان المصرفي (3)	معدل نمو حجم الائتمان (4)	M2 عرض النقد الواسع (5)	معدل نمو M2 (6)	مؤشر العمق المالي (7)	معدل نمو مؤشر العمق المالي (8)	اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل % (9)
2004	3946668	-	1039542	-	12254000	-	23	-	9.1
2005	10009010	153	2907431	179.68	14684000	19.90	19	-81	7.90
2006	18897338	88	4781980	64.47	21080000	43.55	22	-78	8.50
2007	28519558	50.92	6948710	45.31	26956076	0.27	24	-76	13.60
2008	37501909	31.50	7405327	6.57	34919675	29.54	22	-78	12.20
2009	45961330	22.55	8702620	17.52	45437918	30.12	34	-66	10.12
2010	55008564	19.68	17735638	103.80	60386086	32.89	37	-63	8.43
2011	65292123	18.69	24728651	39.43	7277951	19.52	33	-67	7.62
2012	73676323	12.84	32365358	30.88	77187497	6.94	30	-70	7.87
2013	87004404	18.09	32674466	0.96	89512076	15.96	32	-68	7.46
2014	90932279	4.51	39195924	19.95	92988876	3.88	34	-66	6.59
2015	76418631	-15.96	45704775	16.61	84527272	-9.09	43	-57	6.19
2016	72276076	-5.42	47870768	4.73	90466370	7.02	48	-52	6.10
2017	73060348	1.08	52182944	9.01	92857047	2.64	44	-56	5.86
2018	83793944	14.69	51122810	-2.03	95390725	2.72	38	-62	5.87
2019	88540964	5.67	53418176	4.49	103441131	8.43	40	-60	5.32
2020	36729113	-58.5	38423236	-28.07	119906260	15.91	54	-46	7.96
معدل النمو السنوي المركب %									
2020-2004	14.96		23.65		14.3		5.14		0.83

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

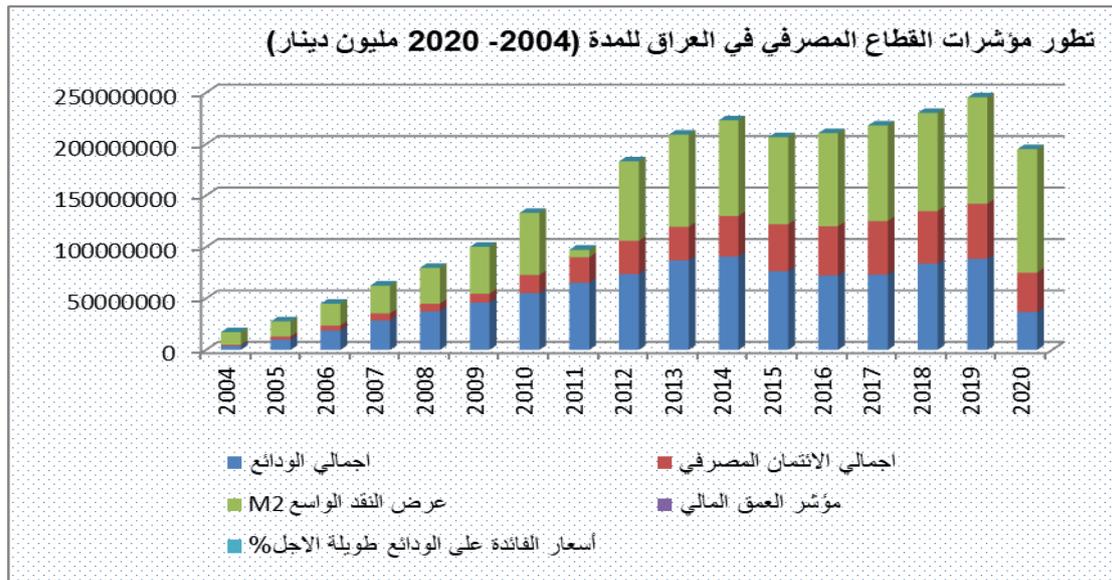
1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991-2019).

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005 - 2019).

3- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015-2020).

4- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط: <https://data.albankaldwali.org/indicator>

شكل بياني(14)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (5)، ص 88.

2- مؤشر اجمالي الائتمان المصرفي:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (5) الى زيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل النظام المصرفي خلال مدة الدراسة حيث بلغ نحو(1039542) مليون دينار عراقي عام 2004 في حين ارتفع الى (38423236) مليون دينار عراقي عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (23.65%)، اذ يلاحظ وجود علاقة ايجابية بين نمو الائتمان المصرفي وزيادة حجم الودائع المصرفية، ويعود زيادة الائتمان المصرفي الى اتباع سياسة نقدية توسيعية تؤدي الى انخفاض تكلفة الائتمان نتيجة انخفاض سعر الفائدة، من ثم زيادة الطلب على الائتمان عن طريق المصارف. مما يؤدي الى انخفاض توجه الافراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل اي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من السوق المالية الى المصارف التجارية، كما توضح البيانات ان معدل النمو في إجمالي الائتمان قد انخفض بنحو(2,03%) في عام 2018، وانخفض ايضاً في عام 2020 بحوالي (28,07%) نتيجة انخفاض حجم الودائع وارتفاع اسعار الفائدة على الايداع ومن ثم تكاليف الاقتراض، بسبب الركود الاقتصادي وانخفاض حجم الانفاق الحكومي وزيادة الدين العام.

3-تطوير مؤشر عرض النقد m2:-

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) ان عرض النقد m2 شهد ارتفاعاً عام 2004 حيث بلغ قدره (12254000) مليون دينار عراقي، وتعزي هذه الزيادة هو سعي البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم بعد حصوله على استقلالته خاصة بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة

2004⁽¹⁾، حيث استمر عرض النقد بالارتفاع بمعدلات متفاوتة خلال الاعوام 2006-2011، اما في عام 2012 الذي شهد نمواً منخفضاً حيث بلغ معدل النمو (6.94%) مقارنة بالعام الذي سبقه والسبب في تدني النمو هو حصول حالة من الاستقرار النقدي في المجتمع العراقي بفعل حرص البنك المركزي للحصول على توازن في النمو في القطاعين النقدي والحقيقي⁽²⁾. اما في عامي 2013 و2014 فقد حقق عرض النقد معدلات نمو متباينة حيث بلغت (15.96%) و(3.88%) ويرجع هذا التباين الى تراجع ايرادات النفط وحدث حالة من الانكماش الاقتصادي في عام 2014 مع الانخفاض في صافي الموجودات الاجنبية⁽³⁾.

اما في عام 2015 فقد شهد وعلى النقيض من جميع السنوات التي سبقت تراجع في معدل نمو عرض النقد حيث حقق نمواً سالباً مقداره (-9.09%) والسبب في ذلك يعود الى استمرار تراجع الايرادات النفطية بفعل الانخفاض الحاد في اسعار النفط، وقد عاود الارتفاع في الاعوام (2016 الى 2020) حيث بلغت قيمة عرض النقد (119906260) مليون دينار عراقي لعام 2020 نتيجة الارتفاع في السيولة المحلية و الأثر التوسعي لصادي الديون الحكومية، وقد بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة 2004-2020 (14.3%).

4- تطور مؤشر العمق المالي:-

من خلال بيانات الجدول أعلاه يظهر ان مؤشر العمق المالي تطور بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة وبوتيرة متصاعدة، فبعد ان كانت قيمة المؤشر في بداية المدة (23) لعام 2004 أصبحت (33) في عام 2011، ثم تطورت الى (54) في عام 2020، وهذه النتائج تكشف اثر الإصلاح المصرفي في رفع مستوى مؤشر العمق المالي والذي يعني زيادة تناسب حجم القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي وان القطاع المالي في حالة تحسن من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار ومن حيث الكفاءة تعني: مدى توفر النقد بما يناسب وحاجة النشاط الاقتصادي للتداول عبر نسبة السيولة المتاحة، بفعل مستوى الوساطة وكفاءة المؤسسات المالية.

5- تطور اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (5) ان سعر الفائدة على الودائع طويلة الاجل كان شبه مستقر في بعض السنوات، حيث بلغ نحو (9,1%) عام 2004 وفي عام 2020 حيث بلغ (7,96%) وبمعدل نمو سنوي مركب (0.83%)، حيث توضح البيانات الواردة في الجدول ان اعلى ارتفاع سجل لسعر

(1) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، اذار، 2012، ص2.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص18.

(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص31.

الفائدة في الاعوام من 2007، 2008، 2009 حيث بلغ نحو (10,12%، 12,20%، 13,60%) ويعود ذلك الى زيادة السيولة في السوق المحلية نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي وزيادة التوظيف نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة معدل التضخم، وبما ان القطاع المصرفي يعد من قنوات نقل السياسات الاقتصادية، تم رفع سعر الفائدة بهدف سحب الكتلة النقدية الفائضة من الاقتصاد، وتوجيهها نحو الائتمان المصرفي، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، حيث يلاحظ ارتفاع سعر الفائدة عام 2020 بهدف جذب الودائع نتيجة الركود الذي اصاب الاقتصاد العراقي وزيادة الاقتراض الحكومي، بهدف الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وديمومته.

ثالثاً: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي وانعكاسها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي:-

يعد الإصلاح المصرفي اداة رئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، لأنه يمثل قطاعاً مالياً يحافظ على السيولة العامة في الاقتصاد، وبعد ايضاً اكبر القطاعات الاستثمارية في سوق الوراق المالية كما يمثل قناة من قنوات انتقال السياسة النقدية التي لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي والحد من معدلات التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار سعر الصرف، حيث شهد القطاع المصرفي تغييرات كبيرة بعد التحولات الاقتصادية والسياسية خاصة بعد صدور القوانين التي ساهمت في اعطاء البنك المركزي صلاحيات تنفيذ وصياغة السياسة النقدية وحرية اختيار الادوات الكمية بما يعزز استقلالية البنك المركزي، حيث أخذ على عاتقه مكافحة التضخم، وتعزيز قيمة الدينار العراقي كهدف رئيسي وهذا ما جاء بقانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، لذا كان للإصلاح المصرفي دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال معالجة معدلات التضخم المرتفعة، وتحقيق الاستقرار في اسعار الفائدة وسعر الصرف، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، وفيما يلي تحليل لانعكاس مؤشرات الإصلاح المصرفي في متغيرات الإستقرار الاقتصادي في العراق.

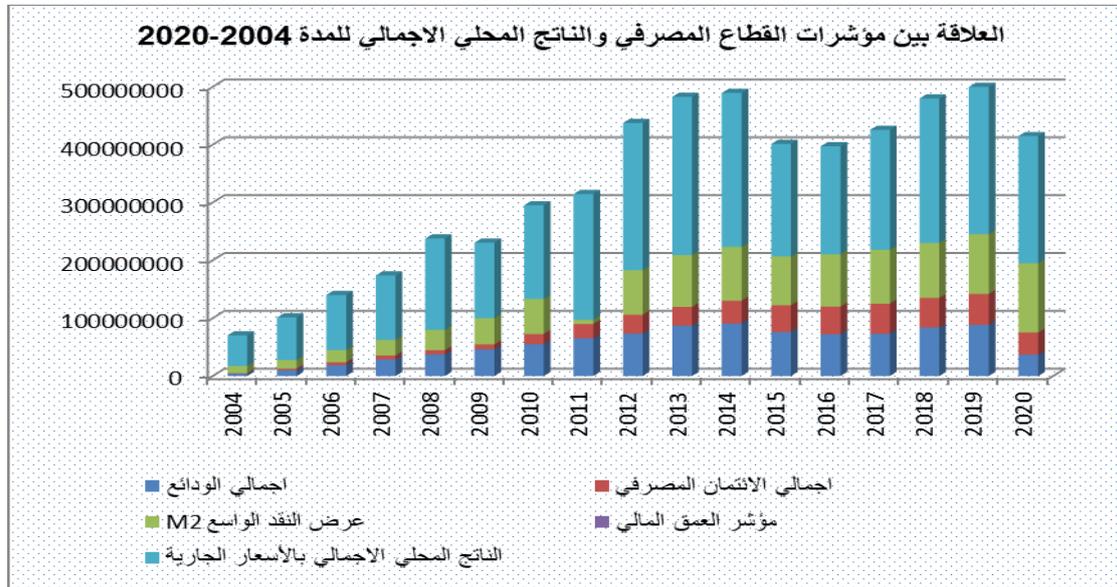
1- العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي:-

تظهر البيانات الواردة في الجدولين (5,6) الى وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث تظهر البيانات ارتفاع معدلات الناتج خلال السنوات الاولى من عام 2004 لغاية 2008 حيث بلغ معدل الناتج للأسعار الجارية (53235359، 73533599، 95587955، 111455813، 157926062)، ويرجع ذلك الى ارتفاع الائتمان المصرفي ونمو الودائع المصرفية لدى النظام المصرفي.

في حين شهد عام 2009 انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي بلغت قيمته (130643200) وهذا الانخفاض يعود الى الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض اسعار السلع ومنها المستوردة.

ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع خلال الاعوام من 2010 ولغاية 2013 وسجل عام 2014 و2015 انخفاضاً في الناتج المحلي والسبب في ذلك يعود الى تراجع اسعار النفط بشكل كبير فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال العصابات الارهابية لبعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية، ثم اخذ بالارتفاع خلال الاعوام 2017 لغاية 2020 وذلك بسبب التحسن في اسعار النفط الذي ادى الى زيادة الصادرات وانعكس ذلك بصورة ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

شكل بياني (15)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (5، 6)، ص 93،88.

2- العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم :-

توضح البيانات الواردة في الجدولين (6،5) الى وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في العراق حيث توضح البيانات ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الاولى من الدراسة من عام 2004 ولغاية عام 2009 حيث بلغ معدل التضخم (37%)، 30,8%، 31,7%، 19,3%، 12,7% و6,9% ويعود ذلك الى ارتفاع الائتمان المصرفي ونمو الودائع لدى القطاع المصرفي.

جدول (6)

بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020) بالاسعار الجارية (%)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي % (1)	معدل التضخم % (2)	معدل البطالة % (3)	معدل النمو الاقتصادي % (4)	نمو ميزان المدفوعات % (5)
2004	53235359	37	26.8	4.8	-322
2005	73533599	30.8	17.97	1.7	-73
2006	95587955	31.7	17.5	5.6	925
2007	111455813	19.3	11.7	1.9	-75
2008	157926062	12.7	18.23	8.2	34
2009	130643200	6.9	15.2	3.4	5
2010	162064566	2.9	15.2	6.4	-241
2011	217327107	5.4	11.1	7.5	-187
2012	254225491	5.6	11.9	13.9	96
2013	273587529	2.4	13	7.6	-194
2014	266332655	2.2	23	-0.7	-226
2015	194680972	1.4	25	2.5	-6
2016	186542703	0.5	20.4	15.2	-25
2017	207621134	0.2	22	-2.5	-132
2018	249574276	0.4	22.6	-0.1	-144.1
2019	254443953	0.6	23	4.4	-40
2020	219768798	0.8	40	-12.1	-47

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصادر التالية:

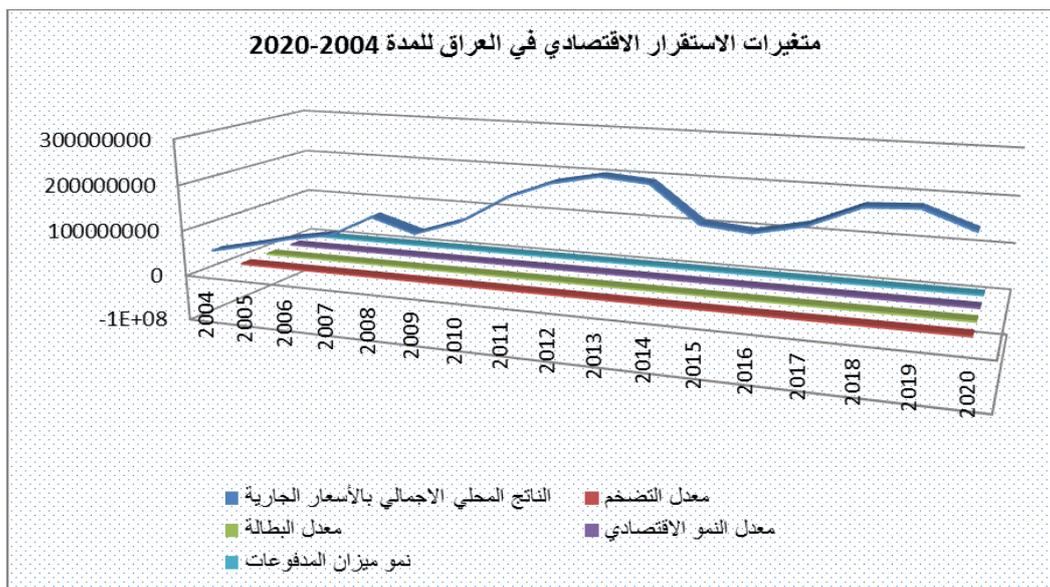
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991-2019).

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005-2019).

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015-2020).

- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

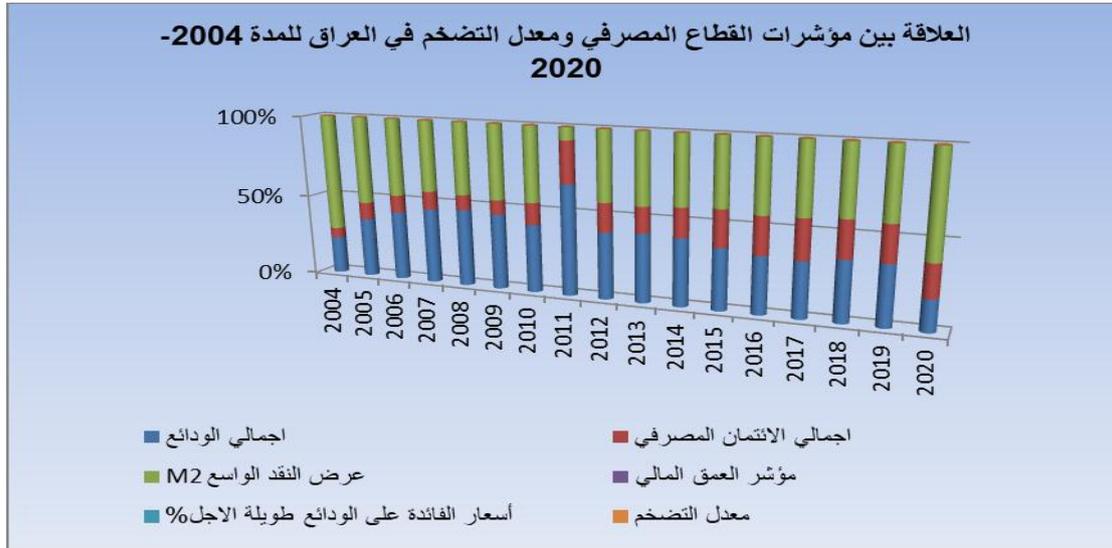
شكل بياني (16)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (6)، ص 93.

يرجع ارتفاع معدل التضخم الى اختلالات اسعار الصرف والاضطرابات الهيكلية بين إجمالي العرض والطلب الكلي نتيجة انخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، وارتفاع اسعار السلع المستوردة بالإضافة الى الزيادة في عرض النقد وعدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار في العراق، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق.

شكل بياني(17)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (6,5)، ص93,88.

ويتضح من الشكل ان معدل التضخم في السنوات الاولى شهد طفرات ملحوظة بسبب انخفاض قيمة سعر صرف الدينار العراقي، اما في السنوات الاخيرة وعند فتح نافذة بيع وشراء العملات فقد كان لها دور في استقرار سعر الصرف، حيث سعت معظم الدول لجعل العراق سوقاً لمنتجاتها من خلال اغراقه بالسلع والمنتجات الرخيصة، حيث يوضح الشكل انخفاض معدل التضخم بعد عام 2009 ليصل الى (0,8%) في عام 2020 ويعود ذلك الى تراجع اسعار النفط وتحسين قيمة سعر صرف الدينار العراقي بالإضافة الى وجود رسوم جمركية تؤثر على البضائع المستوردة فضلاً عن ايقاف استيراد بعض المنتجات الاساسية مما حفز الانتاج المحلي من لحوم ودواجن وغيرها.

3- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة :-

تشير البيانات الواردة في الجدولين (6,5) الى ان العلاقة بين نمو الودائع وحجم الائتمان المصرفي ومعدل البطالة ليست بالمستوى المطلوب، حيث شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً في العراق، خاصة في السنوات الاولى من الدراسة ويعود ذلك الى المشاكل الهيكلية والبنوية في الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي والحروب المفروضة التي شهدتها العراق، كما تشير البيانات ان معدل البطالة بعد عام 2004 اخذ بالتراجع وانتشار البطالة المقنعة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة التي يمر بها

الاقتصاد العراقي. وتوقف مشاريع القطاع الخاص، مما دفع الحكومة الى اللجوء الى زيادة معدلات التوظيف في مؤسسات القطاع العام الذي تعاني اساساً من فائض في القوى العاملة، بالإضافة الى ارتفاع مستوى الرواتب في مؤسسات الدولة مقارنة في البديل القطاع الخاص ان وجد مما ادى الى زيادة العمال وانخفاض الانتاجية، والشكل الاتي يظهر العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة في العراق.

شكل بياني (18)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (6,5)، ص 93,88.

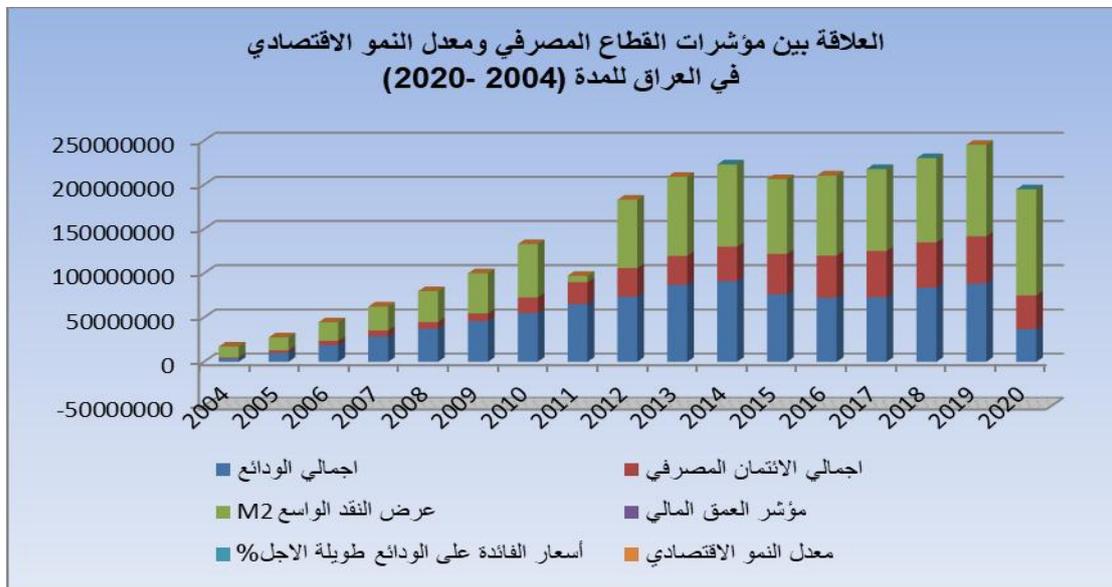
يوضح الشكل (18) ان مؤشرات الإصلاح المصرفي في العراق لم يكن لها تأثير كبير على معدل البطالة، وذلك بسبب ضعف الائتمان المصرفي في المشاريع الكبيرة واقتصاره على القروض الصغيرة، نتيجة ارتفاع المخاطر الائتمانية، وبسبب الطبيعة الثقافية التنظيمية المحافظة لدى القطاع المصرفي العراقي، كما يوضح الشكل ان اعلى معدل بطالة كان في عام 2020 حيث بلغ حوالي (40%) ويعود ذلك الى انخفاض نمو الودائع المصرفية بمعدل (58%) وانخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (28,07%) فضلاً عن ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع لتصل الى (7,96%) وهذا التراجع في قدرة القطاع يرجع الى اسباب اهمها انخفاض اسعار النفط الذي تعد المغذي الرئيسي للموازنة العامة مما ادى الى زيادة الدين الحكومي ومن ثم انخفاض السيولة النقدية.

4- العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي

يتضح من الجدولين (6,5) ان هناك علاقة بسيطة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث شهد معدل النمو الاقتصادي في العراق تذبذباً خلال مدة الدراسة، اذ شهد معدل النمو ارتفاع ملحوظ للأعوام من 2004-2013 لكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط،

وشهدت هذه المدة تحسن في اسعار النفط وتخفيض الديون العراقية الخارجية واعادة جدولة المتبقي منها، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة الاستثمار في قطاع النفط، كما توضح البيانات انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي خلال المدة 2014-2017 بسبب تداعيات الازمة المزروجة التي مر بها الاقتصاد العراقي، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي لعام 2020 حيث بلغ (1,12%)، قابلها انخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (28,07%) وارتفاع اسعار الفائدة الى (7,96%)، وانخفاض حجم الودائع لدى القطاع المصرفي الى (59%) بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة نفشي جائحة كورونا حيث توقفت اغلب الانشطة الاقتصادية والتي انعكست على زيادة عجز الموازنة وانخفاض الدخل والودائع.

شكل بياني (19)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (6,5)، ص 93,88.

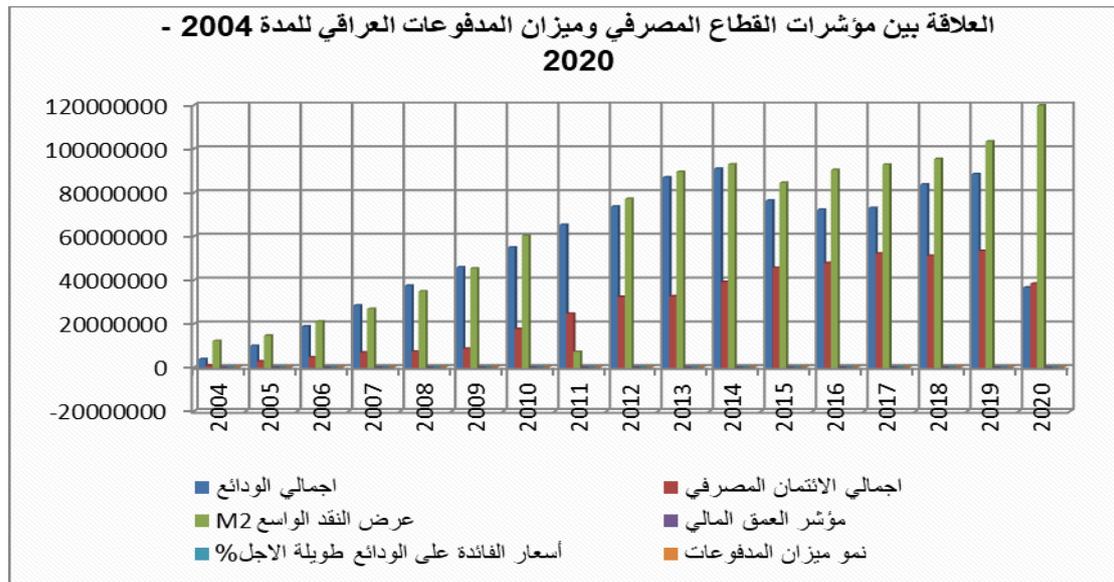
يوضح الشكل (19) ان بعض السنوات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الودائع وحجم الائتمان المصرفي، لكن قابلها انخفاض النمو الاقتصادي وكذلك الحال بالنسبة لانخفاض اسعار الفائدة على الودائع والتي رافقها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، بسبب اعتماد العراق على عائدات النفط لتمويل الانفاق الحكومي وخلق فرص العمل، في ظل غياب الاستثمار والانتاج، مع الاخذ في نظر الاعتبار صعوبة تقليص الانفاق الحكومي لاسيما مع الحاجة المتزايدة لمزيد من الانفاق العسكري والامني وظهور جائحة كورونا.

5- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي وميزان المدفوعات:-

مر ميزان المدفوعات العراقي بتقلبات شديدة خلال مدة الدراسة، حيث شهد تحسناً ملحوظاً للأعوام من 2004 لغاية 2009 حيث بلغ (-322%، -73%، -925%، -75%، 34%، 5%)، ويعود ذلك الى

التطور الملموس في بعض المؤشرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العراقي، حيث استمرت اسعار النفط الخام في التحسن في الاسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية والمواد الخام اضافة الى ارتفاع حجم الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص مما انعكس ايجابياً في تحقيق هذا الاداء على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي، كما يظهر من الشكل انخفاض ميزان المدفوعات في بعض السنوات نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب اعتماد اقتصاد العراق بشكل كبير عليه اضافة الى الاعتماد شبه المطلق على الاستيرادات لسد حاجة السوق المحلية.

شكل بياني (20)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (6,5)، ص 93,88.

يوضح الشكل اعلاه ان العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي وميزان المدفوعات العراقي ضعيفة، وذلك لان ميزان المدفوعات يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، وبما ان العراق بلد ذو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط في القسم الاكبر من صادراته النفطية، تنعكس الزيادة في ايراداته النفطية على زيادة النفقات العامة خاصة النفقات الجارية، ومن ثم زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وزيادة معدل التضخم.

رابعاً: الاستراتيجية المقترحة لتطوير القطاع المصرفي العراقي:-

يعد وجود نظام مصرفي صحي وسليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية لقطاع الشركات. ويوفر الإصلاح المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات الشركات ونموها، يعد وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمراً مهماً وخاصة في الدول النامية⁽¹⁾. ويمكن تلخيص أهم المحاور الرئيسية للاستراتيجية التي تساهم في تطوير أداء القطاع المصرفي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي على النحو الآتي:

- 1- العمل على إجراء مسح شامل لأوضاع المصارف، وأدراج المصارف التي تواجه صعوبات خاصة في السيولة، وتقديم برامج واجراءات لمعالجتها.
- 2- بناء برنامج واسع ومتكامل له قاعدة بيانات حديثة ومتطورة متاحة لجميع المصارف للاستعلام عن المقترضين من أجل توفير الحماية من المخاطر الائتمانية التي تواجه القطاع المصرفي.
- 3- إلزام المصارف بالتقيد بقانون مكافحة غسل الأموال وانشاء وحدات مختصة داخل المصارف تختص بعمليات مكافحة وأدراة المخاطر والامتثال، بهدف تعزيز الاستقرار المالي في المصارف وتجنب الوقوع في مخاطر العمليات المشبوهة، والتي اشادة بها ودعمتها المنظمات الدولية ذات الصلة، منها منظمة العمل المالي (FATF).
- 4- تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الشاملة القائمة على المخاطر وفق المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المالية وضمن استقرار القطاع المصرفي.
- 5- تأسيس وحدة الاستقرار المالي ووحدة إدارة المخاطر للحد من المخاطر وأتخاذ الاجراءات الاحتياطية المدعمة بنظم للإنذار المبكر ومواجهة الازمات وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطوير نماذج لتحديد قدرة النظام المالي على استيعاب الازمات وتنفيذ اختبارات الرقابة بشكل دوري.
- 6- تشجيع تأسيس مصارف اسلامية لما يتمتع به التمويل الاسلامي من الامان وجذب المدخرات التي لا تتعامل مع المصارف التجارية، حيث استطاع البنك المركزي العراقي تحفيز أكثر من نصف شركات التحويل المالي للتحويل الى مصارف اسلامية، وبذلك حقق هدفين، هما الاول هو دعم صناعة الصيرفة الاسلامية وتوسيعها، والثاني الحد من شركات التحويل⁽²⁾.
- 7- تطوير مراكز التدريب المصرفي بشكل يعمل على تطوير القدرات المصرفية، ويمكن لجميع المصارف الاستفادة من هذه المراكز التدريبية لبناء قدرات العاملين أو الراغبين في العمل

(1) د. سميرة حسين الخزرجي، الحوكمة والبنك المركزي العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص124.

(2) علي محسن العلق، السياسة النقدية في مواجهة التحديات للمدة 2015-2016، البنك المركزي العراقي، 2016، ص3.

والمصارف في كل القطاعين العام أو الخاص، والسعي نحو استقطاب المصارف العالمية الى السوق العراقية من خلال فتح فروع لها في بغداد والمحافظات للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التي تقدمها هذه البنوك في العمل المصرفي.

8- إعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال تشجيع عمليات الدمج بين المصارف، وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية، وافساح المجال للمصارف في تحديد الرسوم وتقديم الخدمات المصرفية على اساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية.

وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على استراتيجيات لتطوير واصلاح القطاع المصرفي، مثل تشجيع البنوك على تقديم الائتمان وتوزيعه نوعياً وقطاعياً، وأنشاء شركة لضمان القروض المصرفية، ومنح البنوك الخاصة نسبة من الاعتمادات المخصصة على واردات القطاع العام، وتطبيق اللوائح الارشادية للتصنيف الائتماني، ووضع بند مخصص لكل فئة يتوافق مع درجة المخاطرة الخاصة به⁽¹⁾.

اما بالنسبة للسياسة النقدية فقد أتخذت استراتيجيات لتطوير القطاع المصرفي، كتحرير القطاع المالي خاصة تحرير اسعار الفائدة والغاء الخطط الائتمانية السابقة التي فرضها البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة وتنافسية وشفافية مما فتح الباب امام البنوك الاجنبية للمشاركة في العراق سواء كان بشكل فروع أو مكاتب صيرفيه⁽²⁾.

ومكاتب تمثيل أو شركات مستقلة أو مشاركات مع البنوك الخاصة بما يتماشى مع قانون الاستثمار وتوجهاته نحو اقتصاد السوق مما ساهم في تطوير الجهاز المصرفي الخاص بشكل جيد والتحول من الرقابة المصرفية الخاضعة للرقابة التلقائية الوقائية عبر اللوائح التنظيمية والادارية مما جعل النظام المصرفي يعمل وفق انظمة مرنة وفعالة. وحرية التحول الخارجي والغاء جميع القيود السابقة على تحويل الاموال التي ساهمت في تحرير الحساب الجاري بإستثناء ما يقتضيه قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004، وتحديث انظمة المدفوعات المصرفية من خلال انشاء نظام دفع عراقي متقدم يديره البنك المركزي وترتبط جميع المصارف العراقية الخاصة والحكومية ودائرة المحاسبات العامة في وزارة المالية وتقدر التسويات الإجمالية بأكثر من (500) معاملة شهرياً⁽³⁾.

وبالنظر لكون البنوك الحكومية الكبيرة (الرافدين والرشيد) تحتل النسبة الأكبر من إجمالي النشاط المصرفي ولأنها تعاني من مشاكل ديون موروثة وترهل اداري وانظمة تقنية متخلفة فقد تم اعداد وتنفيذ مذكرة تفاهم جرى تنفيذها عام 2009 بالتعاون بين البنك المركزي ووزارة المالية وبالتنسيق مع

(1) حميزي سيد أحمد، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2018، ص85.
 (2) محمد محمود مكاوي، مستقبل البنوك الاسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2019، ص51.
 (3) توفيق شمبور، الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2017، ص80.

صندوق النقد الدولي والخزانة الامريكية بما في ذلك تم وضع خطة عمل وفق جداول زمنية محددة لتطوير المصرفين المذكورين، والمصارف الحكومية الاختصاصية الثلاث (الصناعي، الزراعي، العقاري) لتحسين ادائها ومعالجة المشاكل التي تواجهها من خلال ثلاث خطط (تشغيلية، مالية، واستراتيجية)، على ان تتولى هذه البنوك مهام منح القروض الميسرة الى القطاع الخاص، وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث التصاريح ومدد التسديد والفائدة وغيرها⁽¹⁾.

كما يتطلب تطوير البنوك المتخصصة إعادة هيكلة الدعم في الموازنة العامة للدولة. واعتماد سلم أولويات لا يتغاضى النشاط الانتاجي عن طريق اسناد رؤوس أموال المصارف الحكومية الاختصاصية الثلاثة، بشرط ان لا تتحمل الميزانيات العمومية لهذه البنوك أية نفقات دعم، بل تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها لخدمة أهداف التنمية، وضمان العمق المالي للعراق.

ويتضح مما سبق ان الجهاز المصرفي هو جهاز مصرفي واعد تحكمه معايير مصرفية دولية بما في ذلك معيار الافصاح والشفافية، ويخضع لأشراف وادارة البنك المركزي العراقي. وسيشهد خلال السنوات القادمة تطورات ملموسة على الصعيد التنظيمي والتشغيلي. وهناك فرص تعاون ومشاركة لتأسيس مصارف وفروع جديدة وفروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية خارج البلد، اضافة الى المشاركات في رؤوس اموال البنوك القائمة لخدمة متطلبات الاقتصاد العراقي، وبدعم ومساندة من البنك المركزي العراقي⁽²⁾.

ويعد الإصلاح المصرفي اليوم ركيزة اساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوم على اسس أي دولة، وخاصة اذا كان هذا البناء مبنياً على عملية تخطيط علمي منطلق من معالجة الاقتصاد الكلي ومجهزة بأدوات فنية حديثة وغنية بالكفاءات والخبرات وخاصة اذا استطاع هذا القطاع ان يساهم في العملية الاقتصادية، ولكن ما حدث في العراق في السبعينات وأوائل الثمانينات، ركزت خطط التنمية على تنوع الإيرادات من خلال تطوير القطاعات الصناعية والزراعية التي يديرها القطاع العام، بحيث لا يسمح لقوى السوق الا بدور محدود للغاية. وفي هذا الاطار خضعت قطاعاتها المالية والمصرفية لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع العام مما انعكس لعدد كبير من التشوهات منها ضعف كفاءة عملية تخصيص وحشد الموارد مما ترتب عليه تكاليف مرتفعة للوساطة المالية مع غياب القدرة التنافسية وانشاء أنظمة مالية ومصرفية غير متطورة.

(1) سرمد كوكب جميل، النظام المالي العراقي وإعادة الاعمار، الجندول، العدد 20، نيسان، 2019، ص12.
(2) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2018، ص93.

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الاصلاح المصرفي
والاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة المختارة
للمدة (2004-2020)

- الجانب التطبيقي -

المبحث الاول: التأطير النظري لبعض الادوات
القياسية المستخدمة في التحليل القياسي.

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية
المقدّرة.

المبحث الثالث: مقارنة النتائج وتحليلها.

تمهيد:

خصص هذا الفصل من البحث لقياس وتقدير العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي خلال مدة البحث المذكورة سابقاً متضمناً ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منه استعراض الأطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي، والتي تم الحصول عليها من استخدام الأساليب القياسية الحديثة في دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، إذ تم اعتماد متجه الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية، ويعتبر هذا النموذج من الطرق الحديثة في القياس الاقتصادي المستخدمة في تحليل العلاقة بين بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، إذ إن نموذج تقدير متجه الانحدار يعتمد على نظام من المعادلات تعمل بشكل متماثل بحيث يمثل كل متغير في هذا النظام دالة في المتغير نفسه، ودالة في المتغيرات الأخرى المكونة للنظام، بفترات ابطاء مختلفة.

المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي:-

في هذا المبحث لابد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين المتغيرات عن طريق اختبار التكامل المشترك Co- integration والتحليل قصير وطويل الأجل، ولغرض معرفة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في التحليل (الناتج المحلي الاجمالي)، والمتغيرات المستقلة (اجمالي الودائع، اجمالي الائتمان، العمق المالي، والعرض النقدي، وذلك من خلال البرنامج الاحصائي والقياسي (Eviews10).

أولاً: اختبار الاستقرارية اختبار ديكي – فولر الموسع

تفترض جميع البحوث والدراسات التطبيقية التي تعتمد على واحد أو أكثر من بيانات السلاسل الزمنية بان هذه السلسلة ساكنة أو ثابتة ، ويتحدد ذلك من خلال عدة خصائص احصائية، منها ثبات الوسط الحسابي للقيم أو المشاهدات عبر الزمن، وثبات التباين عبر الزمن، وعندما تكون بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة فان الانحدار الذي نحصل عليه عند اجراء الاختبار يكون زائف أو خاطئ. وهناك بعض المؤشرات الاولية التي تدل على الانحدار الزائف مثل كبر قيمة معامل التحديد (R^2)، زيادة القيمة الاحصائية لمعنوية المعلمات المقدره بشكل كبير، وجود ارتباط ذاتي معبر عنه في قيمة معامل الاختبار ليدربن واتسن (D.W) وان حالة عدم الاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية يرجع لعوامل عديدة كفترات الانتعاش والكساد التي يمر بها الاقتصاد بشكل عام أو تعرض البلدان لما يطلق عليها بالصدمات الاقتصادية، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الريعية ومن بينها العراق، ويمكن التخلص من حالة عدم السكون في بيانات السلاسل الزمنية من خلال معالجة عدم ثبات التباين بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لتلك البيانات أو حساب الجذر التربيعي لها، وكذلك الاتجاه العام للبيانات يمكن معالجته بطريقة الانحدار أو بطريقة الفروق⁽¹⁾.

ومن أهم الاختبارات لقياس السكون أو الاستقرار لبيانات السلاسل الزمنية هو الاختبار الذي يستخدم لأختبار وجود ما اذا كان جذر الوحدة موجوداً في بيانات السلسلة الزمنية أم لا، ويتم اجراء فرض العدم بمعنى ان المعلمة (b) تكون ($H_0:b=0$)، أي ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وهذا يعني ان بيانات السلسلة غير ثابتة، ويقابله الفرض البديل ($H_1:b \neq 0$) يعني عدم وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة ، ويتم اختبار فرض العدم من خلال مقارنة إحصاءه (t) المحتسبة للمعلمة (b) مع القيمة الجدولية لها، فاذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم التي تنص على

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون ط، دار الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية- مصر، 2005، ص663- 675.

وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة بمعنى عدم وجود جذر الوحدة وان البيانات تتصف بالاستقرارية، والعكس صحيح⁽¹⁾

ويعتمد اختبار جذر الوحدة بشكل اساسي على تقدير النماذج الاتية⁽²⁾:

أ - (نموذج لا يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني)، ويأخذ الصيغة الاتية :

$$\Delta y_t = (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots (1)$$

ب- (نموذج يحتوي على حد ثابت فقط)، ويأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots (2)$$

ج- (مع حد ثابت واتجاه زمني)، ويأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث ان: (α) الحد الثابت او المقطع، (T) الاتجاه الزمني او الميل، (K) فترة الإبطاء.

ثانياً: انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL):

أعتمدت الدراسة على طريقة حديثة في القياس الاقتصادي تستعمل لتحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية في المتغيرات المعتمدة في فترة الدراسة، حيث استعمل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث يعد هذا الانموذج احد اساليب التعلم الديناميكية للتكامل المشترك والتي تم استخدامها على نطاق واسع في السنوات الاخيرة، وذلك لأنه يقدم طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج، ومن مميزات نموذج (ARDL) انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها، حيث يمكن استخدامه اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ او متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ او مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسون⁽³⁾، ومن مميزاته الاخرى انه يقدم

(1) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج (Eviews) أمثلة- تطبيقات- تقدير نماذج- تفسير نماذج- تنبؤ، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والعلوم الاخرى للطبع والنشر والتوزيع- بغداد، 2015، ص81-82.

(2) D.A. Dickey & W.A.Fuller: Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, (New York), Vol.49, No.4, 1981,p.1057- 1071.

(3) Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working paper, NRB/WP/12,2012,P13.

مقدرات كفاءة وغير متحيزة، لأن الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي بالإضافة الى ان النموذج يستخدم حتى في العينات الصغيرة⁽¹⁾.

كذلك ان هذا الانموذج يعطي تحليلاً اقتصادياً للأجلين القصير والطويل وفق أنموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction Model) (UECM)، ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل فيما بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Test Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار F- Stat مع القيم الجدولية الخاصة، فاذا كانت قيمة F- Stat المحتسبة أكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0:b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1:b≠0) أي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات، اما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة⁽²⁾.

*** اما خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يمكن تلخيصها بالآتي:

1- تحديد مدة ابطاء مثلى وذلك من خلال استخدام انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) ومن خلال مدة الابطاء التي تحمل أقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) وشوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ)⁽³⁾.

2- تقدير نموذج ARDL واختبار وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأمد عن طريق اختبار الحدود (Bound- Test).

3- تقدير المعلمات أو نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) قصيرة وطويلة الأجل من خلال الصيغة التالية:

$$d(y_t) = c + \lambda_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_1 d(Y_t - i) + \sum_{i=0}^q a_2 d(X_t - i) + \mu t \dots \dots (4)$$

حيث ان:

d: تمثل الفرق الاول

c: الحد الثابت

p,q: تمثل الحدود العليا ومدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والتابعة.

الكتلة الاولى: $c + \lambda_{t-1} + \beta x_{t-1}$: حيث ان هذه المنطقة او ما يسمى بمعلومات الاجل الطويل حيث ان

(1) علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص186.

(2) R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration ARE- Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No2,2014, P107.

(3) رعد اسامة جار الله ومروان عبد الملك ننون، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960 - 2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 35، العدد114، ص39.

(Y_{t-1}): السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء سنة واحدة للمتغير التابع.

(X_{t-1}): السلسلة الزمنية في المستوى لإبطاء سنة واحدة للمتغير المستقل.

(C): الحد الثابت.

(a): هي مقدرات المتغير التابع ولها مواصفات تكون قريبة من المواصفات النظرية لها ، ولكنها تختلف اختلافاً بسيطاً عن معامل تصحيح الخطأ في انموذج تصحيح الخطأ ، اما شروطها ان تكون اشارتها سالبة وهذا شرط ضروري ومعنوي وهو شرط كافي فاذا كانت معنوية وموجبة لا يمكن ان يكون هناك تصحيح للخطأ.

(B): وهي تعبر عن النسبة المئوية من اخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل أو هي تعبر عن مقدرة المتغير المستقل في نموذج التكامل المشترك التي يمكن استخدامها من أجل الوصول الى مرونة ا ميل.

الكتلة الثانية: $\sum_{i=1}^p a1d(Yt - i)$: وهي ابطاءات للمتغير التابع نفسه

الكتلة الثالثة: $\sum_{i=0}^q a2d(Xt - i)1$: وهي ابطاءات للمتغير المستقل

ان الكتلتين الثانية والثالثة تسمى بـ(معلومات الأجل القصير) اما الكتلة الاولى فهي (معلومات الأجل الطويل) التي من خلالها يمكن لهذه المعلومات التي تتوفر نتيجة عملية التقدير التوصل الى معادلة طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك Bound- test

يعرف التكامل المشترك بانه الارتباط أو المشاركة بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما الى الغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل قيمتها ثابتة مع مرور الوقت، وهذا يعني ان بيانات السلسلة الزمنية ساكنة أو ثابتة، لكنها قد لا تكون ساكنة اذا ما اخذت كل على حدة، وان هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات قد تكون مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير المعتمد بدلالة مجموعة من المتغيرات غير المعتمدة، وحتى يكون التكامل المشترك موجوداً بين متغيرين فانه لا بد كم تحقيق الشروط التالية:⁽¹⁾

$$Y_t = a + bx_t + e_t \dots \dots \dots (5)$$

$$Y_t \sim I(1), X_t \sim I(1), e_t \sim I(0)$$

(1) W.H. Greene, Econometric Analysis, 2005, Pearson Education, Inc.6th Edition, P.P 756-758.

ففي هذه الحالة يقيس الحد العشوائي e_t انحراف العلاقة المقدر على المدى القصير عن اتجاهها التوازني طويل الامد.

بعد التحقق من ثبات واستقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الرئيسية ومعرفة درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي - فولر الموسع ARDL فان هذا التوصيف للعلاقة يحتاج الى اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الرئيسية المستخدمة في النموذج، من اجل ان يكون التفسير الاقتصادي مقبولاً للفرضية التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين (Y_t, X_t) ، لا بد من ان تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) $Y_t \sim I(1)$ وهذا يعني ان العلاقة ذات اجل طويل بين (X_t, Y_t) ، معنوية اذا كان حد الخطأ المقدر لا يعاني من جذر الوحدة وانه مستقر عند الرتبة (0) $e_t \sim I(0)$.

رابعاً: - تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي:

وذلك وفق الصيغة الاتية⁽¹⁾:-

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^L \alpha_{1i} \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^K \alpha_{2j} \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 u_{t-1} + V_{t...} \quad (6)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^K \beta_{1j} \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=1}^L \beta_{2i} \Delta X_{t-i} + \lambda_2 u_{t-1} + V_{t...} \quad (7)$$

حيث ان:

(ΔY) صيغة الفروق من الدرجة الأولى للمتغير (Y)

(ΔX) صيغة الفروق الأول من الدرجة الأولى للمتغير (X)

(u_{t-1}) حدود الخطأ المقدر.

وبعد ذلك يجب ملاحظة معنوية المعلمة (λ_1) السالبة، حيث انها تعبر عن نسبة عدم التوازن في المتغير التابع والذي يجب من تصححه تباعاً في الأجل القصير.

خامساً: نموذج متجه تصحيح الخطأ:

يقدم هذا النموذج منهجية تحتوي على افتراض وجود علاقة طويلة الأجل فيما بين المتغيرات المكونة للنماذج القياسية، فاذا اتضح وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل، فان ذلك لا يعني بالضرورة الى وجود حالة التوازن في الأجل القصير، وجاءت هذه المنهجية كأداة لتصحيح الانحرافات بالمتغيرات في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل. وأكد (انجل وكرانجر)، ان تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتم من خلال خطوتين: الأولى تقدير معاملات التكامل المشترك بين

Ghali, Khalifah: "Public Investment And Private Capital Formation In Vector Error-Correction Model (1) Of Growth", Applied Economics, (London), 1998, P.837- 844.

المتغيرات، والخطوة الثانية نستعمل حد الخطأ الناتج من العلاقة التكاملية (في نموذج ، فإذا كانت المتغيرات متكاملة وبنفس الدرجة فذلك يدل على وجود علاقة طويلة الأجل⁽¹⁾ (ECM)).

المبحث الثاني: قياس وتحليل النماذج القياسية المقدرية:-

في هذا المبحث سيتم تقدير وتحليل النماذج القياسية للعلاقة بين الإصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في بلدان العينة المختارة ولمدة البحث المذكورة (2004-2020) وعلى النحو الآتي:-

أولاً: الجزائر: (Algeria)

تم إجراء تقدير قياسي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر GDP كمتغير تابع وإجمالي الودائع Dep وإجمالي الائتمان Cr والعمق المالي FD كمتغيرات مستقلة ولمدة البحث المذكورة سابقاً و اخذ النموذج التوصيف الآتي:-

$$GDP=f(Dep, Cr, FD).....(8)$$

وقبل إجراء التقدير للنموذج المذكور لابد من:-

أ- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية.

ب- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل.

ج- جدول بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي.

د- فترة الابطاء المثلى. optimal Lag

وعلى النحو الآتي:-

أ- اختبار ديكي – فولير للسلاسل الزمنية (ADF) جذر الوحدة (unit- root)

اتضح من اختبار الاستقرارية ديكي- فولير الموسع ان الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر قد استقر عند أخذ الفرق الاول (بدون قاطع) وكذلك اجمالي الودائع (Dep) عند الفرق الاول لكن (بقاطع) بينما اجمالي الائتمان (Cr) والعمق المالي FD قد استقر عند المستوى (level) وعليه فان المنهجية المعتمدة في التحليل هي منهجية (ARDL).

(1) حسين العمرو، تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الاردني، مجلة المنارة، جامعة مؤتة، الاردن، المجلد 22، العدد 3، 2016، ص373-374.

جدول (7)

اختبار ديكي فولير ADF للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للمدة 2004-2020.

عند المستوى level									
المتغيرات	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value
GDP	-1.75	-3.06	0.38	-1.02	-3.73	0.91	1.74	-1.96	0.97
Dep	-1.34	-3.09	0.57	-1.19	-3.79	0.87	-0.61	-1.96	0.43
Cr	-3.08	-3.06	0.04	-	-	-	-	-	-
FD	-0.03	-3.06	0.94	-5.85	-3.82	0.02	-	-	-
First difference									
المتغيرات	A			B			C		
GDP	-2.37	-3.08	0.16	-2.62	-3.75	0.27	-2.14	-1.96	0.03
Dep	-4.17	-3.09	0.007	-	-	-	-	-	-

a: تعني قاطع.

b: تعني قاطع واتجاه.

c: تعني بدون قاطع.

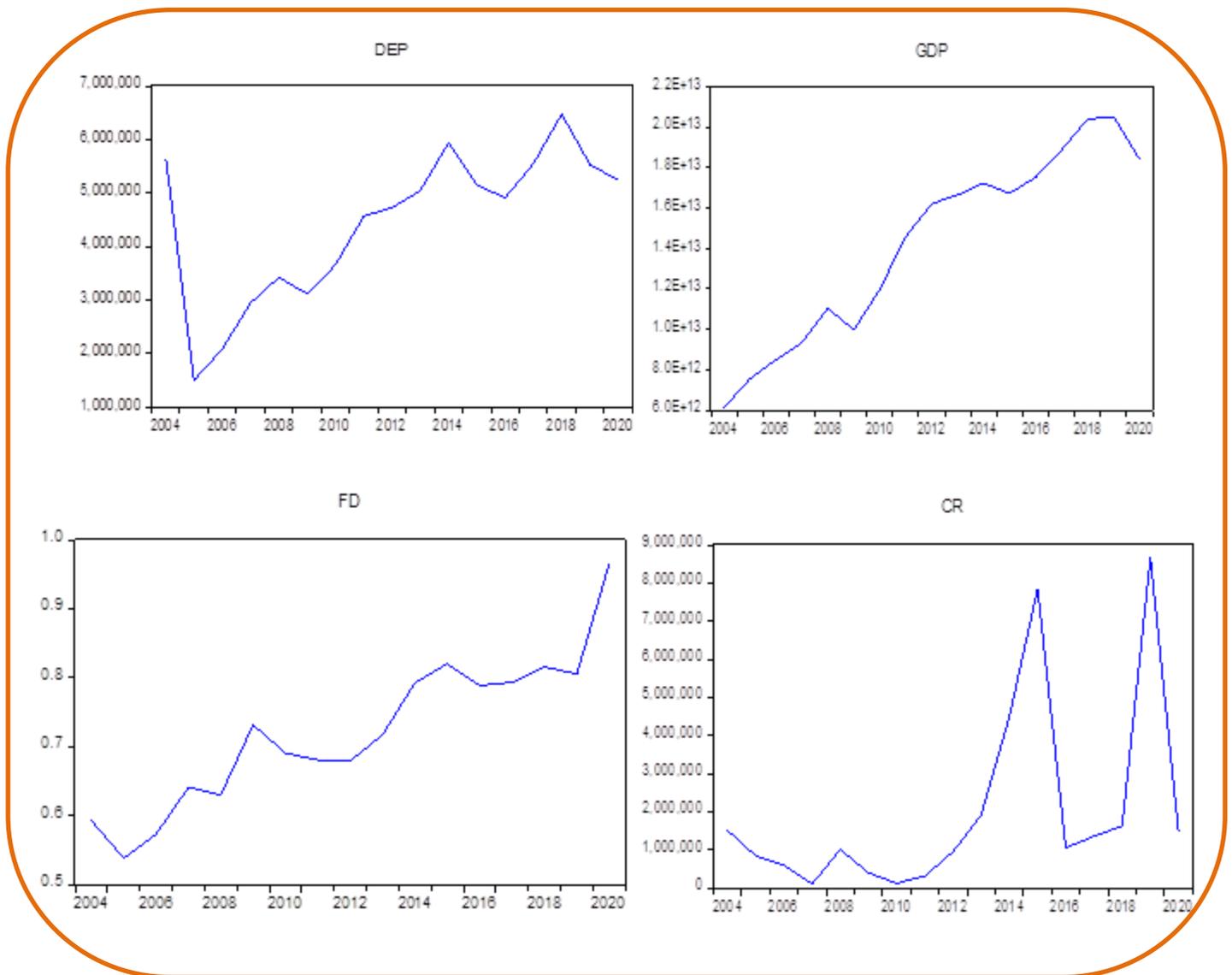
المصدر: تم احتساب الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10.

ب- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي:

اتضح من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية انها غير مستقرة ومتأرجحة بين الارتفاع والانخفاض.

شكل بياني(21)

التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر للمدة 2004-2020



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

ج- الرموز المستخدمة في التحليل القياسي:

قبل اجراء التقدير **ARDL** لابد لنا من اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي ومعرفة فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر وكما يلي :-

جدول (8)

الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغير
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
Dep	اجمالي الودائع
Cr	اجمالي الائتمان
FD	العمق المالي

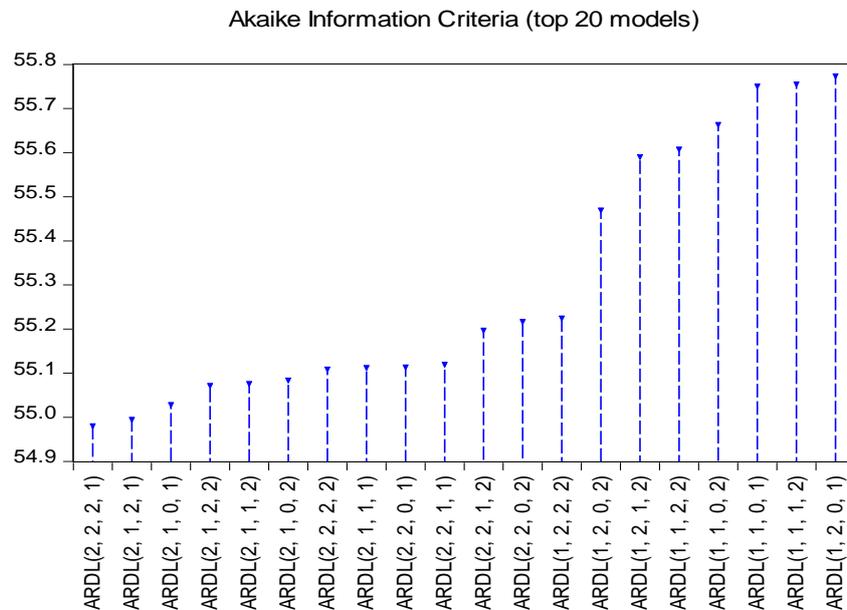
المصدر: من عمل الباحثة

د- فترة الابطاء المثلى **optimal Lag**

اشار تقدير **ARDL** (Auto Regressive of distribution Lag) ان فترة الابطاء المثلى للنموذج هي (2,2,2,1) وهي موزعة (2) للمتغير المعتمد و(2) للمتغير المستقل الاول و(2) للمتغير المستقل الثاني وواحد للمتغير المستقل الثالث

شكل بياني(22)

فترة الابطاء الامثل



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج **Evievs10**

1- تقدير ARDL للنموذج المقدر :-

اتضح من تقدير ARDL ان معلمتا اجمالي الودائع Dep والائتمان المصرفي Cr كانتا موجبتان في تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري GDP وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، في حين كان معلمة العمق المالي FD خلاف ذلك وان المتغيرات المستقلة Dep, Cr, FD تأثر في المتغير التابع GDP بنسبة مرتفعة 99% والباقي 1% يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل النموذج، والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار فيشر F-test كون قيمة F- test p-value اقل من المستوى المعنوي 5% بكثير، ولا يعاني النموذج من مشاكل الاختبارات القبلية مثل الارتباط الذاتي حسب اختبار L-M كون ان جميع قيم P-value في الاختبار المذكور اكبر من مستوى المعنوية 5% ولا من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي حسب اختبار (Brush- Began) وذلك كون ان قيمة p-value لمربع كاي اكبر من مستوى المعنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1):

$$H0: \sigma^2 u_1 = \sigma^2 u_2 = \sigma^2 u_3 = \dots \sigma^2 u_n$$

$$H1: \sigma^2 u_1 \neq \sigma^2 u_2 \neq \sigma^2 u_3 \neq \dots \sigma^2 u_n$$

Or H0: is not True

جدول (9)

تقدير ARDL للنموذج المقدر

ARDL

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 12/20/22 Time: 20:52

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): DEP CR FD

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 54

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.300971	0.132271	9.835645	0.0006
GDP(-2)	-0.319509	0.114782	-2.783615	0.0496
DEP	1213582.	151074.8	8.032985	0.0013
DEP(-1)	-1446897.	314697.3	-4.597741	0.0100
DEP(-2)	-61934.52	77640.96	-0.797704	0.4697
CR	34600.20	41063.21	0.842608	0.4469
CR(-1)	37663.67	44171.14	0.852676	0.4419
CR(-2)	-39821.33	35571.10	-1.119486	0.3256
FD	-1.62E+13	1.86E+12	-8.706389	0.0010
FD(-1)	2.09E+13	2.64E+12	7.923785	0.0014
C	-1.33E+12	1.52E+12	-0.880738	0.4282
R-squared	0.999329	Mean dependent var	1.52E+13	
Adjusted R-squared	0.997652	S.D. dependent var	4.04E+12	
S.E. of regression	1.96E+11	Akaike info criterion	54.98065	
Sum squared resid	1.53E+23	Schwarz criterion	55.49989	
Log likelihood	-401.3549	Hannan-Quinn criter.	54.97512	
F-statistic	595.9503	Durbin-Watson stat	2.607570	
Prob(F-statistic)	0.000007			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10

جدول (10)

اختبار LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.376698	Prob. F(3,1)	0.3347
Obs*R-squared	13.93844	Prob. Chi-Square(3)	0.0030

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 12/20/22 Time: 20:56

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.964869	0.396227	2.435144	0.2481
GDP(-2)	-0.657405	0.276943	-2.373796	0.2538
DEP	-297612.9	206499.1	-1.441231	0.3862
DEP(-1)	-1412771.	751529.8	-1.879860	0.3112
DEP(-2)	-112334.0	67491.24	-1.664424	0.3444
CR	-117148.0	54130.25	-2.164187	0.2756
CR(-1)	140590.1	48817.41	2.879918	0.2128
CR(-2)	-276549.3	92598.25	-2.986550	0.2057
FD	-5.58E+12	2.72E+12	-2.052031	0.2887
FD(-1)	2.11E+13	9.78E+12	2.154142	0.2767
C	-7.67E+12	4.96E+12	-1.546738	0.3654
RESID(-1)	-2.951236	1.261551	-2.339372	0.2572
RESID(-2)	4.515480	2.437315	1.852645	0.3151
RESID(-3)	8.744191	2.751566	3.177896	0.1941

R-squared	0.929229	Mean dependent var	0.000992
Adjusted R-squared	0.009207	S.D. dependent var	1.05E+11
S.E. of regression	1.04E+11	Akaike info criterion	52.73234
Sum squared resid	1.08E+22	Schwarz criterion	53.39319
Log likelihood	-381.4926	Hannan-Quinn criter.	52.72530
F-statistic	1.010007	Durbin-Watson stat	2.910160
Prob(F-statistic)	0.662119		

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

جدول (11)

اختبار Brush- Began لعدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.801025	Prob. F(10,4)	0.6483
Obs*R-squared	10.00427	Prob. Chi-Square(10)	0.4401
Scaled explained SS	0.791275	Prob. Chi-Square(10)	0.9999

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/20/22 Time: 20:57

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.18E+22	1.32E+23	0.469228	0.6633
GDP(-1)	-2.89E+09	1.15E+10	-0.251474	0.8138
GDP(-2)	7.11E+08	9.98E+09	0.071295	0.9466
DEP	4.53E+15	1.31E+16	0.344732	0.7477
DEP(-1)	2.29E+16	2.73E+16	0.838508	0.4489
DEP(-2)	3.56E+15	6.75E+15	0.527135	0.6260
CR	-5.37E+15	3.57E+15	-1.504127	0.2070
CR(-1)	-1.48E+15	3.84E+15	-0.384508	0.7202
CR(-2)	-2.61E+15	3.09E+15	-0.845722	0.4453
FD	-5.26E+22	1.62E+23	-0.324979	0.7615
FD(-1)	-1.35E+23	2.30E+23	-0.588616	0.5878

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10.

2- اختبار التكامل المشترك (Co- integration) Bound- test

اشار اختبار الحدود (Bound-test) بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ذلك كون قيمة F-test إحصاءه فيشر والبالغة (16.16) اكبر من الحد الاعلى (1)1 والبالغة قيمته (3.2) وعليه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على المدى الطويل (Long-run).

جدول (12)
Bound- test اختبار التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/20/22 Time: 20:54
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.33E+12	1.52E+12	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.018538	0.099447	-0.186410	0.8612
DEP(-1)	-295249.5	363316.6	-0.812651	0.4620
CR(-1)	32442.54	79283.01	0.409199	0.7034
FD(-1)	4.71E+12	3.02E+12	0.000000	0.0000
D(GDP(-1))	0.319509	0.114782	2.783615	0.0496
D(DEP)	1213582.	151074.8	8.032985	0.0013
D(DEP(-1))	61934.52	77640.96	0.797704	0.4697
D(CR)	34600.20	41063.21	0.842608	0.4469
D(CR(-1))	39821.33	35571.10	1.119486	0.3256
D(FD)	-1.62E+13	1.86E+12	0.000000	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	-15926724	1.02E+08	-0.155597	0.8839
CR	1750056.	10390990	0.168421	0.8744
FD	2.54E+14	1.34E+15	0.189231	0.8591
C	-7.20E+13	3.77E+14	-0.191044	0.8578

$$EC = GDP - (-15926723.6214*DEP + 1750056.4969*CR + 254312205404073.7800*FD - 71999270425763.0470)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic K	16.16433 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	15	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		2.5%	3.65	4.66
		1%	4.614	5.966

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

3-نموذج تصحيح الخطأ ECM: (التحليل قصير الاجل)(short- run)

اشار الاختبار قصير الأجل ونموذج (ECM) ان اجمالي الودائع تمارس تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير ومعنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة P-value (0.0001) أقل من مستوى المعنوية 5% في حين ان إجمالي الائتمان Cr يمارس تأثيراً في الناتج المذكور في الأجل القصير عند مستوى معنوية 10% وهي مستويات مقبولة حسب تحليل (pesran)، اذ بلغت قيمة P-value (8%)، وتوجد علاقة توازنه طويلة الأمد في النموذج المقدر وذلك لأن قيمة معلمة التكلفة أو التعديل speed adjustment coefficient سالبة ومعنوية احصائياً بلغت (-0.01) وان قيمة p-value لها أقل من مستوى المعنوي 5% (0.0002).

جدول (13)

التحليل قصير الاجل ونموذج (ECM)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 12/20/22 Time: 20:55
 Sample: 2004 2020
 Included observations: 15

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.319509	0.038365	8.328243	0.0011
D(DEP)	1213582.	72461.69	16.74791	0.0001
D(DEP(-1))	61934.52	31930.17	1.939687	0.1244
D(CR)	34600.20	15164.69	2.281629	0.0846
D(CR(-1))	39821.33	19502.02	2.041908	0.1107
D(FD)	-1.62E+13	8.24E+11	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.018538	0.001458	-12.71390	0.0002

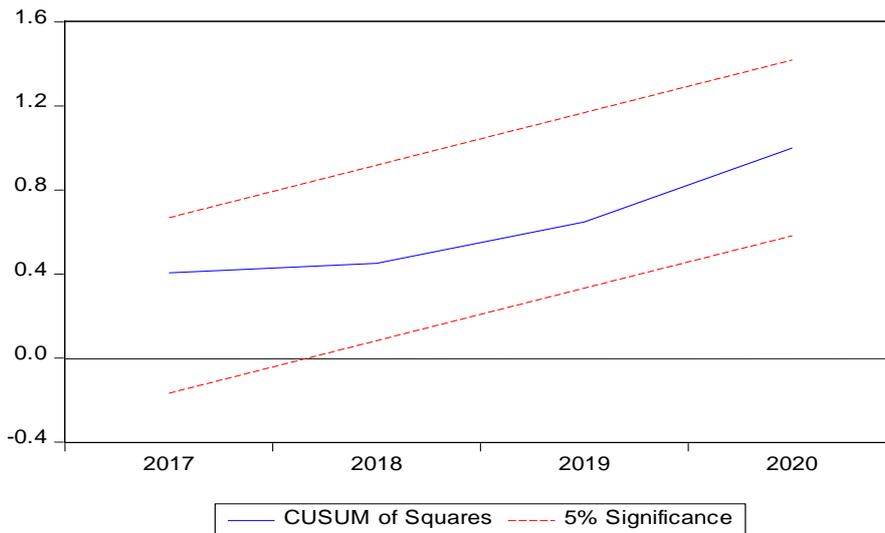
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

4- اختبار الاستقرارية Stability- test

اشار اختبار (cusum- test) باستقرارية المعلمات الهيكلية للنموذج المقدر ذلك كون ان مجموع تراكم البواقي (errors) يقع ضمن القيم الحرجة مما يدل على استقرارية المعلمات للنموذج المقدر والمجموع التراكمي لمربع البواقي يقع ضمن القيم الحرجة مما يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ايضاً.

شكل بياني (23)

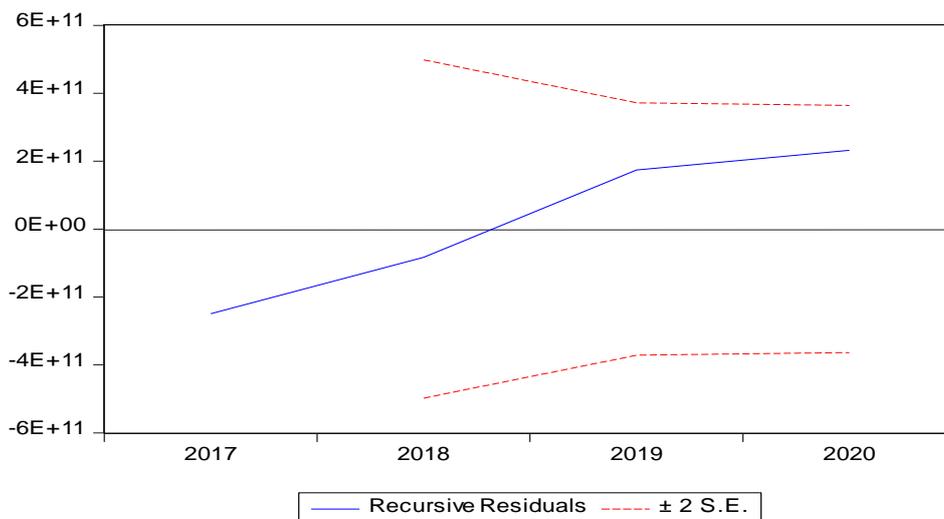
أ- اختبار الاستقرارية للنموذج (cusum- test) للمتغيرات



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

شكل بياني (24)

ب- اختبار الاستقرارية (cusum- test) للمعلمات



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

5- اختبار رامسي (الشكل الدالي للنموذج) Ramsy- test:

اشار اختبار رامسي بان التوصيف صحيح والشكل الدالي للنموذج مناسب ايضاً وصحيح ذلك كون قيمة الاحتمالية لاختباري (t) و(F) اكبر من مستوى المعنوية 5% أي (29%)، لذا فان الشكل الدالي للنموذج صحيح ومناسب.

جدول (14)

اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي Ramsy- test

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) DEP DEP(-1) DEP(-2) CR CR(-1)

CR(-2) FD FD(-1) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.275232	3	0.2920
F-statistic	1.626218	(1, 3)	0.2920

F-test summary:

	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	5.38E+22	1	5.38E+22
Restricted SSR	1.53E+23	4	3.82E+22
Unrestricted SSR	9.92E+22	3	3.31E+22

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 12/20/22 Time: 21:01

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic):

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.660288	0.307440	5.400369	0.0124
GDP(-2)	-0.407553	0.127115	-3.206172	0.0491
DEP	1409232.	208021.3	6.774461	0.0066
DEP(-1)	-1984342.	513077.2	-3.867532	0.0306
DEP(-2)	-80570.92	73659.41	-1.093831	0.3540
CR	65429.93	45193.01	1.447789	0.2435
CR(-1)	33136.76	41226.04	0.803782	0.4803
CR(-2)	-52435.56	34523.53	-1.518835	0.2261
FD	-1.96E+13	3.17E+12	-6.188341	0.0085
FD(-1)	2.63E+13	4.89E+12	5.387620	0.0125
C	-3.48E+12	2.19E+12	-1.585698	0.2110
FITTED^2	-7.04E-15	5.52E-15	-1.275232	0.2920

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

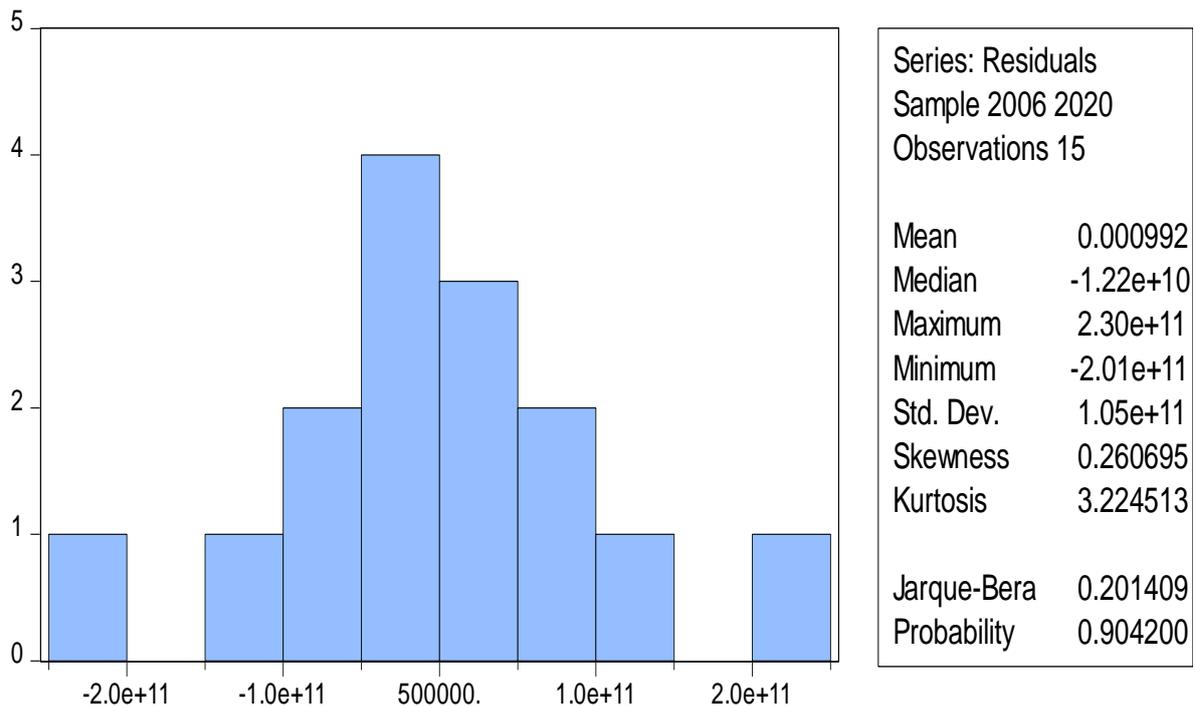
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

6- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية (المدرج التكراري)

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram - المدرج التكراري) أوتشخيص الاخطاء العشوائية بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً ذلك كون قيمة Jargue-Bera تبلغ (0.20) وان قيمة p-value لها اكبر من مستوى المعنوية 5% بكثير أي بلغت (0.90).

شكل بياني (25)

اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10

ثانياً: الاردن Jordan :-

قامت الباحثة بأجراء تقدير اخر وذلك للإحاطة بدور الإصلاح المصرفي في الاستقرار الاقتصادي أي تقدير للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي GDP كمتغير تابع واجمالي الودائع Dep، واجمالي الائتمان المصرفي Cr، والعرض النقدي Ms كمتغيرات مستقلة واخذ النموذج التوصيف الآتي:-

$$GDP = f(Dep, Cr, Ms).....(9)$$

وقبل اجراء التقدير للنموذج المذكور لابد من:-

أ- أختبار السلاسل الزمنية للنموذج المقدر.

ب- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل.

ج- فترة الابطاء المثلى optimal- Lag

أ- اختبار الاستقرارية- ديكي- فولير الموسع ADF للنموذج المقدر

اتضح من اختبار ديكي- فولير- الموسع ان الناتج المحلي الاجمالي GDP قد استقر عند اخذ الفرق الاول (بقاطع) في حين ان اجمالي الائتمان (Cr) قد استقر عند المستوى (level) وكذلك العمق المالي (FD)، بينما استقر العرض النقدي Ms عند الفرق الاول (قاطع واتجاه) وعليه فان المنهجية المعتمدة في التحليل القياسي والملائمة هي منهجية (ARDL).

جدول (15)

اختبار ديكي فولير ADF للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية في الاردن للفترة (2004-2020)

عند المستوى level									
المتغيرات	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value
GDP	-4.84	-3.11	0.02	-	-	-	-	-	-
Dep	-0.60	-3.06	0.84	-3.40	-3.75	0.08	2.11	-1.96	0.98
Cr	-4.24	-3.06	0.005	-	-	-	-	-	-
FD	-4.02	-3.11	0.01	-	-	-	-	-	-
MS	-1.48	-3.06	0.51	-1.10	-3.73	0.89	1.49	-1.96	0.95
First difference									
المتغيرات	A			B			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P.value
Dep	-3.92	-3.11	0.01	-	-	-	-	-	-
MS	-2.75	-3.08	0.08	-3.72	-3.87	0.06	-	-	-

a: تعني قاطع

b: تعني قاطع واتجاه

c: تعني بدون قاطع

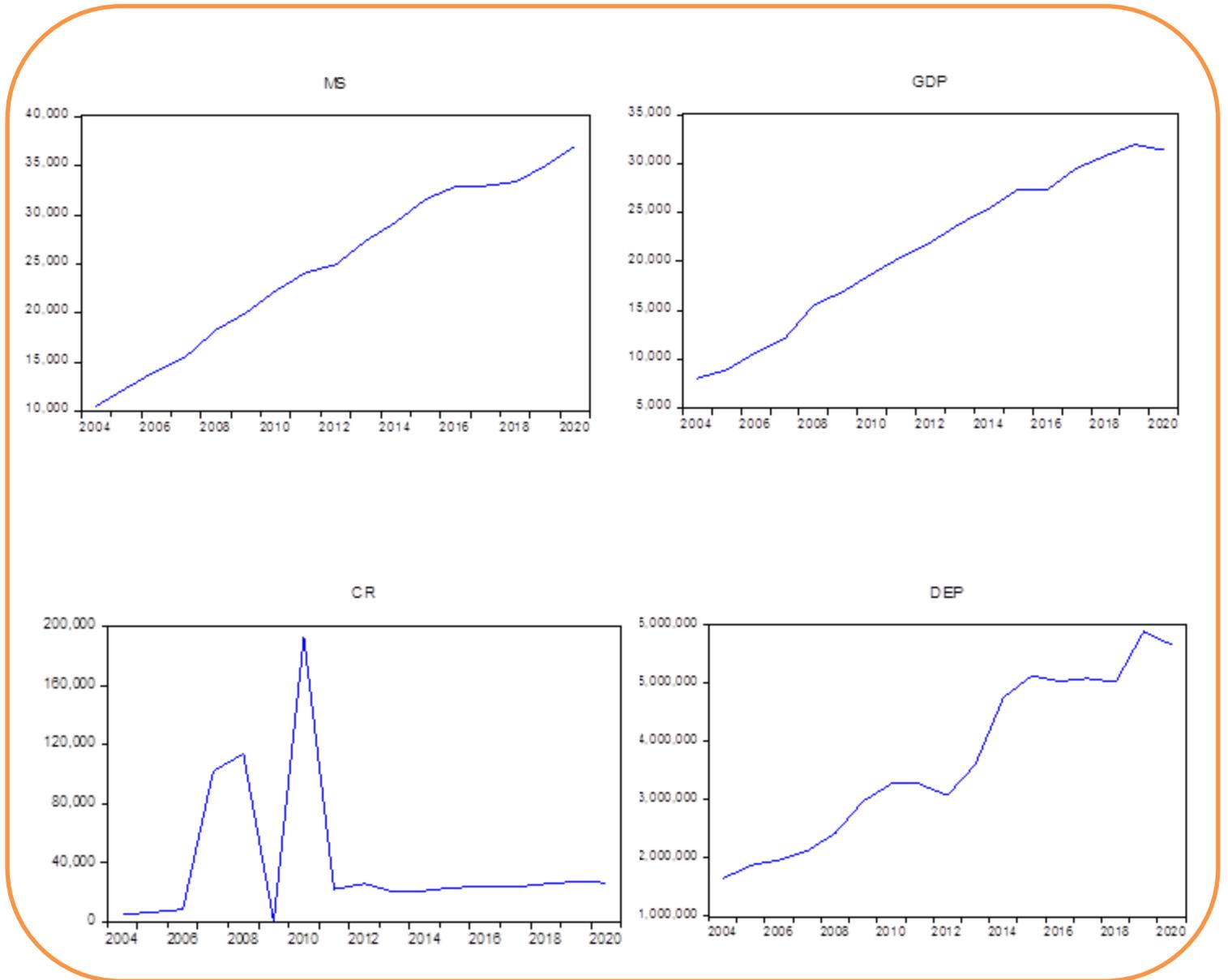
المصدر: تم احتساب الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

ب - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي:-

اتضح من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية انها متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض وغير مستقرة.

شكل بياني(26)

التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر للمدة (2004-2020)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

ج- فترة الابطاء المثلي: optimal- Lag

ان فترة الابطاء المثلي للنموذج بتقدير ARDL هي (2,2,2,2) وتعني انها موزعة المتغير التابع (2) والمتغيرات المستقلة (2) ايضاً.

1- تقدير ARDL:-

اتضح من هذا التقدير وبفترة أبطاء مثلي (2,2,2,2) ومن خلال تحليل المعلمات الحدية ان معلمتا اجمالي الودائع Dep والعرض النقدي Ms كانتا موجبتان ومعنوية من الناحية الاحصائية ذلك كون قيمة P-value لها أقل من مستوى معنوية المعنوية 5% أي 0.04 و 0.05 على التوالي، في حين كان معلمة العمق المالي Cr خلاف ذلك وان النموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار F-test كون قيمة p-value أقل من مستوى المعنوية 5% وان المتغيرات المستقلة جميعها تأثر بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي GDP في الاردن أي بنسبة 99% والباقي 1% يعود لجملة عوامل أخرى لم تدخل النموذج ولم يعاني النموذج من المشاكل القياسية مثل الارتباط الذاتي حسب اختبار LM ذلك كون جميع قيم P-value في الجدول المذكور اكبر من مستوى المعنوية 5% ولا من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار بروش - بيكن Breush- Began لذا تقبل فرضية العدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1)

$$H0: \sigma^2 u_1 = \sigma^2 u_2 = \sigma^2 u_3 = \dots \sigma^2 u_n$$

$$H1: \sigma^2 u_1 \neq \sigma^2 u_2 \neq \sigma^2 u_3 \neq \dots \sigma^2 u_n$$

Or H0 : is not true

جدول (16)
تقدير ARDL للنموذج المقتر

Ardl

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 12/21/22 Time: 12:30

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): DEP CR MS

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 54

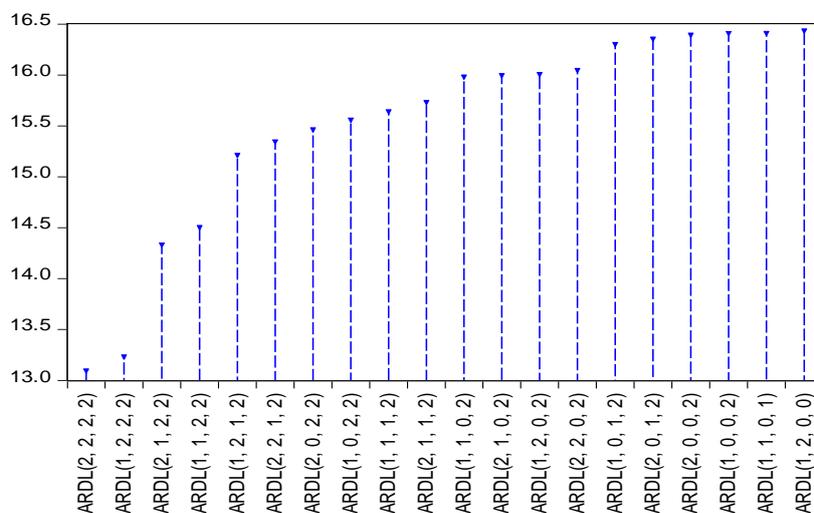
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.344782	0.105533	-3.267062	0.0469
GDP(-2)	-0.101616	0.105183	-0.966091	0.4053
DEP	0.001311	0.000206	6.349366	0.0079
DEP(-1)	-0.000587	0.000208	-2.828424	0.0663
DEP(-2)	-0.000886	0.000298	-2.968110	0.0592
CR	-0.001281	0.001220	-1.050130	0.3708
CR(-1)	0.008680	0.001145	7.582248	0.0048
CR(-2)	0.007678	0.001412	5.436832	0.0122
MS	0.465917	0.148405	3.139491	0.0517
MS(-1)	-0.500553	0.148512	-3.370469	0.0434
MS(-2)	1.394925	0.123648	11.28140	0.0015
C	-678.3218	723.8079	-0.937157	0.4178

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10.

شكل بياني (27)
فترة الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10.

جدول (17)

اختبار LM للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.610529	Prob. F(2,1)	0.6710
Obs*R-squared	8.246460	Prob. Chi-Square(2)	0.0162

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 12/21/22 Time: 12:32

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.022032	0.142063	-0.155088	0.9020
GDP(-2)	-0.062744	0.140628	-0.446169	0.7328
DEP	8.60E-05	0.000256	0.335829	0.7937
DEP(-1)	-1.67E-05	0.000254	-0.065505	0.9584
DEP(-2)	0.000180	0.000395	0.456420	0.7274
CR	-0.001078	0.002108	-0.511327	0.6991
CR(-1)	-0.000590	0.001862	-0.316715	0.8047
CR(-2)	0.000799	0.001972	0.405214	0.7549
MS	0.130847	0.209214	0.625422	0.6442
MS(-1)	-0.116167	0.215876	-0.538118	0.6857
MS(-2)	0.028423	0.174173	0.163190	0.8970
C	-381.7044	934.2905	-0.408550	0.7531
RESID(-1)	-1.151080	1.072412	-1.073357	0.4775
RESID(-2)	-0.359754	1.283130	-0.280372	0.8260
R-squared	0.549764	Mean dependent var	-6.50E-12	
Adjusted R-squared	-5.303304	S.D. dependent var	78.47226	
S.E. of regression	197.0155	Akaike info criterion	12.56306	
Sum squared resid	38815.09	Schwarz criterion	13.22390	
Log likelihood	-80.22293	Hannan-Quinn criter.	12.55602	
F-statistic	0.093927	Durbin-Watson stat	1.856097	
Prob(F-statistic)	0.993827			

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

جدول (18)

اختبار عدم التجانس Breusch-pegan test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.841266	Prob. F(11,3)	0.6412
Obs*R-squared	11.32771	Prob. Chi-Square(11)	0.4162
Scaled explained SS	0.275351	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/21/22 Time: 12:34

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-42915.69	29932.19	-1.433764	0.2471
GDP(-1)	-5.549200	4.364179	-1.271534	0.2932
GDP(-2)	-3.294103	4.349713	-0.757315	0.5039
DEP	0.002974	0.008536	0.348444	0.7505
DEP(-1)	-0.013477	0.008583	-1.570155	0.2144
DEP(-2)	0.007488	0.012342	0.606725	0.5869
CR	0.001357	0.050451	0.026899	0.9802
CR(-1)	0.014148	0.047341	0.298851	0.7846
CR(-2)	0.062364	0.058402	1.067842	0.3639
MS	9.473159	6.137121	1.543584	0.2204
MS(-1)	-3.476743	6.141510	-0.566106	0.6109
MS(-2)	3.313864	5.113320	0.648085	0.5631
R-squared	0.755181	Mean dependent var	5747.369	
Adjusted R-squared	-0.142491	S.D. dependent var	6558.557	
S.E. of regression	7010.269	Akaike info criterion	20.53870	
Sum squared resid	1.47E+08	Schwarz criterion	21.10514	
Log likelihood	-142.0403	Hannan-Quinn criter.	20.53267	
F-statistic	0.841266	Durbin-Watson stat	2.125126	
Prob(F-statistic)	0.641186			

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10

2- اختبار التكامل المشترك (Bound- test)

أشار اختبار الحدود (Bound-test) بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدرّة وذلك كون قيمة F-test إحصاءة فيشر والبالغة (69.73) أكبر من الحد الأعلى 1(1) والبالغة قيمته (3.2) وعليه يعد النموذج متكامل من الناحية القياسية وان إجمالي الودائع Dep ليس معنوي إحصائياً على المدى الطويل، بينما إجمالي الائتمان Cr معنوي إحصائياً وكذلك العرض النقدي Ms كان موجب ومعنوي على المدى الطويل (Long-run)، تم الاستدلال على ذلك من قيمة p-value المقابلة لمعلومات الأجل الطويل في الجدول المذكور، فأقل من مستوى المعنوية 5% فهو معنوي والعكس صحيح.

جدول (19)

اختبار التكامل المشترك Bound- test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 12/21/22 Time: 12:31
 Sample: 2004 2020
 Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-678.3218	723.8079	-0.937157	0.4178
GDP(-1)*	-1.446399	0.144630	-10.00065	0.0021
DEP(-1)	-0.000162	0.000351	-0.462494	0.6752
CR(-1)	0.015077	0.002026	7.442927	0.0050
MS(-1)	1.360289	0.127917	10.63413	0.0018
D(GDP(-1))	0.101616	0.105183	0.966091	0.4053
D(DEP)	0.001311	0.000206	6.349366	0.0079
D(DEP(-1))	0.000886	0.000298	2.968110	0.0592
D(CR)	-0.001281	0.001220	-1.050130	0.3708
D(CR(-1))	-0.007678	0.001412	-5.436832	0.0122
D(MS)	0.465917	0.148405	3.139491	0.0517
D(MS(-1))	-1.394925	0.123648	-11.28140	0.0015

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	-0.000112	0.000248	-0.452722	0.6815
CR	0.010424	0.001633	6.382327	0.0078
MS	0.940466	0.037823	24.86483	0.0001
C	-468.9729	463.6357	-1.011512	0.3863

$$EC = GDP - (-0.0001*DEP + 0.0104*CR + 0.9405*MS -468.9729)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	69.73248	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample:				
Actual Sample Size	15		n=30	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

3- نموذج تصحيح الخطأ ECM: (التحليل قصير الأجل):-

أشار التحليل قصير الأجل ونموذج تصحيح الخطأ ECM بوجود علاقة تكاملية طويلة الأجل للنموذج المقدر ذلك كون ان معلمة التكيف أو التصحيح speed adjustment coefficient كانت سالبة ومعنوية بلغت قيمتها (-1.44) وان قيمة P- value لها أقل من مستوى المعنوية 5% أي 0.0001، وان معلمة اجمالي الائتمان Cr غير معنوية في الأجل القصير، بينما معلمة العرض النقدي ومعلمة اجمالي الودائع كانتا موجبة ومعنوية احصائياً في الأجل القصير وسيتم التصحيح خلال مدة امدها أقل من سنة أو (أقل من موسم).

جدول (20) التحليل قصير الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/22/22 Time: 20:34
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.101616	0.042685	2.380587	0.0976
D(DEP)	0.001311	9.05E-05	14.48179	0.0007
D(DEP(-1))	0.000886	0.000128	6.946927	0.0061
D(CR)	-0.001281	0.000612	-2.092967	0.1274
D(CR(-1))	-0.007678	0.000657	-11.68964	0.0013
D(MS)	0.465917	0.048610	9.584735	0.0024
D(MS(-1))	-1.394925	0.078638	-17.73861	0.0004
CointEq(-1)*	-1.446399	0.050710	-28.52272	0.0001

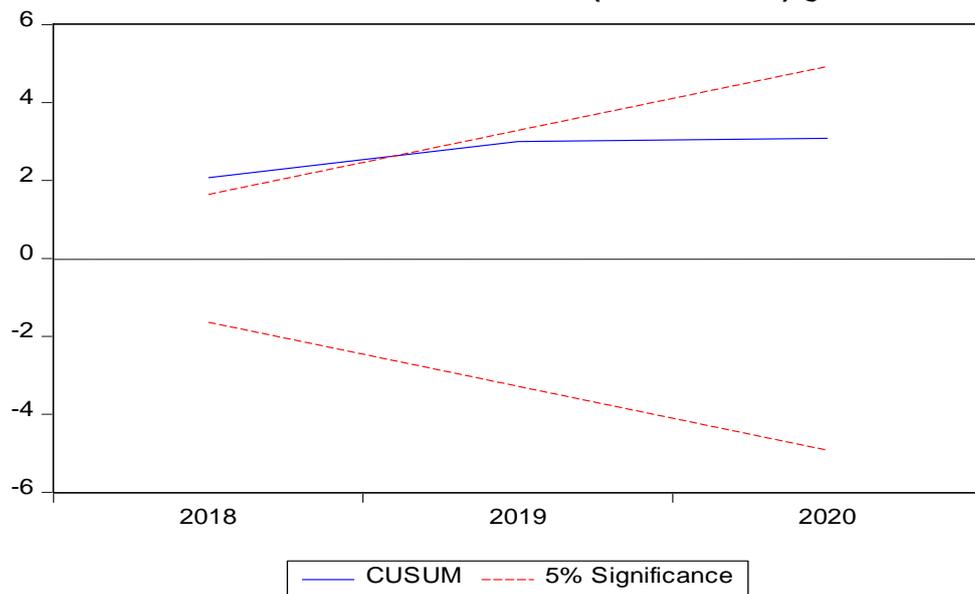
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews10

4- اختبار الاستقرار (stability):

أشار اختبار (cusum- test) بإستقرارية النموذج المقدر ذلك كون ان مجموع تراكم البواقي (errors) يقع بين القيم الحرجة مما يدل على استقرارية المعلمات للنموذج المقدر وان المجموع التراكمي لمربع البواقي يقع ضمن القيم الحرجة ايضاً مما يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر.

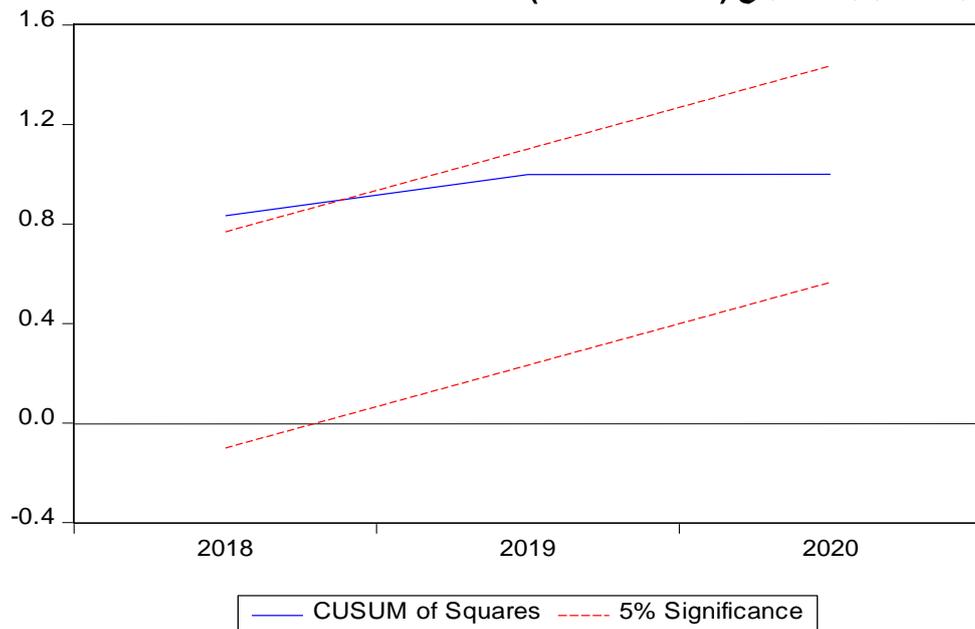
شكل بياني (28)

أ- اختبار الاستقرارية للنموذج (cusum- test) للمتغيرات



شكل بياني (29)

ب- اختبار الاستقرارية للنموذج (cusum- test) للمعاملات



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

5- اختبار رامسي Ramsy-test (الشكل الدالي للنموذج):

اشار اختبار رامسي بان التوصيف صحيح والشكل العالي للنموذج مناسب ايضاً وصحيح ذلك كون قيمة الاحتمالية لاختباري (t) و(F) اكبر من مستوى المعنوية 5% لذا فان الشكل العالي للنموذج صحيح ومناسب.

جدول (21)

اختبار رامسي Ramsey لمدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) DEP DEP(-1) DEP(-2) CR CR(-1)
CR(-2) MS MS(-1) MS(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.580472	2	0.6203
F-statistic	0.336948	(1, 2)	0.6203

F-test summary:

	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	12430.08	1	12430.08
Restricted SSR	86210.54	3	28736.85
Unrestricted SSR	73780.46	2	36890.23

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 12/21/22 Time: 12:36
Sample: 2006 2020
Included observations: 15
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.348179	0.119713	-2.908435	0.1007
GDP(-2)	-0.143498	0.139313	-1.030037	0.4113
DEP	0.001049	0.000508	2.064248	0.1750
DEP(-1)	-0.000670	0.000275	-2.436163	0.1352
DEP(-2)	-0.000825	0.000354	-2.329190	0.1452
CR	-0.000550	0.001870	-0.294385	0.7962
CR(-1)	0.008101	0.001636	4.951355	0.0385
CR(-2)	0.007423	0.001660	4.472639	0.0465
MS	0.502988	0.179865	2.796471	0.1076
MS(-1)	-0.352858	0.305046	-1.156737	0.3669
MS(-2)	1.195938	0.370324	3.229433	0.0840
C	-342.7190	1003.396	-0.341559	0.7652
FITTED^2	2.93E-06	5.04E-06	0.580472	0.6203

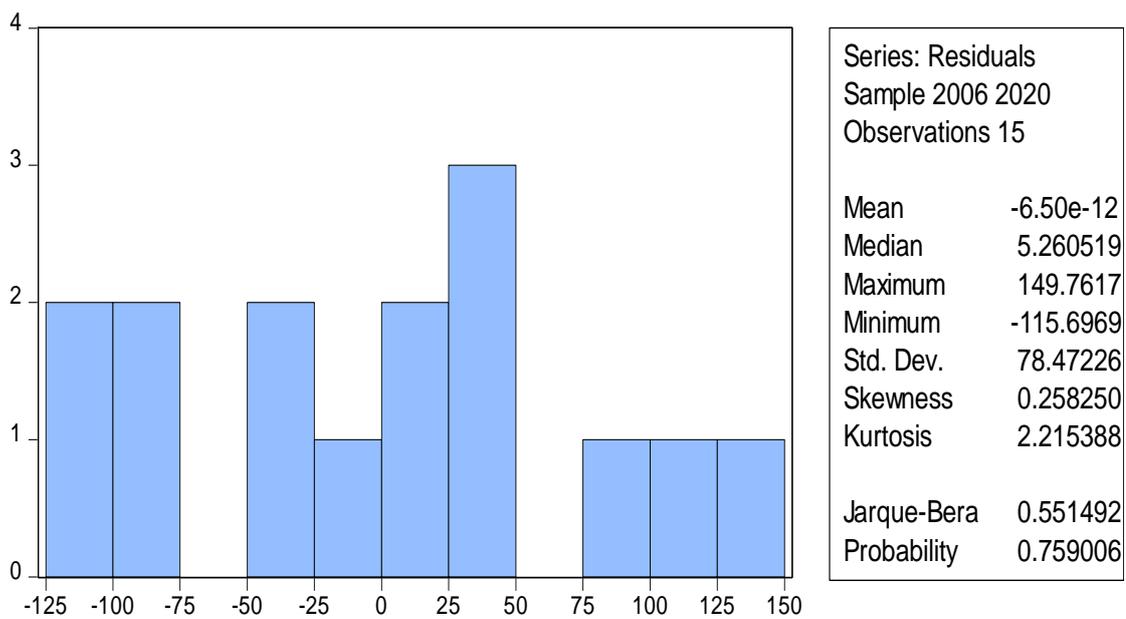
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

6- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية (المدرج التكراري)

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histoglam- المدرج التكراري) ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً حسب اختبار Jarque- Bera وان قيمة P- value (0.75) اكبر من مستوى المعنوية 5%.

شكل بياني (30)
اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

المبحث الثالث: مقارنة وتحليل النتائج المتحصل عليها:-

يقوم المنهج المقارن Comparative approach على مقارنة الظواهر مع بعضها البعض والوقوف على العوامل المسببة والكشف عن الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه، لذلك فإن المنهج المقارن هو اقامة التناظر المتشابه أو المتخالف لأبرز أوجه الشبه والاختلاف في ظاهرة ما اوبين ظاهرتين وخلال حقبة زمنية محددة⁽¹⁾.

وفي هذا المبحث سيتم مقارنة النماذج القياسية لكل من الجزائر والاردن وعلى النحو الآتي:-

1- اشار تحليل ARDL وحسب تحليل المعلمات الحدية ان اجمالي الودائع Dep والائتمان المصرفي Cr ذات تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في حين ان معلمة العمق المالي FD كان خلاف ذلك بينما في الاردن اشار تحليل ARDL نفسه بان اجمالي الودائع Dep والعرض النقدي Ms ذات تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن في حين ان معلمة العمق المالي FD كان خلاف ذلك كما هو الحال في الجزائر.

2- ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي GDP واجمالي الودائع Dep والائتمان المصرفي Cr والعمق المالي FD كانت علاقة ذات تكامل مشترك حسب اختبار الحدود Bound test بينما في الاردن هناك علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي GDP وبين اجمالي الودائع Dep والعرض النقدي Ms واجمالي الائتمان Cr.

3- اشار اختبار ECM والاستجابة قصيرة الأجل ان اجمالي الودائع ذات تأثير معنوي احصائياً في الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر في الأجل القصير، كذلك اجمالي الائتمان Cr ذات تأثير في الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى 10% مع وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد كون ان معلمة التكليف اوالتعديل speed coefficient adjustment سالبة ومعنوية؛ بينما في الاردن ان اجمالي الائتمان Cr كان غير معنوي في الأجل القصير وان اجمالي الودائع والعرض النقدي كانتا موجبتان في الاجل القصير ومعنويتان احصائياً

4- اشار اختبار الاستقرار الهيكليية Cusum-test ان المعلمات الهيكليية للنموذج المقدر في الجزائر $GDP = f(Dep, Cr, FD)$ مستقر من ناحية المعلمات والمتغيرات وكذلك الحال مع

النموذج المقدر في الاردن $GDP = f(Dep, Cr, Ms)$

5- ان الشكل الدالي للنموذج المقدر في الجزائر $GDP = f(Dep, Cr, FD)$ صحيح ومناسب حسب اختبار رامسي Ramsy- test وكذلك الحال مع النموذج المقدر في الاردن $GDP = f()$

Dep, Cr, Ms

(1) هلال محمد علي السفيني، المنهج المقارن، 2020 على الموقع الالكتروني:

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري:

- 1- ان النظام المصرفي المتطور يسهم في جذب الاستثمار الاجنبي، وذلك من خلال دور الوسيط يعمل على توجيه الاستثمار الاجنبي نحو المشاريع التي تحقق التنمية الاقتصادية، لذا ان عدم تطور النظام المصرفي تحد من قدرة الاقتصاد للاستفادة من تداعيات الاستثمار والتدفقات الوافدة للاقتصاد وتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
- 2- تظهر نتائج التحليل في الجزائر عن ضعف العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر، حيث ان معدل التضخم يتبع السياسة المالية التي تعتمد على اسعار النفط لزيادة الكتلة النقدية الصافية، وتوضح نتائج التحليل ان هناك علاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات نتيجة تبني برامج الاصلاح المدعومة من منظمات دولية حول الطريقة المثلى في نقل الاقتصاد الجزائري الى اعتماد آليات السوق بدلاً عن آليات التخطيط المركزي.
- 3- يظهر تحليل العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن عن وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الودائع ومعدل التضخم، أي كلما زاد نمو حجم الودائع المصرفية أدى الى انخفاض معدل التضخم بسبب جذب السيولة النقدية وانخفاض حجم المعروض النقدي، وتوجد علاقة ايجابية بين الزيادة في حجم الائتمان المصرفي وانخفاض اسعار الفائدة وزيادة معدل التضخم، كذلك يظهر تحليل البيانات ان هناك علاقة طردية بين نمو الودائع والائتمان ومعدل النمو الاقتصادي ويرجع ذلك الى ان نمو الودائع يعني نمو الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تشجيع الاستثمار والانتاج والدخل وصولاً الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يظهر التحليل عدم وجود علاقة مع ميزان المدفوعات في الاردن.
- 4- تشير نتائج تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي العراقي الى نمو حجم الودائع المصرفية واجمالي الائتمان واستقرار اسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل خلال مدة الدراسة، كما توضح النتائج عدم وجود علاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل البطالة الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً طوال مدة الدراسة.
- 5- تشير النتائج الى عدم قدرة النظام المصرفي على التأثير في معدل النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، وذلك بسبب حالة الاقتصاد العراقي والوضع الراهن القائم على اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة.

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالجانب التطبيقي:-

اشار التحليل القياسي للنماذج القياسية المقدرّة في بلدان العينة المختارة ما يلي:-

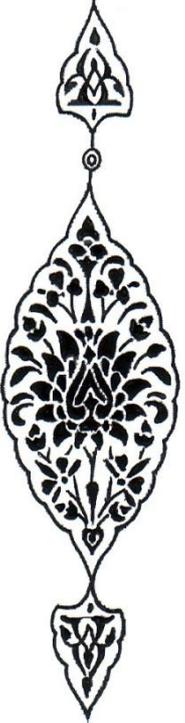
- 1- اتضح من تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع المصرفية والائتمان المصرفي، ان الودائع والائتمان المصرفي يمارسان تأثيراً موجباً في الناتج المذكور في الجزائر، بينما العمق المالي كان على النقيض من ذلك.
- 2- اشار التحليل قصير الأجل والاستجابة قصيرة الأجل بان اجمالي الودائع المصرفية يمارس تأثيراً في الناتج المذكور في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، بينما اجمالي الائتمان ذو تأثير ايضاً في الأجل القصير في الناتج ولكن بمستوى معنوية 10%.
- 3- ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع واجمالي الائتمان علاقة تكاملية على المدى البعيد تم الاستدلال عليها من اختبار الحدود Bound test ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)
- 4- ان العلاقة المقدرّة مستقرة من ناحية المعلمات الهيكلية للنموذج وايضاً من حيث المتغيرات الداخلة في النموذج حسب اختبار (Cusum)، والاختفاء موزعة طبيعياً حسب اختبار المدرج التكراري.
- 5- في الاردن وعند تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع والعرض النقدي تبين ان اجمالي الودائع والعرض النقدي تمارس تأثيراً موجباً في الناتج المحلي الاجمالي على خلاف معلمة العمق المالي.
- 6- ان العلاقة المذكورة تتسم بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حسب اختبار الحدود، وفي التحليل قصير الأجل ان اجمالي الائتمان كان غير معنوي احصائياً، بينما ان اجمالي الودائع والعرض النقدي كانتا موجبتان ومعنويتان احصائياً والنموذج مستقر من ناحية المعلمات والمتغيرات حسب اختبار Cusum.
- 7- ان الشكل الدالي وتوصيف العلاقة صحيح في كلا البلدين (الجزائر، الاردن) حسب اختبار (Ramsy).

التوصيات:

- 1- بناء سياسات الاصلاح المصرفي على اساس قنوات تأثير نتائج الاصلاح المصرفي في متغيرات الاستقرار الكلي، وبما يجعل الهدف التنموي من عملية الاصلاح المصرفي متكامل مع الهدف الهيكلي المتمثل بالاستقرار الكلي.
- 2- ان الاصلاح في النظام المصرفي، يعد انطلاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي متطور ومستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة، والتي تساهم في خلق فرص العمل، وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد.
- 3- تصاغ سياسات الاصلاح المصرفي في البلدان الريعية وفق ثابت العلاقة بين متغيرات الاستقرار الكلي والطلب المشتق من الانفاق العام، وبما يخلق توازن بين قنوات الطلب التي يخلقها الاصلاح المصرفي عبر الائتمان وقنوات الطلب التي يخلقها الانفاق العام عبر الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي.
- 4- اعادة صياغة وبناء سياسات وبرامج الاصلاح المصرفي في العراق وبما يتلائم مع طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وحاجته الى اصلاحات مصرفية تهدف الى جعل دورة الدخل والانفاق تمر عبر قنوات الجهاز المصرفي، ليتمكن النظام المالي من اداء دوره في الوساطة الفعالة بين وحدات الفائض ووحدات العجز وفق مؤثرات اقتصاد السوق.
- 5- ضرورة الموازنة ما بين سياسات الاصلاح المصرفي والسياسات المالية وبما يجعل الاستقرار الكلي ميزان مشترك لهذه الموازنة من خلال فك التعارض بين تأثير الانفاق النقدي الحكومي والعرض النقدي للقطاع المصرفي على متغيرات الاستقرار الكلي وذلك من خلال استهداف الانفاق الاستثماري الحكومي لتطوير الطاقة الاستيعابية للاستثمار الخاص من خلال تطوير بيئة الاستثمار، يقابله اصلاح مصرفي يستهدف تطوير فعالية النظام المصرفي في الاستجابة للطلب على الاستثمار المنتج.
- 6- ادخال التقنيات المصرفية الحديثة في النظام المصرفي، والعمل على توفير البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير واصلاح القطاع المصرفي، اضافة الى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الكفاية والمخاطر من أجل انخراط النظام المصرفي في العمولة المصرفية بفاعلية.
- 7- العمل على وضع اطار تنظيمي وتشريعي شامل لتطبيق التقنيات المالية الحديثة، وتوفير البيئة المناسبة، واعتماد سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة للتقنيات الحديثة وتفعيل المبادرات وتنظيم اليات عملها، من أجل النهوض بالنظام المصرفي وزيادة كفاءته.

8- ضرورة وجود هيكل واضح لأسعار الفائدة يتناسب مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، بما يسهم في ضبط كمية واسعار شروط الائتمان بكفاءة بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تراكم مخاطر الائتمان خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.

المصادر



المصادر والمراجع

المصادر العربية والمترجمة

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- 1- ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999.
- 2- ابو السعود، محمدي فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 3- ابو حمد، رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، بدون طبعة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- 4- ابو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، بدون طبعة، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005.
- 5- أنرولد، دانيال، تحليل الازمات الاقتصادية لأمس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2019.
- 6- الافندي، محمد احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، ط5، صنعاء، 2013.
- 7- آل جاسم، محمد علي رضا، الانتماء المصرفي في العراق القديم، لا توجد طبعة، دار التضامن، بغداد، 1968.
- 8- الاميري، وليد حميد، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، ط1، دار اليازوري للنشر، 2022..
- 9- البديري، حسين جميل، البنوك، مدخل محاسبي واداري، ط1، دار الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2003.
- 10- برعي، محمد خليل، النقود والبنوك، بدون طبعة، مكتبة الشرق، القاهرة، 1985.
- 11- بكر، نجلاء محمد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، اكااديمية طيبة للنشر، 2000.
- 12- بوخاري، لولو موسى، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
- 13- جميل، هيكل عجمي، ارسلان، رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن، 2009.
- 14- الجنابي، هيل عجمي جميل، ارسلان، رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 15- جواريني، جيمس، إستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 16- الحجاز، بسام، رزاق، عبدالله، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

- 17- حداد، اكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 18- حداد، اكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف، ط2، دار وائل، عمان، الاردن، 2008.
- 19- الحسيني، فلاح حسن عداي، الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ، إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 20- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2018.
- 21- خريس، جمال، واخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
- 22- خلف، فليح حسن، البنوك الاسلامية، ط1، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، اربد، الاردن، 2006.
- 23- خليل، سامي، النظريات والسياسات المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
- 24- خليل، موفق علي، واخرون، مبادئ الاقتصاد، مطبعة التقي، بغداد، 2001.
- 25- داود، حسام علي داود، واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2011.
- 26- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، ط1، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- 27- دودين، احمد، دور القطاع المصرفي الاردني في تخفيف اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
- 28- دويدار، محمد حامد، احمد، عادل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مكتبة المعارف، الاسكندرية، 1983.
- 29- دويدار، محمد، الفولي، اسامة ، مبادئ الاقتصاد النقدي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 30- دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987.
- 31- الزواوي، خالد محمد، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
- 32- ساكر، محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر، بيروت ، 2006.
- 33- السامرائي، سعيد عبود، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط1، مطبعة الآداب، نجف، 1983.
- 34- ساملسون، بول، نورد هاوس، ويليام، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
- 35- سامويلسون، بول، نورد هاوس، ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، ط2، عمان، الاهلية للنشر، 2006.
- 36- سفر، أحمد، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2008.
- 37- سميسم، سلام عبد الكريم مهدي، التوازن الاقتصادي العام، ط1، دار مجدلاوي، الاردن، 2011.

- 38- السيد، عبد المنعم علي، العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 39- السيسي، صلاح الدين حسن، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
- 40- الشماع، همام، العمري، عمرو هشام، تعدد اسعار الصرف واثره على ميزان المدفوعات، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
- 41- صالح، تومي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار اسامة، عمان، الاردن، 2004.
- 42- طاهر، عبدالله، خليل، موفق علي، مبادئ الاقتصاد، مطبعة التقي، بغداد، 2001.
- 43- الطاهر، لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 44- طوروس، وديع، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان، بيروت، 2010.
- 45- عامر، وحيد مهدي، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
- 46- العاني، عبد الملك، مبادئ الاقتصاد، ط4، مطبعة دار السلام، بغداد، 1972.
- 47- عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 48- عبد الحميد، عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 49- عبد القادر، متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان-الاردن، ط1، 2010.
- 50- عثمان، سعيد عبد العزيز، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 51- عجمية، محمد عبد العزيز، شيحة، مصطفى رشدي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، بيروت، 1982.
- 52- عداي، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبدالله، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 53- العصار، رشاد، الحلبي، رياض، النقود والبنوك، ط1، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2000.
- 54- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون ط، دار الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية- مصر، 2005.
- 55- عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، ط1، الاردن، البنك العربي، 2000.
- 56- العلاق، بشير، ادارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، 2001.
- 57- عمارة، رانيا محمود عبد العزيز احمد، تحرير التجارة الدولية واثر انضمام مصر لاتفاقية الجات في مجال الخدمات على ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 58- عوض الله، زينب حسين، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- 59- الغالبي، عبد الحسين جليل، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

- 60- الغزالي، عبد الحميد، برعي، محمد خليل، واخرون، النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، لا توجد سنة نشر.
- 61- القريشي، مدحت صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، عمان، الاردن، دار اثراء، ط1، 2009.
- 62- القطبري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية قياسية، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2011.
- 63- كراجه، عبد الحليم محمود، محاسبة البنوك، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 64- كريم، كريمة، عبد الخالق، جودة، اساسيات التنمية الاقتصادية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 65- كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- 66- كنونة، امين رشيد، الاقتصاد الدولي، ط2، مطبعة جامعة بغداد، العراق 1987.
- 67- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء، الاردن، 2005.
- 68- المغربي، ابراهيم متولي حسن، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
- 69- مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 70- الوادي، محمود حسين، اخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- 71- الوزني، خالد واصف، الرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008.
- 72- يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية المؤسسات والسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001.
- 73- يسري، عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الجامعة، الاسكندرية، 1979.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

- 1- مكايي، محمد محمود، مستقبل البنوك الاسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2019
- 2- مخيف، مؤيد عبد الكريم، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2021
- 3- محمد، بختيار صابر، اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2008.
- 4- الفتلاوي، سلام كاظم شاني، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.
- 5- عبد المنعم، جمال، دور البنك المركزي الاردني في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2012
- 6- صباح، عجلان، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة دراسة عينة من البنوك العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019.

- 7- الشبيكات، غازي حمد الله، سياسة وضع الاهداف النقدية في الاردن، اختيار مفهوم السيولة المناسب، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، 1994.
- 8- حسين، الاء نوري، تقييم سياسة استهداف التضخم في اسواق متقدمة وناشئة مختارة مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2011.
- 9- بركات، عاطف، محددات القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1996.
- 10- ابو عبيد، رقية نافع، الطلب على النقود في الاردن والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير، جامعة اهل البيت، الاردن، 1999
- 11- حميزي سيد أحمد، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2018.

رابعاً: المجالات والدوريات

- 1- احمد، جميل حميد، سلمان، جمال داوود، الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية وصندوق النقد والبنك الدوليين 1970-1990، العدد32، بغداد، جامعة المستنصرية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، 2000.
- 2- الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، احمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد26، العدد 17، جامعة البصرة، 2009.
- 3- ابي السرور، احمد، السياسات المالية واسواق المال العربية، الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي، ابو ظبي 1994.
- 4- صادق، علي توفيق، وآخرون، السياسية النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، العدد السابع من 28 الى 31 آذار، ابو ظبي، 1998.
- 5- جميل، سرمد كوكب، النظام المالي العراقي وإعادة الاعمار، الجندول، العدد20، نيسان، 2005.
- 6- التونسي، ناجي، الاصلاح المصرفي، اصدارات جسر التنمية، العدد17، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2003.
- 7- جار الله، رغد اسامة، نون، مروان عبد الملك، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 35، العدد114
- 8- جميل، سرمد كوكب، النظام المالي العراقي وإعادة الاعمار، الجندول، العدد 20، نيسان، 2019.
- 9- حسن، علي عبد الزهرة، شومان، عبد اللطيف حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013.
- 10- الخرجي، ثريا، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 201.

- 11- الخزرجي، سميرة حسين، الحوكمة والبنك المركزي العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
- 12- خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج (Eviews) أمثلة- تطبيقات- تقدير نماذج- تفسير نماذج- تنبؤ، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والعلوم الاخرى للطبع والنشر والتوزيع- بغداد، 2015.
- 13- خلف، عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 64، 2011.
- 14- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، اكتوبر 1997
- 15- صادق، علي توفيق، وآخرون، السياسة النقدية وادارة الدين العام في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، العدد السابع، ابو ظبي، 2018.
- 16- الصمادي، سامي احمد، وآخرون: تحليل تنافسية المصارف التجارية الاردنية للفترة: 2000-2009، المجلد التاسع، العدد الاول، 2013.
- 17- الصوري، ماجد، اصلاح النظام المصرفي في العراق، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الائتمانية، 2018.
- 18- طوقان، أمية، الاردن سياسة تصحيحية واستقرار مصرفي، حوار منشور في مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 5، 2004.
- 19- العمرو، حسين، تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الاردني، مجلة المنارة، جامعة مؤتة، الاردن، المجلد 22، العدد 3، 2016
- 20- عميروش، شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث- العدد 1، مارس 2017.
- 21- فريال، قابوش، اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، اقتصاد كمي، 2018.
- 22- كاظم، كامل علاوي، تحليل مؤشرات التنمية البشرية في الاردن، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، 2004.
- 23- ناجي، سولاف عبد الرحمن، سالم، موفق هادي، التطورات الاقتصادية في الجزائر (1994-2001)، مجلة ابحاث ديالى الانسانية، المجلد 2، العدد 88، 2021.
- 24- النصيري، سمير، القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الاصلاح، اوراق في السياسة الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2018.
- 25- هاشم، حنان عبد الخضر، وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 16، جامعة الكوفة، 2010. الموسوي، ضياء مجيد، البنوك الاسلامية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1979.

خامساً: التقارير والنشرات السنوية

- 1- اتحاد المصارف العربية، تطوير القطاع المصرفي العراقي، سياسات ناجحة للبنك المركزي العراقي وحاجة لتفعيل دور المصارف، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث، 2019.

- 2- اتحادات المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، تحديث مستمر، الدراسات والابحاث والتقارير، 2020.
- 3- البنك المركزي الاردني، النشرة الاقتصادية الشهرية، سنة 2002، دائرة الابحاث، معلومات اساسية حول الاردن.
- 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012.
- 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014.
- 6- البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية اعداد مختلفة.
- 7- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، 2012.
- 8- البدري، قيس صالح، تقويم نشاط الصرافة الخاصة في العراق، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة 22-23 كانون الاول، بغداد، 2018.
- 9- كامل، صالح عبد الله، العمل المصرفي الاسلامي والمشتقات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف الحديثة، بيروت، 1995.
- 10- العبادي، عمار ياسر عبد الكاظم، النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، 2020.
- 11- الوزني، خالد واصف، الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية، تحرير، فوزي غلاية، قضايا معاصرة، طبع مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001.
- 12- ماكينون، رونالد، النهج الامثل لتحرير الاقتصاد، ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. مصر، 1996.
- 13- الجابر، تيسير عبود، الاقتصاد الاردني موقعة من السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي، تحرير- خالد واصف الوزني، حسين أبو رمان، مركز الاردن للدراسات، دار السندباد، عمان، 1996.
- 14- الشاذلي، احمد شفيق، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.
- 15- الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
- 16- جميلة، صادق، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2016 في ظل الشراكة الأور، ومتوسطة وانهيار اسعار البترول، 2017.
- 17- حسن، صابر محمد، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، السودان، بنك السودان، سلسلة الدراسات والبحوث، العدد3، 2004.
- 18- العلاق، علي محسن، السياسية النقدية في مواجهة التحديات للمدة 2015-2016، البنك المركزي العراقي، 2016.
- 19- صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، آذار، 2012.
- 20- عبد النبي، وليد عيدي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتمان، 2011.

21- علي حسين مقابلة، مواءمة السياسة النقدية مع برنامج التصحيح الاقتصادي في الاردن، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، 2018 .

22- مقابلة، ايهاب، اخرون، الاقتصاد والتمويل، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2013

23- شمبور، توفيق، الاصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2017.

خامساً: انترنت

1- السفيني، هلال محمد علي، المنهج المقارن، 2020 على الموقع الالكتروني:

[-http://www.portai.arid.my/ar](http://www.portai.arid.my/ar)

2- جمعية البنوك الاردنية، تطور القطاع المصرفي الاردني (2000-2010)، ص 17 WWW.ARJ.ORG.JO

A- Book

المصادر الأجنبية

1- D.A. Dickey & W.A.Fuller: Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, (New York), Vol.49, No.4, 1981,p.p1057- 1071.

2- Ghali, Khalifah: "Public Investment And Private Capital Formation In Vector Error-Correction Model Of Growth", Applied Economics, (London), 1998, P.837- 844.

3- Dennis R.Appleyard And Others: International Economics, Seventh Edition, Mcgraw-Hill Irwin, Americas, New York, Ny, 10020.2010, p478.

4- Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working paper, NRB/WP/12,2012,P13.

5- Paul A. Samuelson& William D. Nordhaus: Macroeconomics, Op.Cit, p219.

6- N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,7th Ed, Worth Publishers , New York, 2010, P 278.

7-Paula . Stephen L. slavin- Macroeconomics MARIA RENDON- U.S - 2008- p70-p71.

8 -Karl E. Case& Ray C. Fair:Principles Of Macroeconomics, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 07458, United States Of America, 2007,p35.

9-Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , UK, September 2005. P7.

10-J.Broadus , 2001, Transparncy , in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3,USA,2001,p 1-9.

B-journal

- 1- Ahmed Hussein& Faisal Ghazi Faisal: Using the Herfindal_ Hirschmann Index to measure thecompetiton between banks operating in the Iraqi bankingsector for the period (2011- 2016), Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/ Vol.4/ No.44 part 1/ 2018.p 9- 10.
- 2- Mohammed T. Abusharbeh: The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinican Economy, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), Arab American University, 2017, p 2314.2017 V0l: 6 Issue: 2
- 3- Developing country (the case of Kosovo), Ribaj and Mexhuani Journal of Innovation and Entrepreneurship (2021) 10: 1, <https://doi.org/10.1186/s13731-020-00140-6>, p1.
- 4- W.H. Greene, Econometric Analysis, 2005, Pearson Education, Inc.6th Edition, P.P 756-758.
- 5- Vouthy Khou& Oudom Cheng: Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Employment Policy Department employment Working Paper No. 1
- 6- Elena NAUMOVSKA& Kiril JOVANOVSKI, THE INFLUENCE OF THE BANING SECTOR FUNCTION ON ECONOMIC ACTIVITY IN MACEDONIA, Scientific Annals of the "Alexandru Ioan Cuza" University of Iasi Economic Sciences 62(2), 2015,p209.

- 7- Graciela L. Kaminsky and Carmen M. Reinhart, The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance- of – Payment Problems, t: <https://www.researchgate.net/Publication/245580354>, Number544.1996, p4-5.
- 8- Hshin- Yu Liang, Alan Reichert, THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT, Banks And Bank Systems/ Volume1, Issue 2, 2006, p20.
- 9- SY HO&NM Odhiambo, Banking Sector Development and Economic Growth in Hong Kong: An Empirical Investigation, South Africa,
- 10-International Business& Economics Research Journal- May 2013 Volume 12, Number 5, p522.
- 11-Albert Henry Ntarmah & Yusheng Kong & Michael Kobina Gyan (2019), Banking system stability and economic sustainability: A panel data analysis of the effect of banking system stability on sustainability of some selected developing countries, Quantitative Finance and Economics, P. R. China, 2019, Volume3, Issue 4.
- 12-David E. Allen and Jerry T. Parwada , Effects of Bank Funds Management Activities on the Disinter Mediation of Bank Deposits , Journal of Business Finance& Accounting, Vo1.31, N. 7, 2004,p152.
- 13- Pierre Monnin & Terhi Jokipii (2010), The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, Swiss National Bank Working Papers, ISSN 1660- 7724 (online version).
- 14- Valdez. Stephen, Introdcion to global in ancial markets, 3ed, macmilan press, 2000,p.16.

Abstract

The research deal with the role of banking reform in macroeconomic stability by studying the experiences of selected countries, represented by Algeria and Jordan, with special reference to Iraq, by examining the theoretical relationship between reforming the banking sector and the variables of macro stability, to find out the theoretical foundations provided by the economic literature for this relationship, and the possibility of employing it in an analysis The course of development of banking reform experiences in the sample countries and their impact on macroeconomic stability variables, based on a basic premise that banking reform is a basic pillar of economic stability and that the success of banking reform policies positively affects the levels of macroeconomic stability variables. The research was based on an approach that adopts the two approaches | Inductive and deductive through analyzing the data of banking reform indicators and some economic stability variables in the study sample countries during the period (2004-2020), the ARDL standard model was used to find out the common movements and the economic implications of that.

The research aims to study the economic literature on the relationship between banking reform and macro stability and to analyze the developments that affected banking reform in Algeria, Jordan and Iraq and its role in achieving macro stability. Total in the sample countries according to the circumstances and data of each experience and the structural characteristics of the banking system and the degree of its integration with the requirements of the development of the economic system, In Algeria, bank deposits, according to the short-term analysis, have an impact on the gross domestic product, as well as bank credit, with a co-integration relationship between the Algerian gross domestic product and the total bank deposits and bank credit, while in Jordan, bank deposits and the money supply have an impact on the gross domestic product, unlike the depth Financial, with a cointegration relationship between the aforementioned variables, gross domestic product, bank deposits and money supply.



Republie of Iraq
Ministry of higher Education and scientifie research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Economics

The role of banking reform in macroeconomic stability, experiences of selected countries, with reference to Iraq

A Thesis Submitted by

Samira Adel Hamza Al-Mutairi

to the Council Of the College of Adminittütion and Economics
University of Karbaja

In partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in
Economics

Supervised by

prof. Dr. Talib Hussein Fares Al-Kuraiti

1444 A.H.

2023 A.D